مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 36 - 2016

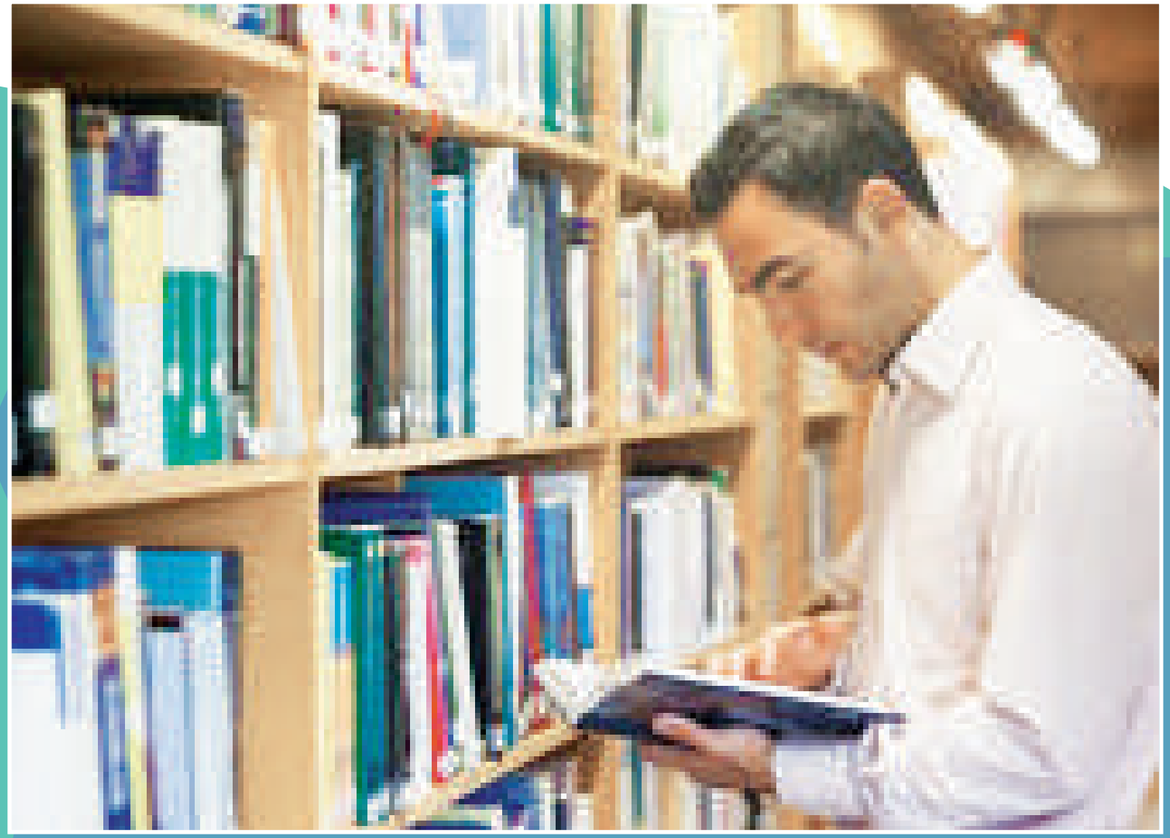

المثقف بين الحضور والغياب في الفضاء العام

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma
الثمن 15.00 درهم

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 36 - 2016

ملف العدد

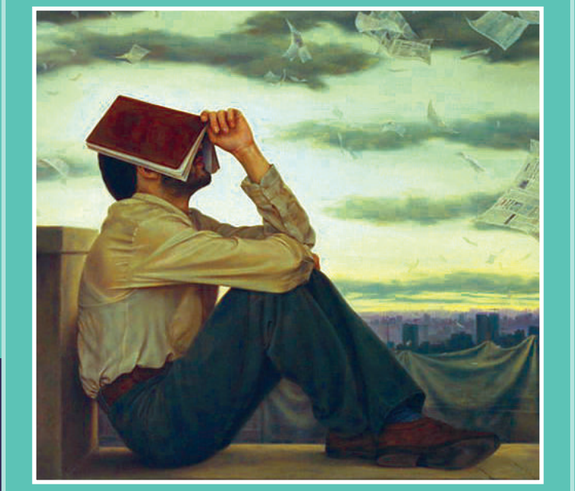

المثقف بين الحضور والغياب في الفضاء العام

حوار العدد



المفكر السوري الطيب تيزيني

في حوار خاص لمجلة رهانات:

عوامل المؤامرة الخارجية تنمو في الداخل والدولة السورية.. «دولة ملفات!؟»

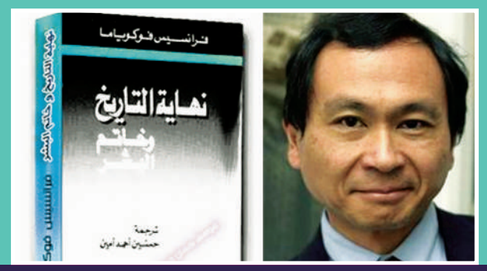

دراسة

أثبت التاريخ خطأ دعاة الليبرالية والنيوليبرالية من أن الدولة لا بد أن تفسح المجال بشكل كبير إلى ميكانيزمات السوق والقطاع الخاص

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية -مدى -
العدد 36 - 2016

محتويات العدد

كلمة العدد:

هل نحن أمام حالة موت سريري للمثقف؟ 2

ملف العدد:

هل نحن أمام حالة موت سريري للمثقف؟

- المثقف المغربي ... بين تداعيات السياق ونزوعات الفردانية — أسامة الزكاري 5
- زواجُ المُتعة بين المُثقفِ المغربيِّ والسُّلطة — محمد بدازي 10
- أسئلة الهوية الثقافية عند الشباب العربي في مجتمعات متغيرة — عبد الإله سطي 14
- من المثقف الدولتي إلى المثقف» اللادولتي «قراءة في بعض مؤشرات التحول — محمد البكوري 21
- النخبة المثقفة والشباب في العالم العربي وسؤال الهوية محاولة في تحديد الوظائف — عبد العالي المتقي 24

حوار:

في حوار حصري لمجلة رهانات المفكر السوري طيب تيزيني الدولة السورية.. دولة «ملفات» !؟ — أجرى الحوار: محمد جليد 30

دراسات:

مع باحثة إيمان فخري : الدور الإنمائي للدولة بين الاستمرارية والتغير 35

إبداعات:

شعر : وحده العشق لا يكفي — محمد الهلالي 57
قصة : الفيافي — عبداللطيف الحاجي 58

قراءات:

من ملامح تطور المدرسة التاريخية الوطنية ... كرونولوجيا تاريخ المغرب — أسامة الزكاري 59

إصدارات:

« منارات من تاريخ المغرب » و « التنمية الثقافية: الصناعات الثقافية والإبداعية في المغرب » 62

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية -مدى -
ملف الصحافة : 45 ص 05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة: مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي.الدار البيضاء
الهاتف: 27 42 22 22 05
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

العدد 36 - 2016

المدير و رئيس التحرير
المختار بنعبدلاوي

أعضاء هيئة التحرير
عبد الكريم جدي
محمد جليد
حياة الدرعي
زكرياء أكضيض
كمال فهمي
عبد الدين حمروش
محمد لهبوز

الغلاف و الإخراج الفني
محمد أمين جمي
المهدي جمي

الطبع
طباعة دريم
Dream Impression
Tél. : 05 22 52 88 61

التوزيع
سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.
2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.
3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.
4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.
5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

كلمة العدد

هل نحن أمام حالة موت سريري للمثقف؟

حضر المثقف بمسميات كثيرة في مجالنا العمومي. فهو يمكن أن يكون خبيرا كما يمكن أن يكون أكاديميا أو جزء من الإنتلجنسيا أو من النخبة أو حتى فاعلا سياسيا. يحضر المثقف بكل هذه المسميات لأن أدواره ومهماته متعددة فهو لايقتصر على تقديم خبرة في حقل محدد أو معرفة علمية خام أو يقود جماعة سياسية نحو مصالح أو أهداف سياسية. ولكن بصفته صانعا مجددا للقيم الناظمة للمجتمع. لايكتفي بوضع معرفته رهن إشارة فاعلين مختلفين. ولكن لأنه يأخذ المبادرة. ويسائل ويراجع الأفكار والقيم الراكدة. ويهتجس بإعادة ترميم أوتشكيل منظومة معايير العيش المشترك أو القيم التي تستهدف المصلحة العامة. ويعبر عنها بصورة منسجمة و منتظمة. دون أن يكون الهدف من وراء هذا الجهد المجاملة أوالتزلف أو تحقيق مكاسب شخصية أو حتى خدمة مصالح فئوية أو حزبية أو وطنية ضيقة.

حضر المثقف بهذا المعنى عندما اتخذ مثقفون مستقلون مواقفا ضد مصالح بلدانهم المستعمرة -بفتح الميم- بالمعنى المباشر والضيق. لأنها انتهكت كرامة شعوب أخرى خلال الفترة الاستعمارية. وعندما انشق مثقفون مستقلون. في الشرق أو في الغرب. عن أحزاب شمولية قدمت نفسها باسم العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة وانتهكت حقوق الآخرين وصادرت حقهم في التعبير. وعندما اعتذر مفكرون عن قبول تسميات وجوائز مغرية تقايض ضمائرهم أو مواقفهم بمكاسب مادية أو معنوية.

كان موقف المثقف النقدي حاضرا باستمرار في المغرب. سواء من حيث ذوذ اتحاد كتاب المغرب لفترة طويلة عن استقلاليته أوانطلاقا من المواقف الت يعبر عنها محمد عابد الجابري غير ما مرة أو خروج عبدالله العروي عن تحفظه التقليدي عندما اشتد الضغط الشعبوي والتهريجي للترويج للهجة الدارجة. مع ذلك. ومهما كان الحضور الرمزي لمثل هذه المواقف فإن أثرها المؤقت والمحدود لايخفى عن النظر. إن الثقافة لاتحيى



د. مختار بنعبدلاوي

ولا تمتد بالمواقف المبدئية. فهي ليست بالنهاية إلا خط الدفاع الأخير يكشف عن نضوب نسغها. ولكنها تنضح وتثمر في البيئة الحية التي تتفاعل مع المثقف. وتتناغم مع مبادراته لتؤكد حريته. وكذلك لكي تستدمج الأفكار والقيم الطليعية التي يندب إليها.

هناك عوامل كثيرة تفسر تراجع فعالية الثقافة والمثقف؛ ولعل من بين أبرز هذه العوامل صعود الفردانية. واستفحال النزعة الاستهلاكية. وانتشار وسائل وأدوات التسلية الفجة أو الجوفاء. وتراجع الأيديولوجيات. وكذلك استنبات أصناف من"الثقافات السطحية" الجماهيرية والوثوقية التي تفكر نيابة عن المتلقي في الرياضة والأزياء والفن والدين... الخ. وهي الاستقطابات التي خنقت جذور الثقافة بما هي نشاط ذهني واجتماعي أدواتي.يسعى إلى تجديد الفكر واستنهاض القيم.

لقد انتهى المثقف المستغرق (بفتح الراء) في قضايا المجتمع أو يكاد ليحل محله الوسيط والمنشط والخبير والفاعل... أو الرطون (من الرطانة) الذي يسعى. بصورة خاصة عبر الوسائط السمعية والبصرية إلى تعويم المتلقي في لغة سطحية. جوفاء وبهلوانية. لغة مجهضة (بضم الميم) من فكرها. يحضر فيها البعد الشكلي ويغيب الجوهر. وتسبق فيها القناعات الموقف النقدي. فتبتعد بذلك عن الثقافة التي هي فعل تلقائي لا يبتغي سوى ذاته.

نحن اليوم في زمن اغتراب الثقافة بما هي حرية في القول. وتعدد في الرأي. ووحدة في القيمة المطلقة للإنسان بصفته موردا وموئلا لهذه الثقافة... بهذه المواصفات قادت الثقافة مجتمعنا وبنضوبها تعلن استقالتها... لكل هذا لا غرابة أننا ننكص كل يوم إلى زمن ما قبل الثقافة... إلى كهوف الأنانيات والتراتبيات المبنية على المظاهر الكاذبة وأمر واقع الغلبة... أي ما يسميه المغاربة. وبأقصى تعابير البلاغة «الحكرة».

العدد 36
2016

ملف العدد

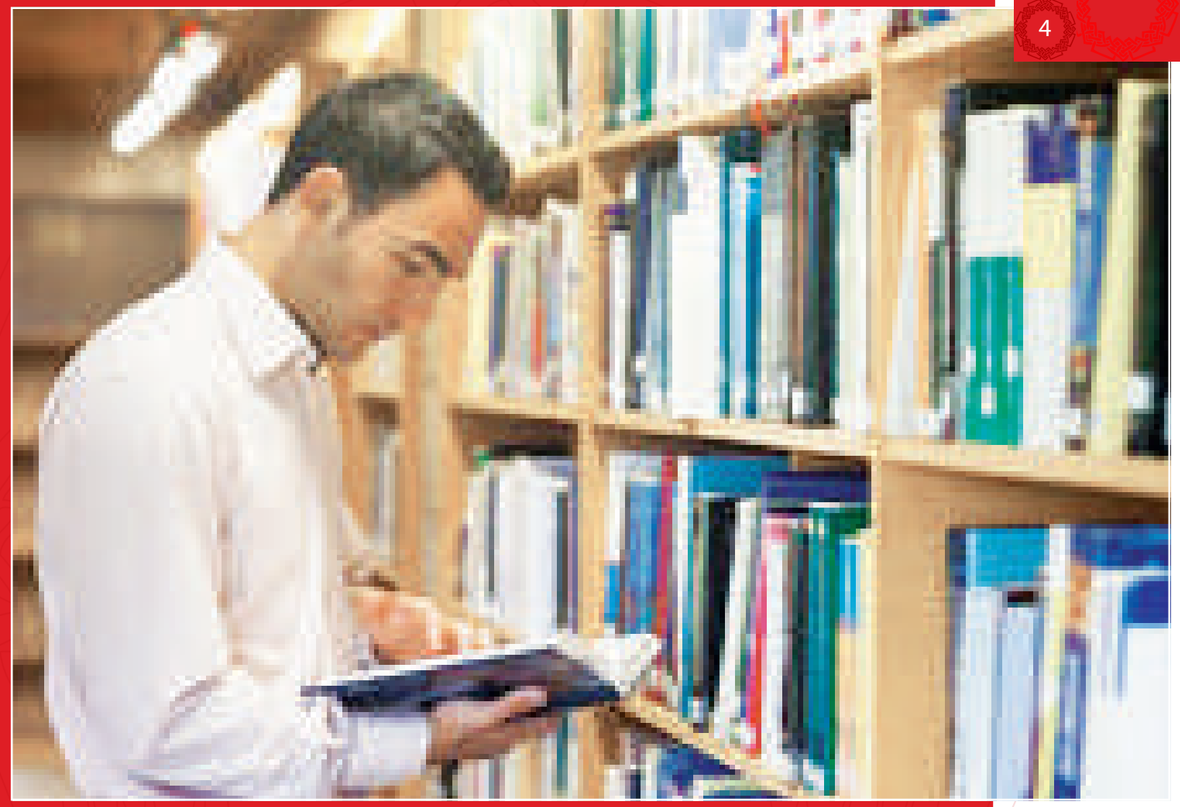

هل نحن أمام حالة موت سريري للمثقف؟

المثقف المغربي ..
بين تداعيات السياق ونزوعات الفردانية



أسامة الزكاري

لعل من القضايا المثيرة في تحولات المشهد الثقافي الوطني الراهن، هذا الغياب أو التغييب لا فرق، المتواصل للمثقف عن الانخراط في المعارك الكبرى التي يحبل بها واقع الدولة والمجتمع المغربيين. لقد أضحى الأمر يكتسي الكثير من عناصر الإثارة، لعل أبرزها تلك المرتبطة بمسارات تغير القيم المتوارثة عن زمن « المثقف العضوي «، حسب المفهوم الذي حدده المفكر الإيطالي كرامشي، في مقابل انبثاق نظيمة « بديلة « من إواليات التفكير فرضتها سياقات وطنية ودولية ضاغطة، وأدت – في الغالب الأعم – إلى إعادة النظر في مكونات عمليات التفكير والإبداع، على قاعدة تواري المسألة الثقافية باعتبارها رافعة لكل مشاريع التنمية الآنية والمستقبلية، ويبدو أن الأمر يظل مرشحا للكثير من أشكال التدافع والتأثيرات المتداخلة، مادامت أنساقه المهيكلة لازالت في طور التشكل، ومادامت معالم رؤاه المتحكمة في قواعد الفعل والمبادرة لم تخرج بعد من عنق الزجاجة أو من مخاضات الميلاد والتبلور والتحول إلى ظاهرة مميزة.

استنادا إلى هذه الرؤية التشخيصية المختزلة لوضعية ثم لمآل وظيفة المثقف داخل وسطه، أمكن تقديم جملة من الفرضيات المستلهمة من درس التاريخ والمستندة إلى إبدالات الواقع السوسيوثقافي المحلي والمستشرفة لانتظارات صناع القرار المتحكمين في واقع الحال وفي المأمول من وراء تداعيات الغد، تتوزع هذه الملاحظات على الشكل التالي :



أولا – كان بديهيا أن يضطلع المثقف بدور محوري في التنظير لكل أشكال التحول التي كان يحبل بها الواقع المغربي، وذلك من خلال المعركة الكبرى ضد الاستعمارين الفرنسي والإسباني الذين ضربا بلادنا خلال عقود النصف الأول من القرن 20، ففي كل المحطات النضالية والتعبوية، ظل المثقف يحمل لواء التنوير، مساهما في التأصيل للقيم المهيكلة للعمل الوطني ولمبادراته التأطيرية الواسعة، ونتيجة لذلك، تحولت أعمال رواد كبار، من أمثال علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، إلى إطار مرجعي لا يمكن تجاوزه في أي محاولة من محاولات فهم طبيعة أداء الحركة الوطنية التحريرية ضد الاستعمار، كان المثقف يحمل لواء التنوير، ويشرف على المهام التنظيمية داخل الأحزاب السياسية الجنينية، ويتحمل مهام إصدار الصحف والمجلات، وينسق جهود العمل الجمعوي المدني، ويتفرغ بالكامل لأداء مهامه التربوية داخل « المدارس الحرة

« التي كانت قد أنشأتها الحركة الوطنية في محاولة منها للتصدي لمشاريع التدجين الكولونيالي في الميدان التعليمي. لقد جمع المثقف – في ذاته الواحدة / المتعددة – صفة القيادة المجتمعية في المجال التأطيري والحركي الميداني المباشر. كما استطاع – من جهة ثانية وبشكل مواز للمهمة الأولى – أن يتحول إلى ضمير للجماعة أو صوت للجماعة. كان شاعرا للقبيلة. إذا جاز أن نستعير هذه الصيغة. المستعد للدفاع عن « الكل » وحيث تذوب الذات داخل هذا « الكل ». باختصار. أصبح المثقف صانعا للمرحلة. فهو الزعيم السياسي. وهو الأستاذ المربي. وهو الداعية الواعظ. وهو الزعيم النقابي. وهو الصحافي الملتزم. وهو الجمعوي المبادر ... أي هو كل المسؤوليات التأطيرية والتحررية التي ينوب فيها عن المجتمع. كل المجتمع. ولن نجد صعوبة في إدراج الكثير من الأمثلة الدالة بهذا الخصوص. سواء بالنسبة لرواد الإبداع والمعرفة في مجالات التلقي الثقافي. أم بالنسبة للاجتهادات التأطيرية التي عرفتها الساحة الثقافية بمغرب عقود النصف الأول من القرن الماضي. فالزعيم عبد الخالق الطريس مثلا. وإلى جانب مهامه كقائد لحزب الإصلاح الوطني بالمنطقة الخليفية من المغرب خلال عهد الاستعمار. كان معروفا بمبادرات شتى تقاطعت فيها صفات السياسي مع المثقف. ثم مع الفاعل الجمعوي والنقابي والحقوقي والصحافي والمدني ... ويتجلى ذلك من خلال مشاريع رائدة شكلت مجالا رحبا لاشتغاله. كمثقف أولا وكفاعل سياسي ثانيا. في هذا الإطار. كان وراء تأسيس الحزب المذكور خلال ثلاثينيات القرن الماضي. إلى جانب معاهد تعليمية تابعة للحركة الوطنية وعلى رأسها مؤسسة «المعهد الحر» بتطوان. كما أصدر سلسلة هامة من الصحف انطلاقا من مدينة تطوان. مثل جريدة « الحياة » وجريدة « الأمة » وغيرهما. وكان يجد الكثير من الوقت للكتابة على أعمدة هذه الصحف. وكذا للانشغال بالكتابات الإبداعية المتنوعة. وعلى رأسها الكتابات المسرحية. ونتذكر جيدا مسرحيته الرائدة التي كان لها صدى كبيرا بشمال المغرب تحت الاحتلال الإسباني. وأقصد – في هذا المقام – مسرحية « انتصار الحق بالباطل ». وإذا تحدثنا عن علال الفاسي كذلك. أمكن القول إن الرجل التقت في ذاته صفات القيادة السياسية من جهة. ثم صفات المثقف والمفكر و» العالم المشارك « من جهة ثانية. وما أعماله. من قبيل تراثه الشعري الغزير ومؤلفاته التنظيرية المسترسلة. وخاصة كتاب « النقد الذاتي « وكتاب « الحركات الاستقلالية في المغرب العربي « وكتاب « حفريات عن الحركة الدستورية بالمغرب ». إلا دليل على عمق الارتباط والالتحام بين الذات السياسية والذات المثقفة لدى فاعل وطني كبير من عيار الزعيم علال الفاسي. ونفس الأمر يمكن أن ينطبق على نماذج كثيرة أنجبتها المرحلة الكولونيالية وتنطبق عليها هذه الصفة. مثلما هو الحال مع محمد بن الحسن الوزاني وعبد الله كنون والتهامي الوزاني ...



ثانيا – إذا كان مغرب فجر الاستقلال السياسي قد ورث تركة الاستعمار في الإدارة والاقتصاد والإعلام. فإنه قد ورث – كذلك – مهام المثقف الذي استمر في الاضطلاع بنفس الوظائف. بل وزاد من توسيعها بعد أن أكسب نفسه وضعا اعتباريا منحه مكانة الأفضلية على مستوى مسؤوليات بناء الدولة المستقلة الحديثة. في هذا الإطار. انخرط مثقف المرحلة داخل سراديب صراع تدافع المصالح وتنازع الشرعيات وحرب التصفيات التي خلفها رحيل الاستعمار. وكانت النتيجة. بروز تموقعات جديدة جعلت المثقف يختار الانحياز لصف هذا الطرف ضد ذاك. في إطار حرب مفتوحة فجرتها أزمة مواجهة



مآزق تدبير مرحلة ما بعد رحيل الاستعمار. فكان لابد وأن تبرز أصوات من داخل رحم التجاذبات السياسية لتساهم في تأطير الانشقاقات والصراعات المواقفية المتدافعة. وازداد هذا الأمر حدة. مع نزوع كل طرف إلى الاستناد إلى عدة المثقف لاستلهام عناصر الشرعية التاريخية والسياسية والكفاحية. وخاصة بالنسبة للقصر ومؤسساته التقليدية. ثم الأحزاب الوطنية وحساباتها السياسوية الضيقة. وأخيرا تيار حركة المقاومة وآفاقها التحررية الرحبة. ونتيجة لذلك. عرفت الساحة الثقافية فرزا غير مسبوق. انتظمت في إطاره صفوف المثقفين للدفاع عن هذا الموقف أو ذاك. أو لتبرير هذه المبادرة أو تلك. ثم – أساسا – لاختلاق الشرعيات المفتقدة ولاصطناع البطولات الوهمية المنتجة على هامش معركة الاستقلال. وعندما وقع الانشقاق التاريخي سنة 1959 داخل حزب الاستقلال مع ميلاد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. برز موقف المثقف موجها للأحداث الكبرى. وممارسا لسلطته الرمزية المؤثرة في المواقف والمتحكمة في المبادرات وفي ردود الأفعال المتباينة. ولعل في حضور اسم فاعل مثل الشيخ مولاي محمد بن العربي العلوي على المنصة الرسمية لمؤتمر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لدليل على مستوى الانخراط الفعلي للمثقف في رسم مسارات السياسي وفي التأصيل لهذا التحول ثقافيا وفكريا وتنظيريا. وهو الأمر الذي ارتبط – كذلك – بمسار حزب الاستقلال مع اجتهادات الزعيم علال الفاسي بعد واقعة الانفصال لسنة 1959. أو مع اجتهادات الزعيم محمد بن الحسن الوزاني في البحث عن شروط التأصيل للمفاهيم المهيكلة للحياة الدستورية ولمطمح الديمقراطية «بالمغرب الجديد». أو مع مختلف التخريجات النظرية التي بلورها منظرو الحزب الشيوعي المغربي. أو ما عرف لاحقا باسم حزب التحرر والاشتراكية. على مستوى تكييف مرتكزات الفكر الماركسي مع خصائص البيئة المحلية. مثل ما كان الحال مع كتابات أعلام الحزب المذكور وعلى رأسهم جرمان عياش وعبد الله العياشي وألبير عياش وإدمون عمران المليح وعلي يعتة. وقد شكلت الصحافة المكتوبة واجهة مشرعة أمام كل الاجتهادات والمواقف التي تكلفت النخبة ببلورتها في سياق واقع التدافع الذي حددنا معالمه أعلاه. ولعل المتصفح لمواد جريدة « العلم ». الناطقة باسم حزب الاستقلال. أو جريدة « التحرير ». الناطقة باسم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. سيقف على طبيعة الوظيفة التي كانت للمثقف في تأطير مختلف أوجه الصراع السياسي للمرحلة المعنية.

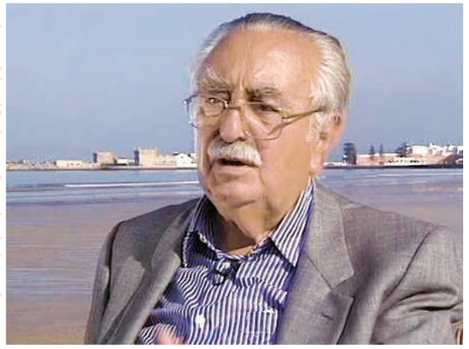

وتجاوز الأمر ذلك إلى انتزاع سلطة المبادرة في المؤتمرات الحزبية من خلال تحول المثقف / الزعيم السياسي إلى واضع أسس الاختيارات الإيديولوجية للحزب. بشكل كان يستجيب لنهم تجاوز حالة الانكسار وموجة الخيبة التي وقعت داخلها نخب المرحلة. ولعل العودة للقراءة المتأنية لوثيقة « الاختيار الثوري « التي وضعها المهدي بن بركة. تقدم دليلا ساطعا على هذا المنحى. من موقع صاحبها كفاعل سياسي أولا. ثم كمثقف ملتزم بقضايا الوطن الكبرى. لم يكن يجد أي حرج في تقديم

النقد الذاتي لكل التجارب التي أفرزت مآزق المرحلة من جهة ثانية.



ثالثا – شهدت مرحلة ما بعد « صدمة الاستقلال « تحولا جوهريا في أشكال تعاطي المثقف مع قضايا الشأن العام، متأثرا في ذلك بأجواء التدافع النوعي الذي تبلور مع منتصف الستينيات، خاصة عقب انفجار الوقائع الاحتجاجية بمدينة الدار البيضاء خلال شهر مارس من سنة 1965، وترسخ الأمر مع بداية سطوة الفكر اليساري المرتبط بتزايد المد العروبي الناصري القومي وانبهار قطاعات واسعة من النخب المثقفة بالنماذج الاشتراكية لحركات التحرر في العالم، وخاصة بالصين وفيتنام وكوبا، وشكلت هزيمة العرب أمام إسرائيل خلال ما عرف بالنكسة أو حرب الأيام الستة سنة 1967، نقطة تحول مفصلية، دفعت في اتجاه تبلور الأنوية الأولى لتنظيمات اليسار الجديد التي خرجت من رحم الأحزاب الكلاسيكية وعلى رأسها حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية، وفي إطار هذا الغليان المفعم بالحماس الماركسي الثوري المستلهم لتجارب حركة اليسار الفلسطيني، وتحديدا عقب ميلاد الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، واستلهاما لمناخ الصراع الإيديولوجي لظروف الحرب الباردة، وتجسيدا لأبعاد صورة «المثقف العضوي» التي كانت تمارس جاذبية مطلقة على المثقف المغربي، كان لابد أن تنزاح النخبة للانخراط الكلي في المعركة، سواء إلى جانب قوى اليسار الجذري أو اليسار «الرسمي» ، أم إلى جانب القوى المحافظة داخل المتجمع، وتحديدا تلك التي ورثت تراث السلفية الوطنية التحررية، وكانت النتيجة، تبلور تجارب رائدة ساهمت في إعادة تقييم أدوار المثقف داخل وسطه وفق ما كان يستجيب لضرورات المرحلة، وقد شكلت مجموعة « أنفاس « – مثلا – تعبيرا واضحا عن هذا المسار بما حملته من رؤى « ثورية « في التعاطي مع واقع الأمر، وهو نفس المسار الذي رسخته تجارب لاحقة اعتبرت امتدادا – إلى حد كبير – لتجربة «أنفاس»، والمقصود تحديدا في هذا المقام مجلات «البديل» و«المقدمة» و«الثقافة الجديدة» و«جسور»، وهي المجلات التي منعت بقرار من السلطة مباشرة عقب انفجار الحركة الاحتجاجية الواسعة بالعديد من المدن المغربية خلال شهر يناير من سنة 1984.

رابعا – إذا كانت مثل هذه الدوريات قد عكست أوجه الانخراط الكلي للمثقف، واليساري تحديدا، في دواليب المعركة الكبرى من أجل التغيير والديمقراطية، فإن الأمر لم يختلف كثيرا عن الوظيفة التي اضطلعت بها الجمعيات الثقافية عبر مختلف جهات البلاد، وعلى راسها اتحاد كتاب المغرب كمنظمة ثقافية وجدت نفسها في صلب الصراع المجتمعي الحاد، سواء بين أجنحة التيارات السياسية الوطنية فيما بينها، أم بين قوى التغيير وقوى التحكم المخزني من جهة ثانية، وسواء تعلق الأمر بالتموقع الأول أم بالتموقع الثاني، ظل المثقف « صوتا للقبيلة «، لا لون له – في الغالب الأعم – غير لون حزبه، ولا رأي له إلا في دائرة الجماعة، ولا قدرة له على تطوير طاقاته الإبداعية والفكرية إلا في إطار ما تقتضيه مصلحة الحزب / الزاوية / القبيلة / الطائفة ...

خامسا – مع انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه المنظومة الاشتراكية عند بداية تسعينيات القرن 20، عرفت الساحة الثقافية مراجعة شاملة مع عودة المثقف لمساءلة يقينياته وللبحث عن « ذاته « أولا وقبل كل شيء، وقد فتح هذا المسار الباب الواسع أمام « تحرير « المثقف من سلطة الجماعة مع تبلور النزوعات الفردانية الجددة، حيث لا ولاء إلا لقيم الفكر ولمنطلقات الإبداع، لقد عاد المثقف لنفسه، وأعاد

النظر في إواليات فعلي التفكير والكتابة، فاتسعت دائرة الخلق والإبداع، وتدريجيا، بدأ المثقف يضع المسافات الفاصلة بينه وبين إكراهات الفاعل السياسي وبدأ يطرح أسئلة « جديدة « لا عهد للسياق السابق بها، من قبيل تلك المرتبطة بصنعة الكتابة وبنظيمة الجمال وبالافتتان بالذات وبالمحيط وبكونية فعل الإبداع وبإنسانية الوجود ... لقد أصبح من المشروع أن تطرح تساؤلات مركزية بهذا الخصوص لاستشراف الآفاق ولتجاوز مخاضات سبعينيات ثم ثمانينيات القرن الماضي، فهل ظل المفكر عبد الله العروي أسير تخريجاته التي بلورها في كتابه / سلطته « الإيديولوجية العربية المعاصرة « ؟ وهل بالإمكان إجراء التقييمات والمقارنات الضرورية عند مساءلة رصيد المنجز الفكري للمرحوم الأستاذ محمد عابد الجابري عبر مقاربة وثيقة التقرير الإيديولوجي التي تبناها المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1975 وفق نفس المنطلقات التي تحكمت في المجهود الفكري الهائل الذي بلوره الجابري في نقده للعقل العربي ؟ لا شك أن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تبرز طبيعة التحول في وظيفة المثقف الذي آثر الابتعاد عن الخوض في التباسات الشأن السياسي العام، في مقابل الانكباب لتطوير اهتماماته الذاتية ومنطلقات انشغالاته الفردانية حسب ما حددنا سياقاته أعلاه.



سادسا – يبدو أن مسار التحول لم يقف عند هذا الحد، بانبثاق ما أصبح يعرف « بالمثقف الافتراضي « الذي وجد نفسه تحت وطأة المد الجارف لتيارات العولمة ولمآل نهاية عهد الإيديولوجيات وسطوة الليبرالية المتوحشة المكتسحة للقيم وللثقافات وللموروثات الحضارية، في إطار تنميط ثقافي نيوليبرالي غير مسبوق، والملاحظ أن المثقف ظل يعاني – لمدة لا بأس بها – من وقع انبهار أو اندهاش صادم من وتيرة تسارع الوقائع المفسرة لانهيار اليقينيات المتوارثة، مما شكل مبررا موضوعيا لترسيخ قناعاته للانفتاح المطلق على فردانياته والابتعاد عن منطق اليوتوبيات المستنسخة، خاصة بعد تناسل الانكسارات وأشكال الإحباط المرتبطة بتزايد معيقات التغيير الديمقراطي الحقيقي والمنشود.

هي عودة للتصالح مع الذات في أفق خلق الأجواء الملائمة للتطبيع مع قيمة الإبداع ومع ملكة التفكير، باعتبارهما عنوانا للرد عل انكسارات المرحلة من جهة، ثم من أجل الانخراط في العصر وفي تحولاته من جهة ثانية، ومن أجل البحث عن ما يصنع لفعل الإبداع خلوده وما يضفي على ملكة التفكير سمة التجديد ونبل الموقف الإنساني من جهة ثالثة، وعلى ضوء ذلك، ربما أصبح من المشروع الابتعاد عن تحميل المثقف « ما لا طاقة له به «، في انتظار إنضاج رؤاه واستيعاب نظيمة التحول وبلورة شروط التأصيل الثقافي لمجمل التحولات البنيوية العميقة التي تعرفها البلاد ومحيطها الإقليمي خلال الفترة الراهنة.

زواجُ المُتعة بين المُثقفِ المغربيِّ والسُّلطة



محمد براري

يكتشفُ الباحثُ في موضوعِ المُثقفِ العربيِّ، أن مفهومَ «المثقف» لم يُتداول في «الثقافة العربية» إلا حديثاً، إذْ كُنّا، نحنَ العَرَب، نعيشُ على صَدَى مفهومينِ قريبينِ من مفهومِ «المثقف»، هما مفهومي «الفقيه» و«الكاتب».

لقد كان المجتمعُ العربيُّ-الإسلاميُّ قديماً، مجتمعاً شفهياً، تُلَقنُ فيهِ المعرفةُ عن طريقِ السّماع. فكانتِ الحاجةُ ساعتئذٍ، إلى فقهاءٍ (حاملي كتاب الله) يلعبونَ دورَ الوسيطِ بين النصّ القرآنيِّ، وبين المتلقينَ لهذا النّص، أو مِمَّن كانوا مقبلينَ على دخولِ الإسلام. أما الكتابةُ، فظهورها سيأتي تالياً للقراءةِ، حيث عمدَ المُسلمونَ إبّانَ حُكمِ العَبّاسيين، إلى تَدوينِ النصّ القرآنيِّ والسُّنةِ النَّبوية. وهي المرحلةُ التي أُطْلِقَ على تَسْميتِها ب»عصرِ التّدوين».

وعليه، فإنَّهُ كَمَا كانتِ الحاجةُ، في فترةٍ من الفتراتِ، إلى قُرّاء (=فقهاء)، إحدى ضَروراتِ المعرفةِ بالكِتابِ الدينيِّ الأولِ في الإسلام (=القرآن)، ولو على سبيلِ السّماع، فإنه كذلك، كانتِ الحاجةُ لاحقاً، إلى كُتّابٍ من أجلِ تدوينٍ أو نَسْخِ القرآن. بَيْدَ أن وظيفةَ الكاتِب، في المجتمعِ العربيِّ-الإسلاميّ، سوف تَتَطور، « لِتشملَ ما يُقَدَّمُ خدماتٍ للمُلُوكِ والسَّلاطين. وما أصبح يقومُ به، بحكمِ ما عرفتهُ «الإدارةُ العربية» من تطور، بظهور



«الدواوين» التي كان ل»الموالي» دوراً هاماً في إشاعتها»[1].

الكاتبُ، بهذا المعنى، هو شخصٌ لا يكتبُ وفقَ هَوَاه، ولا يتعاملُ مع الكتابةِ بحُسبانها إنتاجاً رمزياً، يعملُ من خلالِها على اقتراحِ رؤيتهِ الشّخصيةِ لما يَنبغي أن تكونَ عليهِ الأمورُ، إنّما هو شخصٌ، يقدم السُّخرة لجهةٍ معينة، أو بتعبيرٍ أدق، هو موظفٌ يتقاضى أجراً على عملِهِ الإداري. لكنَّ الأمورَ لن تَبْقَى على هذا المنوالِ، إذْ سوف يظهرُ لاحقاً، رعيلٌ جديدٌ من الكُتّاب، سوف يَعتبرونَ الكتابةَ «لغةً فنية بالمعنى البلاغي للكلمة» كما يقول علي أومليل، أي أنه، إلى جانبِ دورِها الإداريِّ، أصبح لها أدوارٌ فنيةٌ وجماليةٌ أخرى، يمكنُ من خلالِها، أن يُعبر الكاتبُ عن أفكارِهِ الشّخصية.

انطلاقاً من هذا المعنى الجديدِ للكتابة، أي ليس بوصفِها سُخرةً، بل بوصفِها أسلوباً وأداةً للتّعبيرِ عن الأفكارِ الذّاتية، سوف نُصبح، نحن العرب-المُسلمون، نتحدثُ عن مفهومٍ جديدٍ، ليس الفقيه، وليس الكاتب، إنما هو مفهومُ المثقف. **فماذا نعني اليوم في المغربِ على الخصوص، وفي المجتمعِ العربيِّ-الإسلاميِّ عموماً، بالمثقف؟ ما الذي يُميز هذه النخبة المثقفة عن السَّوادِ الأعظمِ من الناس؟ في ماذا تَجتمعُ أو تلتقي هذه النُّخبة؟ ثم ما الدور الذي تلعبهُ هذه النخبة داخل المجتمع؟ هل تشارك في تدبيرِ الشأنِ الاجتماعيِّ والسياسيِّ والاقتصاديِّ والثقافيِّ في البلاد؟**

نعني اليوم، بالنُّخبة المُثَّقفة، تلكَ الفئةُ من النّاس التي تُسَمَّى – كما يقول النّاقد صلاح بوسريف – ب»الطليعة التي تمارس الريادة والقيادة على صعيد الفكر والثقافة»[2]. قمينٌ بالذِّكر، أن الثّقافة تعني هُنا، ذلك العالمُ المليءُ بالرُّموز، والذي

يدخلُ فيه الفن، والأدب، الدين، والعلم... بالتالي، ومن خلالِ هذا المعنى، فإننا نتحدَّثُ عنِ المثقف الفنان، والمثقف الأديب، والمثقف الدّاعية، ثم المثقف العالم...الخ.

من هُنا، فإنه عندما نتحدثُ عن النُّخبة المُثقفة، فإننا نتحدَّثُ عن فئةٍ، تتميز – يضيف بوسريف – «بالقدرة على التسيير وعلى القيادة، أي أنها ذات سلطة على غيرها، وهي سلطة رمزية، ما دامت القيادة، هي قيادة على صعيد الفكر والثقافة، أو ما يمكن حصره، تحديدا، في مجال إنتاج الدلالات والأفكار»[3]. المُثَقَّفُ بهذا المعنى، هو شخصٌ يهتم بإنتاجِ الدلالاتِ والأفكار، شخصٌ بحنكتهِ، وحَصَافَتِهِ، ورصانتهِ، يَهتم بتسييرِ شؤونِ الأمةِ وتدبيرها.

إن إحدى أهمِّ صِفاتِ المثقف، هي الاستقلالية، والحريةُ في إنتاجِ الأفكار، بحيثُ لا يكون تابعاً لجهةٍ معينةٍ، أو مرتبطاً بها، اللَّهُمَ ارتباطُهُ بالشَّعبِ وهمومِهِ. كما أشار إلى ذلك المناضلُ الإيطاليُّ أنطونيو غرامشي Ontonio Gramsci وهو بصددِ الحديثِ عن المثقفِ العضويِّ، أي المثَّقف المرتبط بقضايا المُجتمعِ وهمومِهِ. **لكن، هل كلُّ مثقفٍ هو بالضرورةِ حر أو مستقل؟ ألا يوجد اليوم نوعٌ من المثقفين المغاربة تخلّوا عن إنتاجِ الأفكارِ والاهتمامِ بقضايا الشَّعبِ لأغراضٍ، إما، أيديولوجيةٍ أو سياسيةٍ أو شخصيةٍ؟ وهل بتخلّي المثقفِ عن الدَّورِ المنوطِ بِهِ (=إنتاج الأفكار والدلالات) تنزع عنهُ صفة المثقف أم يمكن أن نُسميه مثقف من نوعٍ آخر؟**

الإجابةُ عن هذه السّلسلةِ من الأسئلة، تَفرضُ علينا من النَّاحيةِ الإجرائية، الوقوفَ أولاً، عندَ الدَّورِ الذي يلعبُهُ المثقف، أو النُّخبةُ المثقفة، في تسييرِ وتدبيرِ الشَّأنِ العامِّ للمُجتمع، وكذا أهميتها في إصلاحِهِ، والارتقاءِ بِهِ إلى مَصَافِّ الدُّوَلِ المُتقدمة.

«لا وجودَ لتنظيمٍ بلا مثقفين». هكذا تكلمَ الإيطاليُّ أنطونيو غرامشي عن دورِ المثقفِ في تسييرِ وتدبيرِ أمورِ الدّولة، السّياسية منها، والاجتماعية، والثقافية... فالمثقفُ، عكسَ السّياسي، وعكسَ الدّاعية أو الفقيه، «يحرص على رؤيةِ الأشياء وفق ما تستدعيه، نظرياً، ووفق أفقٍ، لا يشرط نفسه بالحاضر، أو بما هو آنيّ وزائل»[4]. وهو (=المثقف) بهذا المعنى، يُوظِّفُ معارفَهُ، وآلياتِهِ التّحليلية والنّقدية، لقراءةِ الواقع، ما يجعلُهُ ذا رؤيةٍ استشرافيةٍ للواقع.

إن ما يُميزُ المُثقفَ عن السياسيِّ، أنَّ للأولِ أدواتٌ يشتغلُ بها، ولغةٌ أو خطابٌ يجعلُهُ قادراً على ولوجِ الشأنِ السياسيِّ وقراءتهِ نقدياً، عكسَ السّياسي الذي، غالباً، ما لا يكونُ عارفاً بالمجالِ الثقافيِّ أو الفكريِّ، الأمرَ الذي يمنعُهُ من رؤيةِ الواقعِ من فَوْق، بمعنى أن تكونَ لهُ رؤيةٌ شُمُولية، السّياسيُّ بهذا المعنى، هو «شخص يقيم في الحاضر، ولا يستشرف المستقبل أو يذهب إليه، فحتى ما يذهب إليه من توقعات، غالبا، ما لا يكون استشرافا، بقدر ما هو تَبْريرٌ لفشل سياسة، أو برنامج سياسي، وتَوَقٌّ لما لم يتحقق، أو لما كان إخفاقاً، وفشلا ذريعاً»[5].



من هُنا، فإنَّهُ إذا كان السياسيُّ يعاني من قِصرٍ في النّظر، ولا يُغادرُ أرضَهُ أو مجالَهُ، ويَقتصرُ على خطابٍ ضيقٍ وتبريريٍّ، فإنَّ للمُثَّقفِ نظرةٌ واسعةٌ للواقعِ، يستشرفُ المستقبلَ، مثلما يستحضرُ الماضي. ثم إنَّ للمثقفِ آلياتٌ يشتغلُ بهَا من أجلِ فهمِ الواقعِ وتَحْليلِهِ، وهو الأمرُ الذي ينقصُ السياسي المغربي اليوم.

للمثقفِ إذن، دورٌ في تسييرِ وتدبيرِ الشَّأنِ العامِّ للمجتمع. لكن، هَاهُنَا يُطرحُ السُّؤالُ الآتي: **هل يلعبُ اليوم، المثقفُ**

هوامش

1. بوسريف صلاح، المثقف المغربي بين رهان المعرفة ورهانات السلطة، ط 1، دفاتر وجهة نظر.
2. نفس المرجع.
3. نفس المرجع.
4. نفس المرجع.
5. نفس المرجع.

المغربيُّ الدَّورَ المَنوط به؟ هل يشارك في الحياةِ السِّياسةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ أم ترك المجالَ للسِّياسيِّ وقِوى أخرى تفعلَ فيهِ ما تشاء؟

في المغرب، ومنذُ حصولِهِ على «الاستقلال»، لم يلعب المثقفُ المغربيُّ دوراً أساسياً في تسييرِ وتدبيرِ الشأنِ العامِّ، إذ غالباً ما كان يَكتفي بدورِ المُتَفَرِّجِ، المُشَاهِدِ عن بُعد، وحتى إن شَارَكَ، فإنَّهُ يفعلُ ذلك، وِفْقَ ما يَبْغِيهِ السِّياسي ويُريدُهُ، ذلك أن التَّجربة والواقع المغربيين، أَكَّدَا أن المُثقفَ المغربيَّ عندما يلجُ السِّياسة، فإنه لا يلِجُها مُحَمَّلاً بأفكارِهِ، إنّما يتركُها (=الأفكار) ويعملُ فقط، على تسويغِ وتبريرِ أفكارِ السِّياسيِّ أو «السُّلطان»، ولَعلَّ ما يؤكدُ قولنا هذا، أنَّهُ عندما التحقت في ستينياتِ وسبعينياتِ القرنِ المُنْقَضي، ثُلَّةٌ من المثقفينَ المغاربة بالأحزابِ اليساريةِ، لم تَخرج هذه الثُّلة، عنِ التَّوَجهِ الأيديولوجيِّ للحزب، ما جعلَها لا تتكلمُ إلا وفقَ التَّصورِ والإطارِ، الذي يرسمُهُ الحزب، وطبعا، كانت نتيجةُ هذا الزَّوَاجِ اللامتكافئِ بين المثقفِ والسِّيَاسة، أو بالأحرى، بين المُثَقف والسُّلطة، أنَّهُ في الوقتِ الذي «ذَابَ» المثقفُ في السياسة، تَقَوّت الأخيرة، إذ اعتمدت على خطابِ ولغةِ المثقفِ من أجلِ شرعنةِ وجودِها وتبريرِهِ.

كان إذن، هذا هو دَوْرُ المثقفِ المغربيِّ، أي تقديمُ السُّخرة للسِّياسيِّ، وكذا، العمل على شرعنةِ خطابه، «فيما لم تكن السُّلطة المَخْزَنية، أو المادية، تتنازل عن سُلْطَتِها، بقدر ما كانت تُقَوِّها، وتضاعف من نَفَسِها، لأنها تتغدى على سُلطة «العلماء» أو المثقفين، أي على صيتهم»[6].

وقبل سِتِينِيَّاتِ وسَبعينياتِ القَرنِ المُنصرم، فالتَّاريخُ المغربيُّ، يؤكدُ استدراجَ السياسي، أو السُّلطان، للمُثقفِ من أجلِ الاستفادةِ من سلطتِهِ الرّمزية، فهذا – مثلا – «السلطان مولاي الحسن، ومولاي حفيظ، اللذان حرصا على وجود «المثقفين» إلى جوارهما، إما في ما كانوا يُزَاوِلُونَهُ من وظائف في الإدارة المَخْزَنية، وإما في ما كانوا يقومون به من أدوار سياسية، ما يشي بالمعنى التي كانت تحظى به سلطة «العالم»، وما كان له من تأثير في الرأي العام، باعتبار ما له من حظوة عند العامة، لأنه، نُخْبَةٌ، أو شخصاً متمكناً من علوم الدين، وعارفاً بالشرع والقانون»[7].

لقد اتسمت علاقةُ المثقفِ المغربيِّ بالسّياسة، كما أكدت التّجربة، وكما قلنا سلفاً، بانصهارِ أو ذوبانِ المُثقفِ في السِّياسة، متخلياً بذلك عن أفكارِهِ واقتراحاته، أو على الأقل، مؤجلاً لها، ولنا على هذا الأمرِ، في وزارةِ الثَّقَافَةِ مثلاً، منذُ حكومةِ التَّنَاوبِ إلى اليوم، ما يؤكد قولنا، بِحيثُ لم يَسْتَوْزِر وَزيرٌ واحدٌ في وزارة الثَّقافةِ، منذ هذه المُدَّة، لإنتاجِهِ الفكريِّ، أو الفنيِّ، أو الأدبيِّ، ولا لأنَّهُ حَمَلَ مشروعاً ثقافياً، إنما اِسْتَوْزَرَ فقط، إما لانتمائِهِ الحِزبيِّ، أو لمَسارِهِ السِّياسيِّ.

لقد كان إذن، الزَّواجُ الذي حَصَلَ بين المثقفِ والسِّياسة في المغرب، منذ سِتِينِيَّاتِ وسَبْعِينِيَّاتِ القَرنِ الماضي، زَواجاً غيرَ متكافئٍ، لأن السياسة كانت فيهِ هي القوية، وكانَ خطابُها هو السّائد، حتى وإن اعتمدت على خِطابِ المثقفِ، فإنها تفعل ذلك، فقطْ من أجلِ توجُّهِهَا السِّياسيِّ أو الأيديولوجيِّ[8].

هذا الزواج اللّامتكافئ، بين المثقفِ والسّياسي، وذوبانُ المثقفِ في السّياسيِّ، تَمَخَّضَ عنه - كما يقول بوسريف - «سياسة مغربية هشة»[9]. إذ لم تتسلح الأحزاب المغربية اليسارية، والعربية كذلك، بجوهر الفكر اليساري[10] الذي يقوم على مبدأ الصيرورة، بل اكتفت فقط، «بإطاره العقائدي، أعني الأيديولوجي، المُفرَغ من كيمياء المعرفة»[11].

غيابُ المثقف المغربي، أو بالأحرى تَغْيِيبِهِ، عن تدبيرِ وتسييرِ الشَّأنِ العامِّ، نتيجة قوة السياسي، وأجهزة الدولة (=المَخْزَن)، كان من نتائجِهِ السَّلبية، انفرادُ غيرِهِ بالوضع، ف»أن يبقى



المثقف أسير وعي سابقٍ، وأن يبقى خارج السياق التاريخي الذي يعيش فيه، وأن يتخلى عن وظيفته، باعتبار المثقف «وظيفة ثقافية» و»علاقة اجتماعية»، فهذا يعني أن ينفرد السياسي والدَّاعية معاً، بصياغة الوجود والفكر وفق رؤيتهما التي هي رؤية مذهبية عقائدية، أكثر منها رؤية نقد وابتداع»[12].

ولَعَلَّ الواقعَ المغربي اليوم، شَأْنُهُ شَأْنَ باقي بقاعِ الوطنِ العربيِّ، يؤكد انفراد السياسي، والدَّاعية بتدبيرِ وتسييرِ الشَّأنِ العام، الذي تمخض عنه، في نظرنا، فُشُوُّ ظاهرةِ التَّطرفِ باسمِ الدِّين، التي وصلت مَدَاهَا اليوم، مع دولةِ الإسلامِ في سوريا والعراق (=داعش)، مثلما نتج عنه كذلك، ذُيُوعُ أو ظُهُورُ حركاتٍ وأحزابٍ سياسيةٍ ذات المرجعية السياسية (=الإخوان في مصر، النّهضة في تونس، العدالة في المغرب...).

وليس تقهقرِ مجالاتِ التَّربيةِ، والتَّعليمِ، والثَّقافةِ، والفنِّ، والأدبِ... إلا بِسببِ غيابِ المُثقفِ، وحُلُولِ السّياسي والدّاعية محله.

ونُحن اليوم، وفي ظلِّ ما تعرفُهُ السَّاحَةُ العربيةُ من حراكٍ، نَدعو المُثقفَ المغربيَّ، والعربي، إلى الخروجِ من جُحْرِهِ، مثلما ندعوهُ، إلى عدمِ الاكتفاءِ بكتابةِ رواياتٍ ودواوينِ شعريةٍ، رُبَّمَا لَسْنا في حاجةٍ إليها، في هذه الظرفيةِ على الأقل، أكثر ما نحنُ في مَسِيسِ حاجةٍ إلى قراءةٍ نقدية، وتَحليليةٍ للواقع.

في الأخير، يبقى أن نُشير، أنه في ظلِّ غيابِ المُثقف، أي المثقف بالمعنى الذي حَدَّدْنَاهُ فوق، عن الشَّأنِ العام، عرفتِ السَّاحَةُ المغربية، وكذلك العربية، ظهورَ رعيل جديدٍ من المُثقفين، إذ يُلاحظُ المُتَتَبِّعُ للشَّأنِ السِّياسيِّ والثَّقافيِّ العربي، ظهورَ فئةٍ من المثقفين التي تغيرُ من أقنعتِها، حَسَبَ المكانِ والزّمان، أو حسبَ الظَّرفيةِ التي تُوجد فيها.

«فبعد أن كان المُثقف، في أقصى حالاتِ الانفراط، إما «مثقف السلطان»، أو مُثقف السُّلطة، ومُثقف المُستَقِل، أصبحت أقنعةُ المثقفين كثيرةً يطبعُها التَّشَظِّي، والانفلات، فمِن المُثقفِ التبريريِّ، الذي لا يُنتج أفكاراً، بقدرِ ما يعمل على تَسْوِيغِ أفكار الآخرين، سواءً أكانوا في اليمينِ أو في اليسار، أو في موقعِ السُّلطة، إلى المثقفِ التبشيريِّ، أو الدَّاعية، الذي يحتكمُ في أفكارِهِ للمرجعيةِ الدينية، ويتكلم باسم «الأصول» وليس باسمه، بخلافِ المثقفِ الدينيِّ، أو العالِمِ الذي كان مرتبطاً بالمخزن، ويعمل على الإصلاحِ وإحياءِ القيم، التي كانت، في نظرِهِ، هي ما ساهَمَ في عظمةِ الإسلام، وأوجِهِ، الرُّوحيِّ والماديِّ، إلى المثقفِ الأُصُوليِّ، الذي يعيشُ في غيبوبةِ الماضي، أقصدُ التراث، بدل أن يكونَ مالكاً للمعرفةِ به، مساءلةً ونقداً، يصير هو مالك التراث، أو صوتاً من أصواتِهِ، لأنه يقرأُهُ بوعيٍ مغلق، وليس بوعيٍ نقديٍّ مفتوح، إلى المثقفِ المستقيل، الذي يرفعُ يَدَهُ على كل شيء، ويكون بدونِ صوتٍ ولا رأي، إلى مثقفِ السُّلطة، هذا الذي يمكن أن نترجمه عندنا اليوم، بما آل إليهِ وضعُ عدد من مُثَقَّفِينا، ب»المثقف المَخْزَنيِّ» وهذا الأخير، في المغربِ الرّاهن، نعني به، أولئك الذين انتقلوا من موقع اليسارِ، إلى موقع السُّلطة، ليسوا كَممثلين لاتجاهٍ فكريٍّ مقتنعٍ بضرورةِ العملِ إلى جانبِ «السلطان»، كون «الانتقال» يجري في المغربِ وفق ما كانوا يطمحون إليه، بل لكونهم، حتى عندما استعاد السُّلطان، سُلْطَاتِهِ، ظَلُّوا حريصينَ على مواقعهم، وشرعوا في تبرير هذا «الانقلاب»، الذي جرى إبان استبدالِ وزير أول «سياسيٍّ» ذي أغلبية مُنْتَخَبَة، آنذاك بوزير أول، لا صَوْتَ له، إلا صوت «السلطان»[13].



هوامش

6. نفس المرجع.
7. نفس المرجع.
8. اليوم في المغرب، كما يلاحظ المتتبع للشأن السياسي، باتَ الإعلامُ، بوصفه «سلطة» رمزية جديدة، هو الذي يلعب دور شرعنة وجود نظام معين، أو العكس.
9. نفس المرجع.
10. نقصد الفكر الماركسي، خاصة مع أنطونيو غرامشي.
11. نفس المرجع.
12. نفس المرجع.
13. نفس المرجع.

أسئلة الهوية الثقافية عند الشباب العربي في مجتمعات متغيرة



عبد الإلاه سطي
جامعة محمد أكاماس ـ اكدال الرباط

ملخص الورقة

تتناول هذه الورقة مسألة الهوية باعتبارها أحد الروافد الأساسية للتعبير عن الثقافة، وأسئلتها وأنواعها وأنماطها المختلفة، من ثقافة شعبية وثقافة جماهيرية وثقافة مدرسية وثقافة عالمة، ومن خلالها الانتقال إلى التركيز على ثقافة الشباب العربي في ظل الحراك الشعبي الذي عرفته العديد من البلدان العربية، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية: ما هي مضامين الخطاب الهوياتي الذي عبر عنه الحراك الشبابي العربي؟ إلى أي حد استطاعت التحولات الاجتماعية والقيمية التأثير على مستويات الإدراك لدى الشباب العربي الثائر في وجه السلطوية؟ ماذا يعني اليوم مفهوم الانتماء للوطن لدى الشباب العربي؟ وما هي أنماط العيش الاجتماعي التي تطمح إليه هذه الفئة المجتمعية؟ دفعت هذه التساؤلات إلى طرح قضايا ذات أهمية، تتعلق بإشكالية الهوية والقيم التي صاحبت الحراك العربي والتي تجلت تعبيراتها بالأساس في الخطابات التي قدمها الشباب القائد لهذا الحراك. فكانت النتيجة أن تطور وسائل الاتصال وتقنيات الإعلام الحديثة، كانت لها الأثر البليغ في تحول مستويات الوعي لدى الشباب العربي، سواء في نظرته للسياسة أو للمجتمع، أو لحقوقه المادية والمعنوية كشريك أضحت له أدوار طلائعية في المجتمع. فقد استطاع الشباب العربي من خلال المكونات الأساسية للهوية والقيم، المتمثلة في اللغة واللباس والتعبيرات الرمزية من موسيقى وفن تشكيلي، بالتعبير عن وجوده داخل الساحة العربية، التي طالما ظل محاصرا داخل فضاءاتها العمومية، ومغيبا عن سياساتها العامة. فكانت لحظة الانفجار الكبرى في وجه السلطوية كدلالة تحمل في طياتها هوية المجتمع الذي يطمح للعيش فيه هذا الشباب، بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وكيف على الأجهزة الحكومية أن تتعاطى مع حاجيات ومطالب هذه الفئة، بتحسين جودة التعليم وتوفير مناخ الإبداع والعيش الكريم، والتفاعل مع العالم الخارجي/الآخر، كثقافة وحضارة، ونموذج تنموي، مع الحفاظ على الثوابت التي يرى فيها الشباب العربي، مركز الهوية الداخلية كالدين واللغة والتراث الحي في الحضارة الإسلامية والعربية.

تقديم

لأن مسألة الهوية هي مسألة الأنـا، موضعها مكوّناتها وروافدها الثقافية، وذلك التراكم التاريخي الطويل الذي تعبر من خلاله الأمم على ذاتها، يثار سؤال في ظل التحول الجاري في العالم العربي الذي فرضه سياق الحراك الشعبي، حول مصير هذه الهوية ودورها في تشكيل الوعي الشعبي الشبابي القائد لهذا الحراك، فما هي مضامين الخطاب الهوياتي الذي عبر عنه هذا الحراك الشبابي العربي؟ إلى أي حد استطاعت التحولات الاجتماعية والقيمية في التأثير على مستويات الإدراك لدى الشباب العربي الثائر في وجه السلطوية؟ ماذا يعني اليوم مفهوم الانتماء للوطن لدى الشباب العربي؟ وما هي أنماط العيش الاجتماعي التي تطمح إليه هذه الفئة المجتمعية؟.

الإجابة عن هذه التساؤلات تقودنا بداية إلى التوقف عند ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: أن الحراك الشعبي العربي هو حراك شبابي بامتياز، حيث ساهمت التحولات الديمغرافية في خلخلة البنية المجتمعية العربية التي أفرزت قاعدة شبابية، تحمل آمال وتصورات لأنماط حياة متغيرة في الزمان والمكان.

الملاحظة الثانية: أن التحول الديمغرافي واكبه تحول قيمي، ساهمت في بلورته تطور تكنولوجيا الاتصال التي كان لها الأثر البليغ في إعادة تشكيل «أنا» الشباب العربي، الذي يختلف عن التمثلات التقليدية، والترسبات الهوياتية الجانحة تحت نير الاستبداد.

إن الحراك العربي عرى عن تقاطبات وتنازعات مسنودة نحو مرجعيات فكرية وثقافية، بعضها تدخل في المجال التداولي العربي الإسلامي، وأخرى تمتح كينونتها في سياق البحث عن التفاعل الإيجابي مع الآخر الغربي.

فقد ساهم الانفجار الشعبي في تغيير صورة العربي النمطية، بل إن انتعاش بعض مظاهر الاحتجاج في العالم، عدّ من طرف بعض المحللين منتجا عربيا، نحن إذا أمام زحزحة فعلية لتصورنا عن ذاتنا وتصور الآخرين عنا، هذه الزحزحة تأخذ صورة متكاملة في سياقات الحدث، فقد ساهم الربيع العربي في خلخلة الصورة المكرسة، وشكك في سلامتها، وهو يفتح المجال اليوم، لتركيب صورة أخرى[1].

إنها ليست خلخلة للبنية السياسية بل حتى في البنيات الثقافية والهوية العربية التي تعبر عنها، والهوية الثقافية هنا لا تشمل فقط التعبير وتصور الكون والخيال والمسلكيات، بل تشمل كذلك كل تجليات الثقافة بمعناها الواسع كطرائق اللباس والأكل والمعمار، والغناء والتصوير والزخرفة والتزيين[2]، والتي بدت تجلياتها ظاهرة في الشارع العربي بقيادة الفئات الشابة، المتحللة من قيود الاستبداد وأحصنته التقليدية، مما يوحي على ولادة جيل جديد بمستويات وعي حديثة، أثبتت



جدارتها وقدرتها على تملك آليات وتقنيات المجتمع الرقمي واستثمارها في إحداث التغيير والثورة على البنيات السلطوية التقليدية.

لكن قبل الغوص في العناصر التحليلية لهذه الورقة يفرض السؤال ذاته، حول ماذا نقصد بالشباب العربي؟ هل هي فئة عمرية معينة؟ وما الذي وحد صفها في معظم ربوع الوطن العربي بمطالب مشتركة وأشكال احتجاجية بهوية موحدة؟.

لن ننساق في تعريف الشباب العربي القائد للحراك الشعبي، عبر تصنيفه العمري وخصائصه في السلم الديمغرافي، بل سنحاول البحث عن من هم هؤلاء الشباب العربي الذي استطاع رتق بوتقة الاستبداد، بالرغم من شدة صلابته، هو الشباب غير منتمي للمنظمات السياسية التقليدية، هو وليد العصر الرقمي الذي ساهم في إعادة تكوين تصوراته الثقافية والمجتمعية نحو الأنظمة السياسية العربية، داعيا إلى التحرر من نير السلطوية وتحرير الذات العربية من أنظمة أبوية، جمدت ملكة الابتكار والإبداع وعطلت ماكينة التنمية العربية، فأفرزت موجات من البطالة والبؤس الاجتماعي الذي كان أهم ضحاياه الشباب المتعلم العاطل عن العمل، هكذا فالعولمة بتقنياتها وثوراتها وتحولاتها، أدت إلى تشكيل فاعل جديد على المسرح، بمثله نموذج الإنسان الرقمي، بدأ يتصدر الواجهة، منذ عقدين، لكي يسهم في صنع العالم وتغيير الواقع، كما هي حال العاملين على الشبكات بمختلف منوعاتها[3]، فتمكنت الأجيال الشابة المنخرطة في موجة التحولات العالمية التقنية، من التقاط المعطيات الميدانية

الهوامش
1. عبد السلام بن عبد العلي، الصورة المتوالدة، مجلة الدوحة، العدد 49 نونبر 2011.
2. محمد سبيلا، مدارات الحداثة، مقالات في الفكر المعاصر، منشورات عكاظ، الدار البيضاء 1988، ص 115.
3. علي حرب، ثورات القوة الناعمة، نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2011، ص 21.

وقراءة الواقع، واستثمار منتجات الحداثة من أجل الانفجار في وجه السلطوية وأساليب التحكم.

وعلى نحو آخر تثار مسألة الهوية التي عبر عنها هذا الشباب من خلال المسارات التي أخذتها الأشكال الاحتجاجية، هل هي ذات المرجعية الهوياتية التي بنا عليها الاستبداد ذاته؟ أم حمل الشباب العربي هوية متجددة تعبر عن طموحه الجانح نحو التحرر من تقاليد السلطوية؟ هل تعبر هذه الهوية عن ثوابت المجتمع العربي الإسلامي من لغة ودين وثقافة تاريخية؟ أم هي قطيعة مع التراث ومخلفات الماضي؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تحيلنا على العناصر التحليلية التالية:

أولا : المتغير الديمغرافي في الحراك الشعبي العربي

سميت الثورات العربية بثورة الشباب، على اعتبار أن المحرك الأساسي لهذه الثورات كانت مبادرة شبابية عبر خروجه للاحتجاج بالشارع، والتي سبقتها عمليات التعبئة عبر وسائل الاتصال الحديثة، كما كان الشباب في قلب الحدث، حيث اعتبروا أكثر الضحايا الذين تعرضوا للقمع والاغتيال، فالإحصائيات التي تقدمها التقارير تبين أن نسبة الشباب كانت الأكثر معدلا في ضحايا الانتهاكات والاغتيالات، التي عرفتها بلدان الحراك العربي إبان هذه الثورات، وهو مؤشر يزكي أن الشباب كانوا في طلائع هذه الثورات ومن قياديها.

وقد لعب المتغير الديموغرافي دورا حاسما في تحريك الشباب، والتكتل في حركات شبابية تعبر عن طموحات ومطالب هذه الفئات للعيش في مجتمع ديمقراطي يضع في أولوياته السياسات الشبابية، ويستجيب لمطالبها في التشغيل والعيش الكريم، وبدراسة للمتغير الديموغرافي بالنسبة للحالة المصرية والتونسية كما يبين الجدول التالي[4]، نجد أن حجم كتلة الشباب عرفت تطورا مهما من حجم نسبة عدد السكان خلال العشرية الأخيرة، حيث يتراوح معدل هذه الفئة مابين 29 و30 في المائة من عدد السكان في البلدين، مع فارق هذه النسبة بين كل من مصر التي يبلغ عدد سكانها 84 مليون نسمة، وتونس التي تبلغ فيها هذه النسبة 10 ملايين نسمة.

	السنة	عدد السكان بالملايين	مجموع الفئة العمرية 15-29 سنة	نسبة المؤوية للفئة العمرية من 29-15 سنة من مجموع عدد السكان
مصر	2000	70.174	19.827	28.25%
	2005	77.154	23.356	30.27%
	2010	84.474	24.670	29.20%
تونس	2000	9.452	2.758	29.17%
	2005	9.878	2.973	30.09%
	2010	10.374	3.00	28.93%

ولترجمة هذه الأرقام كمؤشرات دالة على أهمية المتغير الديموغرافي في تفجير الحراك الثوري العربي، نكتشف الحجم الكبير الذي أضحت تشكله هذه الفئة داخل المجتمعات العربية، وبربطها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نجد أن هذه الفئة هي الأكثر تضررا داخل هذه المجتمعات، فنسبة البطالة تصيب أكثر فئة الشباب خصوصا الحاملين لشهادات جامعة، كما أن الوضعية الاجتماعية المزرية تصيب بشكل كبير هذه الفئة، التي أضحت في ظل هذه المتغيرات ضحية للسياسات العامة الفاشلة المتراكمة لعقود داخل هذه البلدان، وقد لعبت عملية القمع المنهج الذي تتعرض له هذه الفئات أيضا دورا مركزيا في تأجيج الأوضاع، حيث كانت حركة «كلنا خالد سعيد» بمصر حركة ضد الظلم والقمع الذي تعرض له شاب جراء تعبيره عن رفض سياسات النظام، وأيضا تفجير الأوضاع في تونس كانت جراء صرخة لمواطن شاب –محمد البوعزيزي الحامل

لشهادة عليا – جراء القمع والإهانة الذي تعرض له.

أكدت هذه الأحداث أن هناك فاعلا سياسيا مركزيا بدأ يفرض نفسه على الساحة العربية، الذي كثيرا ما اصطدم مع النخب الهرمة التقليدية المتمركزة على رأس الإدارات والمؤسسات المدنية الحزبية. هكذا فالعامل الديموغرافي كما توضح هذه المؤشرات كان له الدور الحاسم في تغيير نظرة المجتمع للدولة، وفي تغيير طريقة التعبير عن المطالب، وكذا في تقوية الفاعل المدني والحقوقي تجاه الدولة السلطوية، باعتبار تركيبة السكان التي شهدت في السنوات القليلة الماضية تغيرا ملحوظا في حجمها، وأضحت فئة الشباب تشكل الحجم الأكبر مقارنة بالعقود الماضية، تنامي هذه الفئة في ظل مجتمعات معولمة جعلها تنفتح على المناخات الديمقراطية في البلدان الأخرى مما فتح أعينها على حقوقها المهضومة، الأمر الذي يؤكد التلازم الحاصل ما بين المتغير القيمي، والمتغير الديموغرافي مع تغير حجم وكتلة الشباب داخل المجتمعات العربية.



وتجدر الإشارة إلى أن الشباب الذي شكل وقود هذه الثورات وطلائعها، هو شباب أغلب فئاته من قاطني المدن، متعلم، ينتمي إلى الطبقة الوسطى، عموما، وله وعي ثقافي متقدم قياسا بوضعية «الاحتقار» التي فرضها الاستبداد عليه وعلى المجتمع، فضلا عن اكتسابه من التعليم أو من المستوى الثقافي العالي لأسرهم، ولهذا، وجد هذا الشباب في وسائل الاتصال الجديدة أفقا جديدا للتعبير عن الذات والتواصل الاجتماعي[5]. فكان الانفجار في وجه الاستبداد حاملا معه مستوى جديد من الوعي السياسي والثقافي يغذيه الانفتاح على الآخر، وابتكار أدوات التوعية منخرطة في التحولات القيمية الموازية لتطور الوسائط الاجتماعية الحديثة، وهو ما سيتم تناوله لاحقا بمزيد من التمحيص والتدقيق.

إذا، حضور الشباب كمحرك للفعل الاحتجاجي يبرره رغبة الأجيال الصاعدة، ككتلة ديمغرافية بارزة تبحث عن الحياة والعيش الكريم داخل مجتمعاتها، وثورة في وجه النخب الهرمة التي انفصلت عن مطالب هذه الفئة وحاجياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واحتكرت خيرات وموارد البلاد، فكان جل تفكيرها في تدبير شؤون المجتمع من خارج المطالب التي تقدمها الفئات الشابة، في ظل غياب تام لسياسات عامة تحتضن الشباب وتعالج المشاكل التي يتخبط بها.

ثانيا : الثقافة الجماهيرية للشباب العربي في سياق الاحتجاج

حرية كرامة عدالة اجتماعية، كانت هذه إحدى الشعارات التي رفعها شباب الثورة في معظم بلدان الحراك الشعبي العربي، شعارات تذكرنا بالقيم التي قامت عليها الثورة الفرنسية «حرية مساواة وإخاء»، قراءة هذه الشعارات وشعارات أخرى مثل استحضار البيت الشعري لأبي القاسم الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر»، توحي بمضمون الخطاب الذي أضحى سائدا عند الفئة العمرية الشابة، التي تطالب بقيم الكرامة والحرية والمساواة، كبديل للحكم السلطوي وآليات الإكراه التي ظلت ترزح تحته الدول العربية لعقود عدة.

إذا، قراءة هذه الشعارات تحيل على استنتاج أساسي أن منظومة القيم لدى الأجيال الشابة في العالم العربي،

هوامش

4. مذكور في: United Nations, World Population prospects: the 2008 revision population database (http://esa.un.org/unpp).
5. محمد نور الدين أفاية، الفاعلون السياسيون والاجتماعيون في التحولات العربية الراهنة، في التحولات الاجتماعية في العالم العربي، تحرير ادريس الكراوي (كتاب جماعي)، مطبعة البيضاوي، الدار البيضاء 2012، ص 17.

أضحت تفكر من خارج الثقافة السياسية السائدة، المبنية على الخوف والخنوع ونظام الأبوية المتجذرة في شرايين المجتمع، جراء سياسة قمعية ممنهجة من طرف الأنظمة المستبدة، تغير منظومة القيم يعتبر متغيرا مركزيا في تغير رؤية المجتمع للسلطة وللدولة، ولما يجب أن تكون عليها الأوضاع السياسية، خارج منطق الولاءات والتبعية للسلطة المركزية.

تأسيسا على ذلك يمكن القول بنوع من المجازفة أن الشباب الثائر يؤسس لنموذج جديد من «المثقف»، المنخرط في الميادين والحامل لرسالته الثقافية بشكل عضوي مع الجماهير المنتفضة، **وهو تجاوز للنظرة التقليدية للمثقف العربي الذي ظل في معظم صوره حتى عشية الحراك الشعبي العربي، قابعا في برجه العاجي منعزلا في اجتهاداته الفردية عن نبض حركة الشارع.**

لهذا يمكن القول أننا أمام بلورة لعقل جمعي وثقافة جماهيرية، تنازعها هويات متجددة تارة مهاجرة نحو القيم الغربية بالبحث عن الكرامة والحرية والتحلل من ترسبات التقليد في الدولة والمجتمع، وتارة تعود إلى النكوص للهوية التقليدية للبحث عن مخرجات التفكك من الاستبداد بآليات الماضي، لهذا هناك من يقرأ تجليات «الهوية العربية المنتفضة» من زاوية فلسفية ترى أن ما يعبّر عنه دليل على إرادة جماعية لإعادة بناء الهوية على قاعدة الحرية، والمساواة والكرامة، والتخلص من بنية الاستبداد التي سيّجت الكائن العربي في واقع قهري استلابي طيلة عقود، وفرضت عليه تعريفا وجوديّا لا يلائم وجوده في عالم متغير[6]. لكن لا يجب التغاضي عن الأصوات الأخرى التي وجدت في الحراك العربي الشبابي، فرصة لإبراز هويتها الأيديولوجية من خلال ما سمي بشعارات الدولة الإسلامية لبعض التيارات المحسوبة على «الإسلام السياسي»، فكان مزيج هوياتي متأصل في خطاب المجموعات الشبابية صرفت في ميادين التحرير داخل مختلف بلدان الحراك الشعبي العربي.

وقد سمحت الحركية الاحتجاجية الشبابية التي عرفتها بعض البلدان العربية بالتقاط إشارات ودلالات يصعب تصنيفها من خارج الانتماء الهوياتي، فهو حراك لم يكن في مواجهة جهاز الدولة الأمني فقط بل حراك لإعادة تشكيل الهوية وفق مجتمعات متحولة.

فالجيل الذي نشأ ضمن الانفتاح على التجارب الكونية في التحضر والديمقراطية، استطاع أن يتحرر من الثقافة السلطوية التي تربى عليها آباؤه وأجداده، ليؤسس لنفسه منظومة لا تدين للسلطة الفردية، بل تؤمن بقيم العدالة والحرية والتحرر من كل أشكال التقليدانية التي تقوم عليها النظم السياسية التي عاش فيها، مآلات هذا التحرر ساعد هذا الجيل على اكتساب قناعات ثقافية تتعارض مع النظم السياسية القائمة، وتؤسس لمشروعية مضادة لها، ظلت تتغذى وتتراكم حتى حانت الفرصة للانفجار في وجه النظم السلطوية، التي لم تدرك إلا متأخرا ــ حينما صاح بنعلي في آخر خطاباته فهمتكم ــ أن هناك بديل سياسي واجتماعي وثقافي قيمي يتربى داخل المجتمع، هذا الانفجار الذي كان بمثابة إعلان أن هناك بديل تطمح هذه الشعوب للعيش فيه، وأن أي خنوع سابق لهذه الأنظمة كان فقط تحت سلطة الإكراه والقمع.

ثالثا : التحول القيمي وتطور تقنيات وسائل الاتصال

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي الحديث - فايسبوك،



تويتر، يوتوب- بالإضافة إلى الهواتف الذكية والكاميرات ، دورا مهما في عملية التعبئة والتنشئة للشباب المفجر للحراك الثوري، فقد كان لها الدور البارز في عملية الإعلان عن أوقات وأماكن الخروج للتظاهر، وفي تحديد مضمون وطبيعة المطالب المرفوعة، حيث صارت المعلومة تتداول كالنار في الهشيم، حتى بعد أن تم منع الصحفيين ووكالات الأنباء من تغطية الأحداث، أضحى كل متظاهر بهاتفه وحسابه على الفايسبوك أو تويتر صحفيا وناقلا للأحداث فور حصولها، مما أوقف العالم منبهرا أمام حجم الوعي لدى هؤلاء الشباب، ومدى عزمهم على إيصال صوتهم للمنتظم الدولي.

لهذا بفضل وسائل التواصل الحديثة أضحى الفضاء العام ملكا للجميع وخارج عن أي رقابة ممكنة، إلا رقابة الضمير المتحكم في ناقل المعلومة، ساعدت عملية التشبيك على جمع الحشود نحو الميادين، وتنظيم لجان الثورة، ومعرفة تحركات المظاهرات ومعها القوى الأمنية، كما ساهمت في نقل الانتهاكات التي تعرض لها المتظاهرون، ونقلها لوسائل الإعلام العالمية كرفع عن أي تعتيم لما يقع، مما شكل ضغطا كبيرا من طرف المنتظم الدولي جراء الانتهاكات التي تعرض لها المتظاهرون في كل بلدان الحراك الثوري.

وقد ساهم تطور تكنولوجيا التواصل والشبكة العنكبوتية بشكلها المتسارع والمعولم، في تغيير الثقافة المرجعية لدى الأجيال التي واكبت هذا التطور، الشيء الذي ساهم في تغيير قناعاتها تجاه النظم القائمة، والالتزام بتغيير الأمر الواقع الذي ظل يسلب كرامة المواطن ويحرمه من العيش الكريم لسنوات مديدة، حيث لم يعد للهيمنة الأيديولوجية من معنى في ظل هذا الانفتاح على العالم، كما لم يبقى للإعلام الرسمي الموجه أي دور في التعبئة لأيديولوجية النظم السلطوية.

فقد استعمل الشباب، باعتبارهم تجسيدا لصورة «المثقف العضوي» الجديد، وسائل جديدة وابتكارية في العلاقة بين الشعار والتنظيم، وبين النظرية والممارسة. **لقد عملوا على صوغ «مجال عام» جديد، لا يتطلب نمط اشتغاله وتحركه جرائد ومقرات، ووسائل إعلام قديمة**، وإنما يبتكر كلمات ولغات، وأشكال تنظيم لها سيولة خاصة في التواصل مع أوسع عدد ممكن من الناس، وإذا كان المثقف التقليدي يحصر إنتاجه في النخبة، حتى وإن تطلع إلى تمثيل «الجماهير» وادعى ذلك، فإن المثقف الجماعي» الشبابي الجديد فجر ثنائية النخبة/الجماهير، لأن إنتاجه مفتوح على الجموع المنخرطة في الحركية الجماهيرية[7].

إن الفاعل التواصلي الجديد الذي يعتبر من ضمن التحولات الاجتماعية التي يعرفها الوطن العربي، يؤثر بشكل مهم في إعادة إنتاج الهوية الثقافية لدى الشباب العربي الأمر الذي لم تستطع التقاطه الأنظمة المنهارة، فكانت النتيجة خروج هذا الحشد الهائل من الشباب للشوارع من أجل المطالبة بإعادة إنتاج البناء الاجتماعي والسياسي على أساس العدالة والحرية والمساواة، ومن المؤكد أن هذه الشعارات تعبر عن مكنون هوياتي ذي دلالة على التحول الطارئ في مستويات الإدراك لدى الفئات الشابة العربية.



إذا، فمتغير تكنولوجيا التواصل والانفتاح على فضاءات جديدة، سمح بطرح الأسئلة ومساءلة الراهن ومحاكمة الأوضاع، ذلك لأن الافتراضي يتنافر بطبيعته مع تقبل الراهن والتسليم بما هو كائن[8]، والكائن هو واقع متردي تسوده أشكال

الهوامش

6. نور الدين أفاية، الهوية الثقافية في زمن التغيير والتعولم، في الانفجار العربي الكبير (كتاب جماعي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر 2012، ص 105.
7. نور الدين أفاية، الفاعلون السياسيون والاجتماعيون، مرجع سابق، ص 18.
8. عبد السلام بن عبد العالي، الشباب التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي، في الانفجار العربي الكبير، (كتاب جماعي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر 2012 ص 85.



الوصاية والكبت على الحريات، وسيادة الأيديولوجية الواحدة والوحيدة، فالرهان كان كيف يتم الانقلاب على هذا الواقع والعيش في بدائل أفضل، ولم يشكل متغير تكنولوجيا التواصل ثورة تقنية ومادية فقط في قلب الحراك الثوري، بل يمكن عدها بمثابة ثورة شعبية، أولا لاستقطابها الجماهيري ولسماحها إلى حد كبير بتجاوز الرقابة الفكرية في العالم العربي، إلا أن أهميتها ترجع بالأساس إلى ما فتحته من فضاءات جديدة للتواصل وتبادل الصورة والرأي مكنت المتداولين فيها من تجاوز كل الأشكال التقليدية لممارسة الفعل السياسي، من النزول عند الجماهير وتوزيع المنشورات وتنظيم اللقاءات ونشر الدعوات[9]. مكنت هذه التقنيات من خلق الفجوة بين سيطرة النظم السياسية على الفضاءات العامة وصناعة الرأي العام، وخلق قوى مضادة كانت لها الكلمة في النهاية واستطاعت أن تتغلب على أعتى الديكتاتوريات في المنطقة.

هذا الحافز الحاسم الذي شكلته وسائل الاتصال كمجال غير مراقب في إنجاح عملية التأطير الشبابي، لا يجب أن يخفي الأدوار التي لعبتها هذه الوسائط الاجتماعية في إعادة تشكيل مستويات الوعي الشبابي، وبالتالي التأثير في منظومة تفكيرهم وتمثّلاتهم الهوياتية في ظل مجتمعات متعولمة ومتغيرة، وهو ما منحها القدرة على الانتشار والامتداد، رغم غياب القيادة والزعامة السياسية.

لكن مكنون الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية كقيم تعبر عن مضمون الحداثة والديمقراطية، يوحي بتحولات عميقة في مضمون الهوية والقيم التي تعبر عنها خطابات هاته الفئات الشابة والتي يمكن حصرها في التعبيرات التالية:

• تنامي دور الفرد كمركز للتفكير في مصير المجتمعات العربية، فهذه الفئات تنفصل في تفكيرها عن منطق العشيرة والقبيلة وإن كانت هي السمة البارزة لمعظم البنية المجتمعية العربية، فالتبعية الأبوية والاحتماء بالزعيم كشرعية للحكم، لم تعد تغري الشباب الحالي، المتمرد على كافة أشكال التبعية والانتماء العمودي للسلطة الرمزية بمفهومها التقليدي.

• مكنت وسائل الاتصال الحديث الشباب العربي من الانفتاح على ثقافة الآخر المتقدم والمتطور، فبدأت عملية المقارنة بين واقع التخلف الذي يعيش فيه وبين مستويات عيش متطورة عند الآخر، الآخر الذي يحمل هوية حداثة والأنا الحاملة للهوية التقليدية، فكان الحل الثورة على الأنا التي هي التقليد، بما تعنيه من أشكال السلطوية التي تستكين على العشير والقبيلة في تغذية أصول الاستبداد، ومحاولة التثاقف والانفتاح على الآخر، وهذا ما تم التعبير عنه من خلال الحراك الشعبي الذي عبر في معظم خطاباته على قيم الآخر.

• إن التحول الديمغرافي في العالم العربي لم يصاحبه تحول سياسي نحو احتضان الفئات الشابة الصاعدة، وإشراكها في صناعة القرار بل حبس معظم القنوات التقليدية التي قد تمكن هذه الفئات من التعبير عن ذاتها ومطالبها، لكن قدرة هذه الأخيرة على تملك آليات المجتمع الرقمي غير متحكم فيه من قبل الأنظمة السلطوية، من تفيك أشكال الوصاية وتحويلها لسلطة مضادة لتحريك الشارع العربي.

الهوامش

9. المرجع السابق، ص 88.

من المثقف الدولتي إلى المثقف «اللادولتي»
- قراءة في بعض مؤشرات التحول -



محمد البكوري
باحث في الحكامة و المجتمع المدني

تشكل الثقافة بعدا من الابعاد المنغرسة في الذوات الانسانية و منطلقا من منطلقات التفكير البشري، ويعد الانثروبولوجي البريطاني «السير ادوارد بيرنت تايلور ((-1832 1917 أول من قدم معنى محددا ،واضحا وبسيطا لمصطلح «الثقافة» في كتابة الصادر سنة 1871، والمعنون ب «الثقافة البدائية»، من حيث هي « الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات و الفن و الأخلاق و القانون و الأعراف و القدرات و العادات الأخرى التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع»[1].

على ضوء هذا التحديد الوصفي العام، ينشأ مصطلح «المثقف»، هذا الأخير الذي يتمظهر من جهة، كمنتج رائد للرموز و القيم و الخطابات و الافكار، ومن جهة ثانية يبرز كفاعل دينامي مبلور للتحولات ومؤثر في الأحداث، وهو ما عكسته التجارب الثورية و الرؤى التثويرية التي عرفتها البشرية جمعاء في محطاتها التاريخية المختلفة وعبر سياقاتها المعرفية المتعددة، و التي انبثقت بشكل عام من رحمها العديد من محاولات التحديد لمصطلح المثقف وتمييزه عن مصطلحات أخرى من قبيل العالم ،المفكر، الفيلسوف ، الفقيه، الشيخ، الداعية....وكذا مختلف التصنيفات الخاصة بالمثقف : المثقف العضوي، المثقف المقاصدي، المثقف السلطاني، المثقف الاسلامي ،المثقف السياسي، المثقف الشبكي ،المثقف الحزبي... عموما وبصرف النظر عن التشعبات و التأويلات و التحديدات و التصنيفات المرتبطة بهذا المصطلح «الزئبقي».

يمكن النظر إلى المثقف، بكونه ذلك الشخص الذي ينتج ثقافة بصورة من الصور، كتابة أو قولا أو فنا[2]. الثقافة التي تنتج بدورها سلطة من السلط القابعة في الكينونة البشرية، ومنها السلطة السياسية التي غالبا ما تحتكر اواليتها الدولة



،قبل الأفراد، انطلاقا مما سلف، وبعد أن كان المثقف في السياق العربي خصوصا في أقصى حالات الانفراط، هو إما «مثقف السلطان» و المثقف المستقل، أصبحت أقنعة المثقفين كثيرة، يطبعها التشظي و الانفلات، فمن المثقف التبريري الذي لا ينتج أفكار، بقدر ما يعمل على تسويغ أفكار الآخرين، سواء أكانوا في اليمين أو في اليسار، أو كانوا في موقع سلطة ،الى المثقف التبشيري أو الداعية، الذي يحتكم في أفكاره للمرجعية الدينية ،ويتكلم باسم «الأصول» وليس باسمه، بخلاف المثقف الديني الذي يحرص على الإصلاح وإحياء القيم، التي كانت في نظره، هي ما ساهم في عظمة الاسلام ،الى المثقف الاصولي، الذي يصير ملكا للتراث أو صوتا من أصواته.

الهوامش

1. Cité par Paul. Henri Chombart de lauwe in « images de la culture » Payot Paris 1970 .p17.
2. أحمد مفلح «صورة المثقف العربي : دراسة سوسيولوجية في مجلة المستقبل العربي» مجلة اضافات العددان 30-29 شتاء -ربيع 2015.ص 49.

لأنه يقرأه بوعي مغلق وليس بوعي نقدي مفتوح. الى المثقف المستقيل. الذي يرفع يده من كل شيء. ويكون بدون صوت و لا رأي إلى مثقف السلطة[3]. الذي يجسد النموذج الواضح و الصريح للمثقف « الدولتي». هذا الأخير. الذي يسعى بطريقة أو بأخرى. إلى تعزيز الأدوار الطلائعية للدولة وخلق أنماط من الدفاع المستميت عن دعائم وجودها. في إطار آلية من آليات تثبيت أسس شرعنتها .وهو ما تجسد في السياق المغربي من خلال نموذج مثقف مؤسسة المخزن أو المثقف «المخزني».

إن المثقف «المخزني». هو ذلك المثقف الذي ما فتئت وظائفه وأدواره ومكوناته. تترسخ بشكل جلي عبر مرجعيات ومنطلقات عديدة. تمتح قوتها من تموقعها في محيط السلطة. وهو يبرز كنوع من أنواع الانقلاب « الغير الشرعي» على اتجاهات المثقف بشكل عام وميولاته الفكرية وقناعاته المذهبية. وهو الانقلاب المؤسس على نوع من «الخضوع الطوعي» أو «الإذعان القصدي « .القائم بالضرورة على أواليات الإغراء و الاستقطاب الى ملعب العطايا و الهبات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التقرب الى مرجع الدولة[4]. والداعم لصيرورة لا متناهية من التبريرات التي كثيرا ما يتم إضفاؤها عليه بنوع من الوثوقية الزائدة أو الدوغمائية العمياء. كما أنه من جهة أخرى. يظل انقلابا غير مفهوم بالإطلاق بالنظر لعدم قيامه على أسس متينة من قناعات المثقف ووعيه بأدواره الجديدة- العمل الى جانب السلطة أساسا- التي فرضتها طبيعة المرحلة و اقتضتها الظروف المستجدة. وهي المسألة التي تجعل المثقف يتخندق في مؤسسة المخزن. ويجعلها المبدأ و المنتهى في انتاج أفكار وتسويغ أخرى. مع توطيد أعماق وأبعاد هذه المؤسسة في اطار تبريري/تسويغي. يضفي المزيد من أسس الشرعنة عليها. إنه الأمر الذي يطرح جملة من علامات الاستفهام حول براغماتية المثقف و استعداده الدائم الممزوج بالطابع النفعي. لمراجعة الذات المثقفة بغية الظفر بعطايا ونعم المؤسسة «المهيمنة» أو التي تفرض هيمنتها. ومن ثم تفسر توجهات المثقف البراغماتي في ذهابه الى السلطة أو انخراطه في صفوف مؤسسة المخزن. في مقابل تنازله عن مواقفه. وعن تعاقده الرمزي مع القارئ .أي بالتنازل عن أفكاره. حرصا طبعا على السلطة[5].



وعلى النقيض من كل ذلك يعد المثقف «اللادولتي» أو المثقف الغير الخاضع بأي شكل من الأشكال لمؤسسة الدولة. خاصة في السياق العربي. نتاجا خالصا لتجليات وأبعاد انتقالية من «المثقف الإيديولوجي الحزبي» الى المثقف «الدولتي». في إطار نمط من احتواء الدولة للمجتمع. خاصة مع نشوء الدولة الريعية المتضخمة. وليصبح هذا النمط من الاحتواء -المتجسد لدى البعض في انتقالية هشة من الحزب الى الدولة -عاملا جوهريا في تحديد شكل فهم المثقف لوظيفته. وهو ما يفسر السبب الذي جعل المثقف العربي يظل بعيدا عن فكرة المثقف النقدي أو المثقف اللادولتي. الذي مافتئ يتسم بخصائص جوهرية تجسد عمق أدواره. وهي الخصائص التي يمكن تحديدها في ثلاثة مكونات[6] :

أولا: بقايا النزعة الرسولية التي تضمنتها ولادة فكرة المثقف في أوربا. و التي كرست فيه النزعة الى تغيير العالم أو المساهمة فيه.

ثانيا: النزعة الفكرية التي تمثل واحدة من أهم تطويرات التعريف الأساسي للمثقف بوصفه ضميرا.



ثالثا : النزعة الفكرية التي تنتج من لحظة التقاطع بين فكرة المثقف ونهضة العلوم الاجتماعية و الإنسانية. و التي لا تقصر المثقف على كونه ناقدا منهمكا في الشأن العام. وساعيا للتغيير. ذلك أنه صاحب رؤية وبرنامج أيضا.

وبذلك ينبثق المثقف اللادولتي كنموذج إرهاصي للنخبة المثقفة. باعتبارها الطليعة التي تمارس –وباستقلالية- الريادة والقيادة على صعيد الفكر و الثقافة[7]. كما أنه يتبلور كمجمع فذ لنزعات ثلاث :

رسولية .نقدية وفكرية. وهي النزعات التي تجعل أدوار «المثقف اللادولتي» تتميز بالفعالية ووظائفه تتسم بالنجاعة. خاصة في إطار تعامله مع الثقافة كظاهرة تاريخية تتطلب منه المزيد من مجابهة كل الاغراءات الزائفة للشرعيتين السياسية و الاقتصادية. واللتان غالبا ما تجنحان إلى الاستبداد بالثقافة[8] والتحكم فيها . هذا دون اغفال الدور الذي لايستهان به. و الذي يمكن أن تتملكه الشرعية الدينية . هذه الشرعيات الثلاث. هي التي غالبا ما يتم تجميعها في يد واحدة مطلقة هي يد الدولة. و التي تعمل من أجل تعميق أسسها و توطيد أركانها على التدخل القوي في الحقل الاجتماعي. باعتبارها الفاعل الاستراتيجي الأول أو الحصري في بعض الحالات في وضع وترتيب قواعد الارتقاء الاجتماعي للنخب المختلفة و التخطيط لممرات ومسارات الصعود الاجتماعي إلى القمة. ولا يتمتع المجتمع في هذه الحالة بأية استقلالية واضحة المعالم عن الدولة[9]. في إطار خطة محكمة من أبرز آلياتها الاحتواء و الاستقطاب و الإدماج و التدجين.

هوامش

3. صلاح بوسريف «المثقف المغربي بين رهان المعرفة ورهانات السلطة « دفاتر وجهة نظر (28) (مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الاولى 2014) ص 9.

4. فريد لمريني «محاولة حول النخبة المثقفة المغربية. ملاحظات من قلب التحولات الجارية» وجهة نظر ،العدد 43 ،شتاء 2010 ص 21.

5. صلاح بوسريف، مرجع سابق، ص 9.

6. حيدر سعيد «مولد المثقف اللادولتي : حالة العراق» مداخلة ضمن المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية و الانسانية مراكش 21-19 مارس 2015.

7. صلاح بوسريف، مرجع سابق ،ص 6.

8. جمال مفرج «الثقافة في زمن العولمة من مهمة انسانية الى جبهة للصراعات «ضمن» المعرفة و القوة .نحو طريقة علمية للهيمنة» الدار العربية للعلوم ناشرون منشورات الاختلاف. الطبعة الاولى 2009.ص 22.

9. فريد لمريني، مرجع سابق ،ص 20.

النخبة المثقفة والشباب في العالم العربي وسؤال الهوية
محاولة في تحديد الوظائف



عبد العالي المتقي
باحث من المغرب

تسعى هذه الورقة إلى مقاربة موضوع النخبة والشباب في العالم العربي وسؤال الهوية من خلال محاولة تحديد الوظائف التي يمكن أن تمارسها النخب المثقفة في موضوع الهوية والتي حددتها الورقة في ثلاثة وظائف مركزية ومتداخلة ومتكاملة: النقد. التأسيس. التخطيط.

وتقترح هذه المقاربة تناول الموضوع من خلال المحورين :

المحور الأول نخصصه لبيان المفاهيم المؤطرة للموضوع. المحور الثاني نتناول فيه وظائف النخب المثقفة.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

1 - تعريف النخبة المثقفة:

يصعب الوقوف على تعريف دقيق لمفهوم النخبة فقد أثار العديد من الجدل بين الدارسين وتأتي صعوبة التعريف في أنه مفهوم يقع على خط التماس بين حقلين معرفيين مثيرين جدا للخلاف والاختلاف وهما السياسة والسوسيولوجيا.

ولكن هذا لا يمنع من اقتراح تعريف إجرائي يتناسب وطبيعة الموضوع الذي سنتناوله. يشير مفهوم النخبة إلى الجماعة الأكثر نفوذا أو تأثيرا في المجتمع أي النخب الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور والحكم والتحكم هنا لا ينسحب فقط على حقل السلطة السياسية بل يتفرع إلى مختلف حقول المجتمع من السياسة إلى الاقتصاد إلى الثقافة إلى الجيش.[1]

ويلتقي مفهوم النخبة من موقعه كأداة إجرائية في التحليل والرصد مع كل المفاهيم السوسيولوجية التي تحضر عادة لحظة البحث عن آليات وعوامل أو موانع التغيير الاجتماعي. فالنخب كفاعل اجتماعي قوي تتمتع بسلطات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية واسعة. كما تتمتع بوضع اعتباري امتيازي يسمح لها بالتأثير في مجرى الأحداث. وبالتالي في خلق شروط التغيير أو كبح جماحه ورفضه.[2]

نشأ مفهوم النخبة بالذات وهو يستبطن فرضية التغيير الاجتماعي في مرحلة تاريخية انعطافية من تاريخ المجتمعات الأوربية الحديثة. وقد أبان لدى المنظرين والباحثين الذي استخدموه واستعانوا به في تحليل وضبط التحولات الكبرى للمجتمعات منذ السنوات الأولى من القرن العشرين. عن كفاءة إجرائية عالية في تتبع مفاصل التغيير في المجتمع الحديث وصيرورته السوسيولوجية المعقدة.[3]

ونقصد بالنخب المثقفة :المثقفون الذين يملكون رأسمالا معرفيا يتميزون به عن سائر الفئات والتي ينهضون بأداء دور اجتماعي ما. بصرف النظر عن ارتباطاتهم السياسية والإيديولوجية معارضين كانوا أو مؤيدين لسلطة أو محايدين. منتمين إلى مؤسسات سياسية أو مستقلين.[4]



وبتعريف إدوارد شيلز فالمثقفون هم في أي مجتمع مجموعة من الأشخاص الذي يوظفون في معاملاتهم وعباراتهم رموزا عامة ومرجعيات مجردة متعلقة بالإنسان والطبيعة والكون بكثافة أكثر من أفراد المجتمع الآخرين.

فالفرق بينهم وبين أفراد المجتمع هو بموجب هذا التصنيف فرق في الدرجة وليس في الكيفية. ويكمن التفاوت في القدرة على توظيف المعارف في قضايا عامة ومجردة متعلقة بالمجتمع والإنسان والطبيعة ككل.[5]

و بهذا المعنى تصدق صفة النخبة المثقفة على قطاع واسع من مروجي الأفكار داخل الحقل الاجتماعي. وعلى شرائح واسعة من الفاعلين الاجتماعيين. حتى حين تكون هذه الشرائح بعيدة جزئيا أو كليا عن الحقل الثقافي الهيكلي أو عن الفعل الثقافي الضيق. إن المثقف هو كل من يشارك في تخصيب الحقل الرمزي للمجتمع.مساهما في تحديد مجرى واتجاه التغيير الاجتماعي بطريقة أو أخرى.[6]

2 - الهوية:

الهوية في اللغة مصدر صناعي مركب من هو ضمير المفرد الغائب المعرف بأداة التعريف ب «أل» ومن اللاحق المتمثلة ب «ي» المشددة وعلامة التأنيث «ة».

وفي الفرنسية والانكليزية واللاتينية يعني لفظ Iden أو ID ضمير الإشارة للغائب بمعنى هو ذاته ويستعمل هذا الضمير للدلالة أحيانا على الاختصار وعدم التكرار عند الإشارة إلى محدد.[7]

ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية. فهناك أولا : الهوية على المستوى الفردي أي شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة القيم والمشاعر والاتجاهات. والهوية بهذا المعنى حقيقة فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية. وهناك ثانيا: التعبير السياسي



بالجمعي هذه الهوية في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي أو اختياري. وهناك ثالثا:حالة تبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وإشكالية قانونية على يد الحكومات والأنظمة.[8]

المحور الثاني : النخبة المثقفة وسؤال الهوية : محاولة في تحديد الوظائف

1 - الوظيفة النقدية:

من الوظائف المركزية للنخب في الوظيفة النقدية. وهي وظيفة تحدثت عنها كثير من الأدبيات التي تناولت علاقة المثقف بالمجتمع. وهذه الوظيفة تتجدد بتجدد أشكال الاستلاب المعاصرة وبتعدد مظاهر التحديات التي تجعل الهوية الوطنية أمام سياقات ورهانات جديدة لم تعشها من قبل. إن وظيفة النخبة هي تأسيس مساحة نقدية وخلق وعي نقدي لدى الشباب يحول دون الاستلاب والاغتراب.

والمرحلة الراهنة تقتضي أن يكون النقد متعددا في وظائفه. فيكون تجاه الذات وتجاه الآخر وتجاه الواقع. تجاه الماضي

الهوامش

1. صناعة النخبة بالمغرب: عبد الرحيم العطري، دفاتر وجهة نظر رقم 9، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2006، ص21.
2. ينظر : علم الاجتماع السياسي : إبراهيم أبراش، دار الشروق، عمان ، الطبعة الأولى 1998، ص121.
3. محاولة حول النخبة المثقفة المغربية : فريد لمريني، مجلة وجهة نظر ، العدد 43 شتاء 2010، ص 19.
4. نهاية الداعية : عبد الإله بلقزيز، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى2000، ص 57.
5. عن المثقف والثورة :عزمي بشارة، مجلة تبيين ، العدد 4، ربيع 2013.
6. محاولة حول النخبة المثقفة المغربية، ص21.
7. في الهوية القومية العربية : عفيف البوني ، ضمن أبحاث كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، سلسلة كتاب المستقبل العربي رقم 68 تحرير رياض زكي قاسم، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى نوفمبر 2013، ص23.
8. المرجع السابق، ص25-24.

وتجاه الحاضر . فالهوية العربية مشروع مستمر وليس مشروعا ناجزا فدور النخبة إعادة النظر في كثير من القضايا التي تشغل العالم العربي وإعطاء بعد جديد لها. ولا يكفي في هذه المرحلة الاكتفاء بالاستدعاء التاريخي للإجابة على أسئلة الشباب العربي المعاصرة فلم يعد هذا يشفي غليلهم ولا يروي ظمأهم المعرفي.

إن قضايا الماضي وإشكالاته لا تزال تحضر بقوة في المجال العام العربي ليس في بعدها التأسيسي ولكن في بعدها السياسي الصراعي والتي يتحول فيها الماضي من عامل قوة في الوجدان العربي إلى عامل ضعف يقيد ولا يحرر. يبرر ولا ينور.

إن الشباب العربي بحاجة إلى إعادة كتابة التاريخ الثقافي العربي. فالتاريخ الثقافي العربي السائد هو مجرد اجترار وتكرار وإعادة إنتاج. بشكل رديء لنفس التاريخ الثقافي الذي كتبه أجدادنا تحت ضغط صراعات العصور التي عاشوا فيها وفي حدود الإمكانات العلمية والمنهجية التي كانت متوافرة في تلك العصور. لذلك فنحن مازلنا سجناء للرؤى والمفاهيم والمناهج القديمة التي وجهتهم فتحكمت في إنتاجهم. مما يجرنا دون أن نشعر. إلى الانخراط في صراعات الماضي ومشاكله. وإلى جعل حاضرنا مشغول بماضينا. وبالتالي النظر إلى المستقبل بتوجيه من مشاكل الماضي وصراعاته.... نحن إذن بحاجة إلى إعادة كتابة التاريخ الثقافي العربي بروح نقدية وبتوجيه من طموحاتنا في التقدم والوحدة.[9]

ولا ينبغي أن يقتصر النقد على الذات العربية فقط وماضيها بل أن يتحول إلى حالة فكرية ونفسية تجد بها النخبة وعيها بالعالم وتتحرر من استلابات الماضي والحاضر. فالواقع العربي يقتضي أن يخضع من طرف النخبة للدرس والتحليل أو للتشريح والتفكيك لإعادة تركيبه سبرا واستغلالا أو تنمية وتوسيعا أو تجاوزا وعبورا أو بصورة تقوم على توظيف المكتسبات. بقدر ما تقوم على كشف الانسدادات. وتقوم على تفكيك الأزمات بقدر ما تتيح فتح الفرص والأبواب. لتركيب الحلول وإيجاد المخارج. بإطلاق ديناميكيات جديدة وفتح خطوط للمساهمة في ورش الإنتاج وصوغ المصائر.[10]

2 - الوظيفة التأسيسية:

إن التحديات التي يعيشها الشباب في المرحلة الراهنة تقتضي أن تمارس النخبة أدوارا جديدة تتسق وطبيعة المرحلة وتحدياتها إننا في مرحلة من تاريخ البشرية تشكل حالة تحول نوعي في واقع الحياة والعلاقات وهي مرحلة مفتوحة الآفاق لا أحد يدري على وجه اليقين إلى أين تيسر وعلى أي حال ستستقر. ومع انخفاض درجة اليقين في استشراف المستقبل. تنحصر درجة الثقة بإمكانات السيطرة والتوجيه.[11]

فمن طبيعة مسيرة التاريخ البشري أنها لا تتوقف ومن خصائص الواقع المادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية أنه في حالة صيرورة وتغير مستمرين. حتى لو بدا لنا ساكنا أو بطيء الحركة من هذا المنظور الواقعي والتاريخي فالهوية ليست معطى ثابت ولا مقولة مطلقة خارج الزمان والمكان كما أشرنا إلى ذلك سابقا بل هي إنجاز وعملية تشييد وبناء مستمرة خصوصا في حالة مجتمعاتنا التي لا تزال في طريق النمو والتي لا تزال تعاني الهيمنة الغربية الكاسحة في جميع المجالات. والحق أن الحالة السوية والطبيعية لأي ثقافة ولأي هوية ثقافية هي أن تظل قادرة على الحياة وعلى الانفتاح والتطور والتفاعل والاغتناء والعطاء[12].

إن طبيعة المرحلة تقتضي من النخب المثقفة إنتاج معرفة قادرة على استيعاب التحولات المعاصرة وفهم ما يجري فالمعرفة مدخل لفهم الذات والآخر. والثقافة العربية تحتاج إلى تأسيس قواعد جديدة للفهم تتجاوز النمطيات التي كررتها السرديات الكبرى والتي فشلت في إعطاء دينامية جديدة للهوية العربية وجعلتها أسيرة منطق الثنائيات المتقابلة المتصارعة. فالمرحلة تقتضي تأسيس وعي جديد قادر على الفهم والاستيعاب والتجاوز.

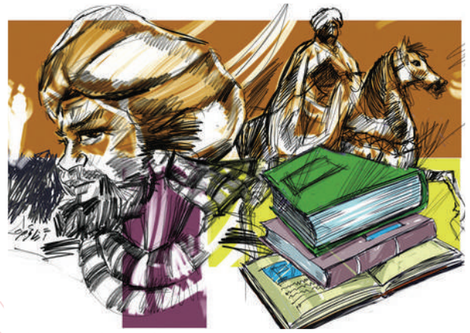

3 - الوظيفة التخطيطية:

من الرهانات التي تقع على عاتق النخب تجاه الشباب في موضوع الهوية. رهان التخطيط لمستقبل ثقافتنا العربية ففي ظل التحديات المعاصرة فما زالت ثقافة التخطيط في العالم العربي محدودة وقاصرة. فالتخطيط في الأقطار العربية لا يشمل إن وجد مختلف مرافق الحياة بل هو يقتصر على جوانب منها. وفي الغالب دون فعالية. وهو إلى جانب ذلك تخطيط قاصر لأنه يعتمد على أسلوب الإسقاطات إسقاط معطيات الحاضر على المستقبل هذا في القطاعات التي يشملها التخطيط أم القطاعات الأخرى التي لا يعرف التخطيط إليها سبيلا وفي مقدمتها قطاع الثقافة فهي متروكة لسياسة الارتجال أو لسياسة الضغط والقمع وتسويد الصوت الواحد.[13]

إن الرهان على التخطيط للثقافة يقتضي الوعي بثلاثة حقائق:

أولا : أن التخطيط للمستقبل جزء من عملية صنع المستقبل. والمستقبل في العالم المعاصر هو للمجموعات المتكتلة المتحدة وليس للطوائف ولا الجماعات ولا للشعوب والأمم المجزأة الضعيفة المستضعفة.

ثانيا : أن التخطيط لثقافة المستقبل لا معنى ولاشيء يضمن له النجاح إذا لم يكن جزءا من التخطيط للثقافة العربية ككل. ثقافة الماضي والحاضر والمستقبل. تخطيطا يعتمد النظرة العلمية النقدية ويستهدف إعادة ترتيب العلاقات داخل ثقافة الماضي والحاضر في الوقت نفسه الذي يعمل فيه على بناء علاقات متينة بين خصوصيتنا الثقافية وعمومية عطاءات وأفاعيل العلم والتكنولوجيا.

ثالثا : إن مستقبل الثقافة العربية يتوقف أولا وقبل كل شيء على مدى امتلاك المثقفين لإرادتهم وعلى مدى استقلالهم ومدى حرصهم بل تفانيهم في الحفاظ على أنفسهم على موقع طبيعي. الموقع الذي يقع خارج السلطة المستبدة وينير الطريق للقوى الشعبية.[14]

إن الخطاب عن الهوية الثقافية في فكرنا العربي الحديث والمعاصر ارتبط غالبا بالماضي أكثر مما ارتبط بالمستقبل. والمرحلة الآن تقتضي من النخب التفكير في مستقبل الهوية الثقافية العربية إعدادا وتخطيطا بدارسة التحديات وتصور الإمكانات ومعرفة العوائق والموانع وإدراك المقاصد والأهداف .

فالهوية الثقافية ليست معطى ثابتا ولا مقولة مطلقة خارج المكان والزمان بل هي على العكس من ذلك إنجاز وعملية تشييد وبناء مستمرة فهي مشروع مستقبلي متفتح دائما على القابلية للتجدد. وإعادة التشكل واكتساب سمات جديدة اعتمادا على إمكانات واقعية. توفرها معطيات المرحلة المعاصرة للتطور البشري في مجالاته المختلفة.[15]

الهوامش

9. وجهة نظر : نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر : الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة يوليوز 2004، ص174.

10. أزمنة الحداثة الفائقة: علي حرب ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ،2005، ص39-38.

11. حصار الثقافة بين القوات الفضائية والدعوة الأصولية : مصطفى حجازي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية 2000، ص174.

12. في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات : عبد الرزاق الداوي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، مارس 2013، ص 159.

13. وجهة نظر : محمد عابد الجابري، ص180.

14. وجهة نظر : محمد عابد الجابري، ص181.

15. في إشكالية اللغة والهوية والتنوع الثقافي : عبد الرزاق الداوي ضمن كتاب : اللغة والهوية في الوطن العربي إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، الطبعة الأولى يناير 2013.

المثقف النقدي المغربي



كمال فهمي

يحمل كل مثقف نقدي مغربي اليوم في ذاكرته الثقافية صورة سقراط و ابن رشد، وصورة فولتير وفيكتور هيجو، وصورة غرامشي وسارتر وفوكو، صورة المفكر والفيلسوف والأديب والمناضل الذي لا تشغله أبحاثه وتأملاته ومصلحته الشخصية عن أن يصدع بما يعتبره حقا وعدلا وخيرا ،وهو يؤمن بالقوة المجددة للفكر بهدف تعديل مصير مجتمعه والرقي بالإنسان المغربي نحو الحداثة والديمقراطية، وهو يريد أن تكون له سلطة ثقافية من غير الاستناد إلى مرجعية دينية ومن ثم يشعر بأنه محاصر من طرف الفقهاء السلفيين من جهة ومن طرف السلطة السياسية التي لا يمكن أن ترحب بوجود سلطة مضادة مستقلة تتدخل في الشأن العام وتعمل على توجيه وعي الجماهير ،وهاته الجماهير التي يريد المثقف المغربي أن يسمو بوعيها وذوقها ويساهم في تحررها وتحضرها بعيدة كل البعد عن الكتاب والقراءة والتفكير منغمسة في اليومي مروضة من طرف وسائل الإعلام الرسمي والفضائيات وكرة القدم والفن التجاري «الكيتش» .

وهكذا يشعر المثقف النقدي المغربي اليوم بأنه في عزلة ، عار وهش ،وأنه يعيش في مجتمع تطوقه كثير من عوامل الإعاقة والإحباط، وأن فعل التفكير والسؤال والنقد والتخييل والإبداع هو مغامرة حقيقية بل وتكاد أن تكون قفزة في الفراغ، وأنه عندما يعيد النظر في الوضع القائم وفي التقاليد الاجتماعية والسياسية والثقافية و الفنية القديمة تحمل المشاعل والأسلحة ويجد في مواجهته السلطة السياسية و سلطة الفقهاء السلفيين ،بل ويجد نفسه في مواجهة الجماهير العامية والأمية التي يصبح لها هي أيضا رأيها الشخصي وما هو « بشخصي » ،والتي ترفض هي أيضا التجديد فيجد نفسه محاصرا باسم النظام والدين والأصالة .

و بالرغم من ذلك انخرط المثقف النقدي المغربي منذ الاستقلال في التحليل والجدال والمناظرة ومارس وظيفته في البحث والسؤال والنقد من موقعه سواء في الأحزاب الوطنية، أوفي الجامعة و المجتمع المدني أو من موقعه ككاتب أو فنان أو صحفي، وسيكون من باب الإجحاف ألا نشيد بالانجازات الثقافية الكبرى التي حققها مثقفون مغاربة بشكل فردي وبدون دعم مؤسسي داخل وسط سياسي واجتماعي يعاند التفكير والاجتهاد، ولا محالة من الاعتراف بان أسماء بارزة مثل علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وعبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وعزيز بلال وعبد الكبير الخطبي ومحمد جسوس وفاطمة المرنيسي والمهدي المنجرة وعبد اللطيف اللعبي وأسماء أخرى قد ساهمت بقوة في تشكيل وعي الإنسان المثقف المغربي، و ستظل لا محالة أيقونات الثقافة المغربية.

يقول عبد الكبير الخطيبي محددا المشروع الثقافي النقدي للمثقفين المغاربة بعد مرحلة الاستعمار الفرنسي : « لقد حاولنا في المغرب في القرن العشرين أن نمحو الاستعمار من أذهاننا في مجالات الايدولوجيا والعلوم الإنسانية والإصلاح الديني لنسهم في مشروع مجتمعي حداثي ومتطور . وقد قمنا بإعادة قراءة وصياغة خصوصيتنا في الثقافة واللغة والتاريخ والمجتمع والمشاركة السياسة والتنمية الاقتصادية، لقد أنتجنا مثقفين عقديين ، مثقفين عضويين ،مثقفين متخصصين داخل الفضاء الجامعي وخارج جدران الجامعة . كان كل ذلك مفيدا وعلينا أن نواصل تقييمه .. غير أن الرهان غير

مسبوق الآن . فلا الوطنية ولا الثالثية ولا الإسلاموية المتنورة تكفي لتوجهنا وتمكننا من تحديد موقعنا المتحول في العالم . نحن في ملتقى أقطاب الجهوية واللغات والثقافات والديانات والاقتصاديات والسياسات والجيوستراتيجية . ونتساءل إلى أي حد يمكن أن يخلق العالم القادم كونية متعددة المراكز ذات طابع إنساني يساعد على تنمية المجتمعات المهمشة ؟».[1]

وقد عرف المغرب تحولات وأحداثا لها أثرها البالغ في وعي وحياة الإنسان المغربي في العقدين الأخيرين من أهمها التناوب التوافقي وانتقال الخلافة إلى ملك جديد ومدونة الأسرة والانفتاح النسبي لإعادة كتابة التاريخ الوطني، والربيع العربي والتعديلات الدستورية وحكومة يترأسها حزب إسلامي معتدل هو حزب العدالة والتنمية ،ومن العبث إنكار أن المغرب اليوم يقدم علامات على تقدمه في مسار التقدم والحداثة والديمقراطية ،بيد أن المثقف المغربي يدرك أن المغرب الحديث لا زال في بداية الطريق نحو التحرر من التبعية للغرب سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا ،وهو يطرح على نفسه باستمرار سؤال التنمية الحقيقية والمستدامة . ويدرك المد الجارف للعولمة ،ويشعر بالحيرة والقلق والكآبة وهو يرى عددا كبيرا من الشباب معطلين ،وشبابا يلقون بأنفسهم في الهجرة السرية والإرهاب ،ويطرح على نفسه وعلى السلطة السياسية سؤال ما العمل ؟ بل يتساءل كما يقول د المهدي المنجرة « هل سندخل القرن الحادي والعشرين بمؤسسات تنتمي إلى القرن التاسع عشر ؟ ».[2]

لقد أدرك كثير من المثقفين النقديين المغاربة أن التوجه الحزبي المغلق لا يتيح لهم التعبيرعن ذواتهم أوتقلد مراكز المسؤولية ،وأن كثيرا ممن كانوا يحسبون على النضال الثقافي/ السياسي لا يهدفون في الحقيقة إلا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية . يقول محمد سبيلا في حوار مع صلاح بوسريف «لا شك أن المرحلة السابقة التي ساد فيها نوع من النضال الوطني التقدمي . ذي الأفق الكوني كانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة يوطوبية . وكان المثقفون يجدون أنفسهم فيها من حيث أنها تتضمن الحلم بمجتمع جديد تسوده العدالة وتسوده الحرية وتسوده العقلنة والعقلانية ،وتسوده درجة من درجات التحديث ،هذه المرحلة اليوطوبية وجد مثقفو اليسار أنفسهم فيها وانخرطوا فيها بكامل جوارحهم فكتبوا ونشروا وأطروا التجمعات وترشحوا، ونحن نعرف أن عبد الله العروي ترشح في إحدى الدوائر بمدينة الدار البيضاء في مواجهة علي يعته . ما يعني أن المثقف كان له دور حقيقي وملموس . لكن هذه المرحلة اليوطوبية انتهت أو تقلصت نتيجة التحولات التي وقعت في التجربة السياسية . ولا تنسى أن العديد من المثقفين يعيشون حالة صدمة . أو حالة مراجعة للذات نتيجة خيبات أمل كثيرة . ليس فقط في السلطة بل وفي زملائهم المناضلين أنفسهم الذين عندما انخرطوا في السلطة نسوا المرحلة السابقة ونسوا البعد الثقافي والنضالي ودور الايدولوجيا ودور اليوطوبيا».[3]

والواقع أن عددا كبيرا من المثقفين راحوا يناضلون داخل المجتمع المدني بنفس العزم والإيمان برسالة الثقافة في التحرر من الوعي الزائف وتحقيق الحداثة والديمقراطية وقيم حقوق الإنسان الكونية ،وهكذا عرف المغرب في العقد الأخير نموا ملحوظا في عدد الجمعيات الثقافية والحقوقية التي تتبرم نخبتها المثقفة النقدية من العلاقة المباشرة مع الممارسة السياسية الحزبية . تنظر إلى السياسة بأنها مجال الخديعة والمؤامرة والتسلق الاجتماعي . في مقابل العمل الجمعوي الذي تعتبره مجالا للشفافية والعطاء والتضحية والتعاون. وإذا كان العمل السياسي هو الذي يضل في الأخير العامل الحاسم في التغيير الاجتماعي ،فإن لهذه النخبة الجمعوية دورها الذي لا يمكن إنكاره في تحقيق الحداثة والديمقراطية .

الهوامش

1. المثقف المجتمع والسلطة منشورات عكاض ص 6/7.
2. د المهدي المنجرة عولمة العولمة الطبعة الثالثة منشورات الزمن ص 101.
3. جريدة المساء الملحق الثقافي الملف 21 العدد 2790 الاربعاء 23/09/2015.

حوار العدد

في حوار حصري لمجلة رهانات

المفكر السوري طيب تيزيني

مستاء من أحوال التي آلت إليه سوريا وبعض الدول العربية

المفكر السوري اعتبر أن عوامل المؤامرة الخارجية تنمو في الداخل

في الآونة الأخيرة، حل بالمغرب المفكر السوري المعروف طيب تيزيني للمشاركة في أنشطة ثقافية مختلفة، حيث ألقى محاضرة افتتاح الموسم الجامعي الجاري بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك. وفي كل هذه الأنشطة، بكى تيزيني أحوال التي آلت إليها سوريا وبعض الدول العربية. وقد حاورناه في بعض هذه الهموم التي تشغل بال جميع المفكرين والمحللين المهتمين بشؤون العالم العربي.



الدولة السورية.. دولة «ملفات»!؟

حاوره – محمد جليد

• بالنظر إلى حجم الأحداث المأساوية التي يجري في المنطقة العربية، وخاصة في سورية، هل يمكن أن نقول إن مختلف المشاريع الفكرية والسياسية، منذ النهضة إلى اليوم، كانت تحمل بين طياتها بوادر الفشل في التنوير والارتقاء بالإنسان؟

*** هل حملت بوادر الفشل...؟ يبدو أن الفشل الفظيع الذي يحكم هذه المنطقة يمثل حالة واضحة لا يمكن إنكارها. ولا بد من القول إن فشل هذه المشاريع، الذي يظهر الآن، يدل على أن كتابة هذه المسائل لم تكن محكمة تماما. فالواقع أهم من الفكر؛ ذلك أن الواقع يظهر أن الكتابات السابقة، وإن كانت تمتلك بعض المصداقية المعرفية، لم تستطع ربما أن تصل إلى ما يحدث الآن، وإلى ما حدث من قبل، لأنه أكبر من الكتابات نفسها، أو لأن أحداث أتت ما كان تصوره غير محتمل. لذلك، فإن عبارة «غير مسبوق» تجدها قائمة في الكتابات حول سورية. وذلك يعني أن الكاتب ما استطاع أن يصل إلى ما هو قائم.

أظن أن الأمر يعاني من هذا الانحدار التاريخي. وهكذا، أصبحت المأساة أكثر عمقا وخطرا وشمولا، لأن الناس يواجَهون بشيء جديد ما حدث من قبل، على حدّ قول مجموعة من العلماء في العالم. فقد شاركت في مجموعة من اللقاءات في برلين وباريس ولبنان، حيث كان معظم الحضور من المستشرقين وعلماء التاريخ، حيث أجمعوا على أن ما يجري الآن في سورية «غير مسبوق». على الباحثين والمؤرخين والنقاد وغيرهم أن يبدؤوا بإعادة النظر في أدواتهم المعرفية والمنهجية والتدقيق للوصول إلى بعض الوضوح حول ما إذا كانت هذه الكتابات أتت من منطلق الأحداث، أم هي سبقتها، بمعنى أنها تحايلت على الأحداث.

كان النص بهذا المعنى أكثر قوة وخطورة من الواقع في البدء. لكن اتضح في النهاية أن الواقع حالة فريدة. ويسعدني أن أشير إلى أن فرادة هذا الواقع لفتت نظري، بشكل واسع. إنه واقع مأساوي. وعدم وجود الأدوات المعرفية المناسبة لتلقف الحدث نفسه ربما يعود إلى حالة ظلت مقلقة منذ مئات السنين، وهي مرحلة الانتقال من البيولوجيا إلى السوسيولوجيا، أي الانتقال من الحالة الجوانية إلى الحالة البشرية. فإذا سمع البعض هذا الأمر، سيحسب أننا نتحدث عن أحلام رأيناها. لكن يبدو أنها ليست كذلك. وإن كان فيها شيء من الأحلام، إذ هي تنطلق من واقع علينا أن نضبطه معرفيا ومنهجيا، ثم سياسيا، الخ.

ما أعنيه هو أن التطور الذي أخذ يحدث في مرحلة الانتقال من البيولوجيا إلى السوسيولوجيا يبدو أنه، حتى الآن، لم يجب عن إشكالاته بشكل كامل، ولم يطرح بالصيغة المناسبة والضرورية، لأنه ربما أغفل ما كان عليه أن يفعله في تلك العملية الانتقالية التي أسست لعالم جديد، فالأمر معقد، لذلك، فأنت تعود إلى ما قبله.

• في نظرك، كيف يمكن تفسير هذه المفارقة الكبيرة بين ما تطرحه المشاريع الفكرية، وواقع المأساوي اليوم؟

*** هي فعلا مفارقة. قد وضع البعض يدع على بعض أطراف هذه المفارقة. حينما اكتشف أن ما يحدث ليس ناجًا بالضرورة عما سبقه. وكما يقول المثل الشعبي، فالحالة الراهنة لم تلد الحالة السابقة، حيث يظل السؤال قائما.

كانت المراجعات النقدية في كل هذه الكتابات الكثيفة تعارض من هذا المنظور أو ذاك. ما عدا منظور واحد هو الانتقال من الإنسان المتوحش إلى الإنسان المتحضر، من الوحشية إلى الإنسانية. أنا أذكر أن علماء كبار، خصوصا

> أجمعوا المستشرقين وعلماء التاريخ على أن ما يجري الآن في سورية «غير مسبوق»

داروين وكارل ماركس وإنجلز وعلماء لاحقين لهم، كانوا يتساءلون عما إذا كان الإنسان الحالي قد حقق فعلا نقطة الانطلاق ما قبل المجتمع إلى المجتمع. فقد عدت إلى هذا الافتراض، لأرى ما إذا كان حاسما، لأن ما يجري في سورية وبقية العالم العربي يطرح هذا الافتراض بكل قوة. ولأن الأحداث هناك تكاد لا تجد تفسيرا، لا في تاريخ سورية، وفي تاريخ العالم البشري. أعطي أمثلة بسيطة. فالقتلة الذين يمسكون اليوم بقبضة الموت، يدخلون إلى منزل ما صباحا بدون إذن بالدخول، بل باستعمال سلاح ثقيل، فيخترقون كل شيء، يكبلون الزوج، ويعطون الطفل مخدرا كي ينام، وليس كي يموت. وتؤخذ المرأة إلى غرفة خاصة تستباح على مدى ساعات مفتوحة، ثم يدخل هؤلاء إلى المطبخ، فيكتشفون أن هناك مواد لم يعرفوها من قبل، ويسرقون منها ما هو ثمين، ويأخذون هذا وذاك، ثم يغادرون البيت، قبل أن يحرقوه كحلقة أخيرة من عبثهم.

نكتشف جدلية الموت تتضح الآن من خلال بشر، وما هم ببشر يعيشون على بوابة الحضارة التي تتسم بالمدنية هم يعيشون خارجها

نكتشف من خلال هذا العبث جدلية الموت. فهذه الجدلية التي كنا نعتقد أنها سابقة عن زمن بعيد جدا، صارت تتضح الآن من خلال بشر. وما هم ببشر يعيشون على بوابة الحضارة التي تتسم بالمدنية. هم يعيشون خارجها. لا أريد أن أخصص الكلام على ما يجري في سورية، بل هي حالة عربية.

• في مقابل هذا الوضع المأساوي في المشرق، ليس في سوريا فقط، بل في مصر واليمن وليبيا ، هناك الحالة المغاربية التي تتسم بالاستقرار النسبي بعد الثورة. هل يمكن أن نقول إن أمام مقولة محمد عابد الجابري: المغرب العقلاني والمشرق اللاعقلاني؟

*** كانت تشتغل في ذهنية المرحوم الجابري، وكان صديقي، أطروحة بشكل دائم، حينما يتحدث عن الشرق، سواء كان هذا الشرق مشرقيا أو مغربيا (الشرق أوسع من المشرق)، ما حدث هو تحولات أتيح لها أن تبرز في التاريخ، لكن دورتها التاريخية لم تكتمل، والتي من شروطها أن تتحقق في سائر البؤر التي تنطلق منها، نظرا إلى أن التطورات في المشرق والمغرب العربيين أتت متأخرة، وظهرت بقوة في مرحلة الهيمنات الجديدة التي ستحاول أن تبقي الناس كما هم هنا، وأن تطلق الآخر في بقاعه، وهذا يحتاج إلى بحوث مطولة، لكن إلى أفكار أولية تسلط الأضواء على ما يحدث في سورية. فالنموذج الآن يكمن في هؤلاء الذين بدؤوا بتدمير سورية هم سوريون، كما أعلن.

لقد نجح السوريون في تسويق الفكرة القائلة إن هم ليسوا طائفيين، ومتعددي الانتماءات، هم جميعا تابعون لوطن واحد هو سورية. اتضح أن هذا الأمر ليس دقيقا، وليس هناك شعب يشهر كل الأسلحة على جاره الذي ينتمي إلى طائفة أو مجموعة أخرى. هذا يحتاج إلى درس واسع النطاق. يجب أن نلتفت إلى ما حدث في التاريخ، حتى لا نظلم أحدا. ولذلك، نجد أن الأمر قد أوصل سورية إلى العدم، تكاد لا تجد في مدينة بكاملها بناء واحدا سلم من التدمير، هذه حالة فريدة، وشيء جديد، هم تابعون لهذا البلد، ويعيشون مع سكانه ويقتلون ويضربون ويحرقون ما تبقى، هذه هي النهاية البليغة: يحرقون كل شيء. فأنت أمام جدلية الوجود والموت، أو العدم، لذلك، لا بد من النظر في ما ركز عليه بعض الباحثين، منهم بينهم دراوين وماركس وإنجلز وآخرين من المؤرخين، الذين قالوا إن

شروط الانتقال من البيولوجيا إلى السوسيولوجيا كان رهينا بثلاثة أمور: أولا، أن يستطيع الكائن الحيواني أن يستقيم في قامته؛ ثانيا، أن يستطيع استخدام الأصابع، وهذا شرط العمل؛ ثالثا، أن يحدث تطور ما في الدماغ يفضي إلى العقل.

مع التحولات والمشاهد الجديدة، يبدو أن هؤلاء لم يحققوا الشرط الثالث، إلا في صوره المنقوصة. فالقتل حالة عادية باتت تحدث، كما يدفن المرء عقب سيجارة. إنهم يقتلون ويحرقون ما تبقى، إنها مسألة غريبة، من هنا، فأنا قد حاولت أن فتح ملف الحضارة والتاريخ السابق على الإنسان العاقل، لأعرف كيف تطور هذا الكائن، وإلى أين انتهى، وكيف تجلى ذلك للعالم، خصوصا الآن في سورية، هذه مقدمة الرؤية التي توصلت إليها الآن، في واقع الحال، أنت في صلب الحدث، ولا تشتغل بالكتب والمصادر النظرية فحسب، إذ يتطلب الأمر حالة جديدة، لذلك نتحدث عن عناوين مهمة، لكن ربما علينا أن نعيد النظر في تلك الكتابات على النتائج الحالية.

• إذا حاولنا السعي إلى تفكيك ما أسميته بـ»جدلية الوجود والموت»، كيف يمكن أن تصنف مسؤولية النظام الحاكم في سورية اليوم؟

*** أنا أقدم هنا نموذجا شخصيا، حيث أنكب على هذه المسألة منذ سنين طويلة، منذ الرئيس السابق حافظ الأسد. كانت هناك دعوة بسيطة تفيد ضرورة إدخال بعض الإصلاح، لكن لم يستجب لها، مع أن المسألة كان يمكن أن تحدث هنا وهناك بشكل كافٍ، لم يحدث هذا الأمر، بل كان هناك إصرار على ضرورة إلغاء هذه النتيجة التي كانت محتملة.

تكوّن عندي هذا الرأي نتيجة بحث معيش في سورية بعد أن درسن الواقع هناك، وتوصلت إلى أن نماذج الدولة (منها الدولة العسكرية، البوليسية والطائفية) وصلت إلى نمط جديد هو الدولة الأمنية، وهي ظاهرة خطيرة تستطيع أن تحطم أي كيان، فهي تقوم على المبدأ القائل

الدولة الأمنية نمط جديد وهي ظاهرة خطيرة تستطيع أن تحطم أي كيان تقوم على المبدأ القائل إنه يجب أن نفسد ما لم يفسد بعد، بحيث يصبح الجميع ملوثين ومدانين، كي يبقوا تحت طائلة الفساد والإفساد، ويكتشفوا أنا أمانهم كامن في فسادهم

إنه يجب أن نفسد ما لم يفسد بعد، بحيث يصبح الجميع ملوثين ومدانين، كي يبقوا تحت طائلة الفساد والإفساد، ويكتشفوا أنا أمانهم كامن في فسادهم، مثلا، تتعاون هذه الدولة مع الدولة البوليسية التي تقوم على وجود فريق يسعى إلى جعل نفسه بديلا عن السلطة القائمة، ويتوجه هذا النمط من الدولة البوليسية إلى الخصوم المباشرين، بينما تتوجه الدولة الأمنية إلى بناء المجتمع من حيث هو. ولعلي أقول إن هذا حدث في سورية.

وقد توصلت إلى هذه القناعة من خلال كتاباتي ومنشوراتي، لكن أيضا من خلال تجربتي الذاتية، فعلى سبيل المثال، كنت مدعوا إلى مناظرة رجل إسلامي مهم، لكن المناظرة لم تكتمل بسبب التشويش، وقد تمحور سؤال بين الأسئلة حول ما يجري في سورية، حيث كان جوابي أن هناك أربعة أمور في قانون الاستبداد: الاستئثار بالسلطة، الاستئثار بالثروة، الهيمنة على الإعلام، والاستئثار بما يسمى بـ»المرجعية المجتمعية»، وهي تعني عند هؤلاء أن الحزب الذي يقود مع قائد البلد هو الذي يقود البلد والمجتمع دون الآخرين.

لقد تأسست هذه الدولة بشكل هائل على الملفات،

كما سبق لي أن قلت في حوار أدليت به لمجلة «دير شبيغل» الألمانية. وهذا يعني أنها لن تنتهي إلى شيء آخر سوى مزيد من الملفات. كأنك امتلكت الوجود برمته. كأنك امتلكت الوجود ووضعت آلياته واحتمالاته وحدوده.

هناك مؤامرة عالمية ضد سورية، لأن العالم برمته مشغول بسورية

• هل أصل الكل في سورية اليوم يكمن في تفكيك هذه «الملفات»؟ ألا ترى أن الكل مستعص، بالنظر إلى تعدد الأطراف الداخلية والخارجية المتدخلة في المشكلة؟

*** هذا صحيح. هناك مؤامرة عالمية ضد سورية، لأن العالم برمته مشغول بسورية. لا شك أن هذه العبارة تصلح للتعبير عن الموقف هناك الآن. لكن هذه المؤامرة لم تكن خارجية في البداية. لأن عواملها قد نمت في الداخل. وهذا ما ندعوه في الفكر الفلسفي بـ»جدلية الداخل بالخارج»: أي أن العوامل الخارجية تستطيع أن تقتحم المجتمع. فهي لا تقوى على اختراق المجتمع. إذا كان متمرسا على المواجهة. ومتحسبا لكل الاحتمالات. لكن حين يكون الداخل مهلهلا. مخترقا من الداخل. يكون الاختراق الخارجي سهلا. ولذلك كانت هناك بساطة في قيادة البلد إلى نهاياته. أنا أذكر حينما سقطت بغداد عام 2003. قال المسؤول العسكري الأمريكي حينها إن على دمشق أن تتقن الدرس البغدادي. وقد التقطت عبارة سقوط العراق. وكتبت بيانا عاما وزعته على العموم. قلت فيه مخاطبا السلطة في الداخل: «ابدؤوا أنتم أولا بفتح الدائرة من الداخل. قبل أن يبدأ الآخرون بفتحها...» لهذه المراحل الحاسمة أهمية قصوى. ليس على صعيد المنطقة. بل على صعيد العالم. وأي داخل لا يتحصن بمكناته. يصبح مباحا. لذلك أصبح العالم كله مشغولا بسورية اليوم.

كان الإصلاح. حتى في حدوده الدنيا. يمثل أملا كبيرا. لم يحدث هذا الأمر... هل أنت أمام حدث متدفق من الداخل. وأصبح الآن متدفقا من الخارج أيضا؟ تصور حجم ما تفعله روسيا وأمريكا. لا شيء يحمي هذا البلد الذي يمتد تاريخه إلى 7000 سنة. لذلك اخترعت هذه الجدلية. لتفضي إلى ما نحن عليه اليوم.

هناك دعوات إلى إعادة النظر في الموقف. لكن كيف؟ بأن نستجيب للخارج. وإن كنا نجهل ما يريده هذا الآخر. لأنه أصبح متعددا ومتنوعا: روسيا تفعل شيئا. وأمريكا تفعل شيئا ثانيا. وتركيا تفعل شيئا ثالثا. وهكذا. تقصف هذه المدينة. ولا يكف قصفها إلا بعد أن تنتهي معالمها جميعا. لم يسبق أن حدث هذا الأمر من قبل. إننا نعيش حالة فريدة في التاريخ. لا نستطيع أن نفعل شيئا حاسما. لأن الحاسم وزع على كل العالم. لكل نشاطه في هذا الحسم. ومن هنا. يخشى أن تستمر هذه العملية. مع أن الجميع يقول إن من الضروري أن نبدأ بالكشف عن الحل السلمي.

> روسيا تفعل شيئا ، وأمريكا تفعل شيئا ثانيا ، وتركيا تفعل شيئا ثالثا ، وهكذا . تقصف هذه المدينة ، ولا يكف قصفها إلا بعد أن تنتهي معالمها جميعا . إننا نعيش حالة فريدة في التاريخ. لا نستطيع أن نفعل شيئا حاسما ، لأن الحاسم وزع على كل العالم. لكل نشاطه في هذا الحسم

دراسات

الدور الإنمائي للدولة بين الاستمرارية والتغير



إيمان فخري
باحثة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة-مصر

سادت في الآونة الأخيرة تصورات تفيد بأن الدولة يجب أن ترفع دعمها عن مجموعة من القطاعات، وتفسح المجال للقطاع الخاص، وهذا ما تضمنته عديد تقارير البنك الدولي الموجهة إلى «دول العالم الثالث» أو «الدول السائرة في طريق النمو». مما خلف أزمات على مستوى مجموعة من الدول -من ضمنها المغرب- وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات التي تظهر في البداية «فئوية» قبل أن تظهر شعاراتها الكبرى الهادفة -حسب تعبير الكثير منها- إلى وقف السياسات التحكمية للبنك الدولي والمطالبة بإصلاحات جذرية على مستوى مجموعة من القطاعات.

من هذا المنطلق ونظرا لأهمية هذه الدراسة التي أنجزتها الباحثة المصرية «إيمان فخري» وخصت بها «مجلة رهانات» ارتأينا نشر الجزء الأول منها على صفحات المجلة خلال هذا العدد، على أن ننشر بقية الدراسة بموقع مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية -مدى- الالكتروني بقسم الدراسات.

مقدمة

يعد الدور الإنمائي للدولة موضوعًا قديمًا وحديثًا في الوقت ذاته، فعلى الرغم من أن عديدًا من النظريات قد تناولت هذا الدور بالدراسة والتحليل من زوايا مختلفة، إلا أنه قد مر بمراحل وتغيرات عديدة، فعلى سبيل المثال في أوج الحرب الباردة، كان الصراع على أشده بين مؤيدي الليبرالية الذين ينادون بدور أقل للدولة، وبين مؤيدي الاشتراكية الذين يدعون إلى دور مركزي لها، ومع انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي الليبرالي، انتهى هذا الصراع وحسم -بصفة مؤقتة- إلى المعسكر الغربي والنظرية الليبرالية، ولكن إذا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت تتضح معالمها منذ نهاية عام 2008، واشتدت وطأتها خلال عام 2009، ومازالت تلقي بظلالها حتى عامنا هذا (2015) من خلال أزمة الديون اليونانية والتي تلتها الأزمة العنيفة في أسواق المال الصينية.

مثلت هذه الأزمات الدافع للاطاحة بكل ما أعتبر من المسلمات، ودفعت المفكرين إلى ضرورة إعادة النظر في الدور الإنمائي للدولة الذي اعتبروه محسومًا لصالح الرؤية الليبرالية. وما عزز ذلك هو انطلاق شرارة الربيع العربي في عدد من الدول العربية حيث نجد من بين الأسباب العديدة وراء هذه الثورات السبب الاقتصادي نتيجة فشل الدولة في بلدان الربيع العربي في تأمين حد الكفاف لمواطنيها وأنها رفعت يدها بشكل كبير عن دورها التنموي وسلمته بشكل أو بآخر إلى رجال الأعمال وقوى السوق الرأسمالية.

من هذا المنطلق، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول بالدراسة والتحليل الدور الإنمائي للدولة في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة؛ ويرصد الجزء الثاني ماهية تأثيرات العولمة على الدور الإنمائي للدولة، ويتناول الجزء الثالث أثر الأزمة المالية العالمية وتداعياتها حول إعادة النظر في دور الدولة، في حين يلقي الجزء الرابع الضوء على أسباب وتداعيات الأزمة الصينية الحالية.

1/ تطور الدور الانمائي للدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الأزمة المالية العالمية:

بادئ ذي بدء، يمكننا القول إن ظهور (الدولة) تاريخيًا في شكلها الحديث قد ارتبط بالتطور الحاصل في النظام السياسي في أوروبا منذ القرن السادس عشر، عندما فرضت الدولة سلطانها على أمراء الإقطاع وقلصت نفوذهم، ثم أنهته، كما فصلت الكنيسة عن الدولة[1]. فالدولة هي نتاج التطور البطيء للنظم والكيانات السياسية، وخلال القرن التاسع عشر أصبح للدولة سمات تميزها بوضوح عن أي كيان آخر، وقد أوضح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر خصائص الدولة الحديثة في وجود إقليم جغرافي معين، التمتع بالسيادة والسلطة على هذا الإقليم، الفصل بين المؤسسة والحكام، الاستمرارية أي أن المؤسسات تستمر حتى بعد زوال أو وفاة حكامها؛ الدولة تمتلك مؤسسات عامة (السلطة التنفيذية، التشريعية، المحاكم، فضلاً عن المؤسسات الاقتصادية المملوكة لها)[2]. وعلى الرغم من الاتفاق حول ضرورة وجود الدولة، وإلى حد كبير الاتفاق حول عناصرها، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بشأن الدور المناسب للدولة في تحقيق التنمية، فكان على الدولة في عصر الرأسمالية التجارية – وهو عصر بزوغ الدولة القومية ذاتها- أن تلعب دورًا تدخليًا في الاقتصاد القومي الحديث النشأة، فقد كان عليها أولاً أن تنشئ هذا الاقتصاد، وتزيل العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال، وشق الطرق ومد الترع وفرض سياج قوى حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة من منافسة دول أخرى، كما كانت تنشئ الجيش القوي اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه.

وظل الأمر كذلك، حتى قيام الثورة الصناعية في أوروبا وانتشار أفكار آدم سميث من خلال مؤلفه الأشهر « ثروة الأمم» في أواخر القرن الثامن عشر، وذيوع صيت شعاره الشهير(Laissez Faire Laissez Passer) أى دعه يعمل

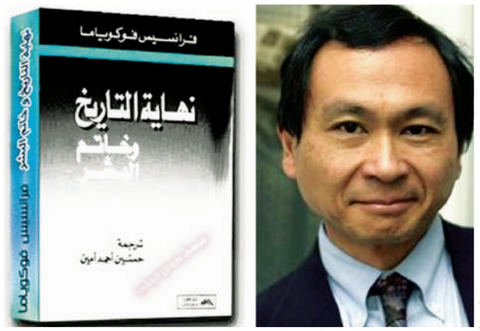

.. دعه يمر، والمقصود منه أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم، ومن ثم فقد تراجع دور الدولة من حيث التدخل المستمر في عملية الإنتاج التي أصبح من المناسب تركها لقرارت أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، حيث أصبح سائدًا أن السوق هو الأداة الأفضل لتحقيق النمو ولتحسين الرفاهية[3].

وعلى الرغم من أن بعض الكتابات تصور الدولة الرأسمالية الأولى كما لو كانت دولة لا تعير أي اهتمام للجوانب الاقتصادية، إلا أن كثيرًا من الدراسات التي ظهرت منذ منتصف الستينيات قد كشفت النقاب عن أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية الأولى كانت تهتم بتحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي عن طريق تحكمها في البنوك المركزية ومراقبتها للأجور وفرض ضرائب جمركية وأحيانًا بتقديم رأس المال اللازم لأنشطة اقتصادية معينة كما كان الوضع في كل من فرنسا وألمانيا، وحتى الولايات المتحدة كان لحكومتها دورًا أساسيا في إنشاء أول خط للتلغراف، وكان ذلك الخط بداية لتطور صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعى الذي ساعد على تحقيق الزيادة في الإنتاجية.

ونتيجة سلسلة من الأحداث في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان **أولها الثورة الروسية** التي أدت إلى إلغاء الجانب الأكبر من الملكية الخاصة هناك، وجعلت الدولة مسيطرة على كافة مناحي النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي، وتمثل الحدث **الثاني في الكساد الكبير** الذي وقع في الثلاثينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة، وامتدت آثاره

المدمرة إلى باقي دول العالم، مما دفع الدول إلى اتخاذ سياسات مضادة من أجل استعادة النشاط الاقتصادي[4]. وبهذا فقد ظهرت مجددًا الدعوة إلى تدخل الدولة في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما برز في تجربة التدخل الحكومي في كثير من الدول الأوروبية، وكان هذا بمثابة الدافع وراء **تقديم الاقتصادي الإنجليزي المشهور (كينز) نظريته حول دولة الرفاهة**، وهي الدولة التي تستطيع إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي وخلقها للوظائف، ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن كينز يعد من أوائل المفكرين الغربيين الذين أوجدوا تبريرًا لوجود اقتصاد رأسمالي تتمتع فيه الدولة بدور فعال، وسادت تلك النظرية منذ منتصف الأربعينيات حتى منتصف السبعينيات، كما سنرى لاحقًا[5].

على الجانب الآخر، نجد أنه بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت قضايا جديدة، فقضية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث –وهو المصطلح الذي أطلق على الدول التي نالت استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية- باتت إحدى القضايا التي تفرض نفسها على الساحة الدولية[6]. ومن هنا بدأت الأيديولوجيات المختلفة تتبارى، وتتضارب في كثير من الأحيان حول الإجابة على سؤال محوري يتمثل في « ما هو الدور الإنمائي المنوط بالدولة سواء في العالم الثالث أو العالم المتقدم؟»[7].

وللإجابة على هذا التساؤل من خلال الواقع العملي في الفترة ما بين 1945 حتى 1989، واستنادًا إلى نطاق وفعالية الدور الذي لعبته الدولة في التنمية، يمكننا أن نقسم الدول إلى ثلاث فئات، الأولى هي فئة الدول الصناعية، والثانية هي دول الجنوب المتأخرة، والثالثة هي دول شرق أوروبا ومعها عديد من الدول الآسيوية.

الفئة الأولى: الدول الصناعية

تشمل هذه الفئة معظم دول غرب أوروبا، والتي طبقت النهج الليبرالي، والذي يتميز بأربع خصائص رئيسة، هي الاعتماد على قوى السوق في توجيه الحياة الاقتصادية، فصل البيروقراط والإداريين عن إدارة الاقتصاد، اتخاذ القرارت بطريقة لامركزية، تزايد درجة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي وتحريره من القيود[8].

وعلى الرغم من أنه للوهلة الأولى، قد نعتقد أن الليبرالية تقلل من أهمية الدور المنوط بالدولة، ولكن التطبيق العملي للأيديولوجية الليبرالية في دول غرب أوروبا يثبت غير ذلك، فالحكومات الأوروبية الليبرالية خلال تلك الفترة قد لعبت دورًا هامًا بتدخلها المباشر وغير المباشر في الشؤون الاقتصادية، حيث أممت بعض الصناعات الأساسية، ورسمت خططًا وبرامج وقدمت شريحة عريضة من الخدمات، دون أن ينفي ذلك قيام القطاع الخاص بدور مهم، فلقد ساد في هذه الفترة ضرب من الاقتصاد المختلط، حيث نجحت الحكومات في تحقيق الاستقرار وتهيئة المناخ الملائم للنمو وحماية الطبقات الفقيرة[9].

فخلال الفترة سالفة الذكر، بدأت الدول المتقدمة في التدخل لتصحيح الاختلالات السوقية من خلال السياسات الاقتصادية، وتطور هذا الدور إلى تحقيق الرفاهية من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي[10]. وقد صاحب هذا التطور توسع في النفقات العامة في العديد من المجالات كالصحة والإسكان والتعليم، كما يتضح من الجدول التالي.

الهوامش

1. د.منير الحمش، (النيوليبراليه)... تضعف دور الدولة، مجلة المال، (دمشق – سورية، 20/11/2007)، ص4.
2. Adrian Leftwich, Op.Cit, p213.
3. جلال أمين، العولمة، أقرأ: سلسلة ثقافية شهرية، رقم 363، (القاهرة، دار المعارف، 1998)، ص ص21-20.
4. أماني الجوهرى، مرجع سبق ذكره، ص13.
5. Mieczyslaw Szostak, «The principle Directions of Debate on the role of the state in the world economic Litrature», in Elizbieta Markowska and Miczyslaw Szostak (eds.), State and Development Towards a Reappraisal, (Warsaw: Resarch Insitute for Developing Economics, 1993), p30.
6. د.حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد، (القاهرة، دار الشروق، 1998)، ص 171.
7. Mieczyslaw Szostak, Op.Cit, p99.
8. Ibid, p110.
9. د. محمد عبد العزيز عجيمة، إعادة بناء الاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الثانية، فى د.عبد الرحمن يسرى وآخرون، (القاهرة، دار الجامعية، 2009)، ص168.
10. World Development Report 1988: Opportunities and Risks in Managing the WorldEconomy, Op.Cit, p61.

1 - ملكية الإنتاج: أي أن تسيطر الدولة على وسائل الإنتاج من خلال التأميم والتخطيط المركزي

2 - إنشاء دولة الرفاهة: أهم وظائف الدولة في المذهب الاشتراكي ليس الإنتاج فحسب، بل توزيع الإنتاج والكيفية التي يتم بها توزيع الناتج القومي لضمان المساواة والرفاهة لطبقات الشعب العامل.

3 - أن ترتفع القدرة الانتاجية للدولة، لا لتكفي احتياجات مواطنيها فحسب، بل أن يصبح عندها وفرة في الإنتاج.

جدول (1-1) نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي لبعض البلدان المتقدمة(%)

العام / الدولة	1929	1960	1985
فرنسا	19	35	52
ألمانيا	31	32	47
السويد	8	31	65
المملكة المتحدة	10	28	37

Source: World Development Report 1988: Opportunities and Risks in Managing the World Economy,(USA, The World Bank, Oxford University Press, 1989), p44.

ومن القراءة السريعة لهذا الجدول نجد أن دور الدولة مقاسًا بمؤشر الإنفاق العام، قد سجل زيادة كبيرة في البلدان المتقدمة، ففي حين كان متوسط الإنفاق العام يساوى 19.5% قبل عام 1985، نجد أن هذا المتوسط قد ارتفع ليصل إلى 47% عام 1985.

إذن، لا يمكننا الجزم بأن الدولة لم تضطلع بأي دور في عملية التنمية في البلدان الغربية، بل يصح القول إن الدولة قامت بدور غير مباشر، ولكن ظل السوق هو المنظم الرئيس لشرايين الحياة في تلك الدول.

الفئتان الثانية والثالثة: دول الجنوب (العالم الثالث)، ودول الشرق

هاتان الفئتان اتبعتا بشكل أو بآخر النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية، حيث تنظر الاشتراكية إلى الدولة وقيامها بدور المخطط الرئيس لعملية التنمية كشيء لا غنى عنه لإطلاق العملية التنموية على كافة الأصعدة، فهي تقوم على ثلاثة مبادئ رئيسة، وهي:[11]

جدول (2-2) نسبة مساهمة شركات القطاع العام في الدخل القومي الإجمالي لعدة دول خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات

الدولة	السنة	النسبة المئوية
كوريا الجنوبية	1977	14,9
الهند	1987	15,7
تايوان	1985	12
مصر	1979	80,4
العراق	1975	96,7
غانا	1978	32,9

Source: Leon Baradat, Op.Cit, p105.

والجدول التالي يوضح دور الدولة في بعض دول الجنوب والشرق، استنادًا إلى مؤشر مساهمة شركات القطاع العام في الدخل القومي الإجمالي لعدة سنوات مختلفة في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

نستشف من الجدول السابق، أن الدولة في هاتين الفئتين كان لها دور لا يستهان به في دفع قاطرة التنمية.

ولكن الملاحظة الأكثر أهمية في هذا الصدد، تكمن في أنه على الرغم من التنافس المحموم الذي شهدته



الأيديولوجيتان الليبرالية والاشتراكية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة، إلا أن الفكر التنموي كان يدعم أن يكون للدولة دور أساسي في العملية التنموية طوال عقدى الخمسينيات والستينيات، وكانت هناك عدة عوامل تتضافر وراء هذا الدعم وهى:

1 - كان العقدان التاليان لانتهاء الحرب العالمية الثانية بمثابة العصر الذهبي لدول العالم الثالث، حيث حصلت على استقلالها السياسي، وكانت حكوماتها في الأغلب يرأسها المناضلون ضد الاستعمار، لذا فإن شعوب هذه الدول لم يكن لديها أدنى شك أن هذه الحكومات الوطنية الجديدة سوف تخوض المعارك من أجل التنمية والنهوض الاقتصادي.

2 - كان الاتحاد السوفياتي بدوره مصدر إلهام لعديد من الدول، وعامل داعم للتفاؤل لدى دول العالم الثالث التي تتطلع لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد كان الاتحاد السوفياتي دولة متخلفة اقتصاديًا عن العالم الغربي لمدة 30 عامًا، وإذ به في نهاية هذه الأعوام الثلاثين يتحول لقوة عظمى في قدراتها الاقتصادية العسكرية والنووية، وفي الوقت ذاته استطاع أن يحسن من مستوى معيشة غالبية شعبه، وحقق كل هذا من خلال الاعتماد على تدخل الدولة، وليس من خلال الاعتماد على قوى السوق.

3 - تزايد وتيرة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وظهور سياسة عدم الانحياز، والتي لعبت دورًا رئيسًا في تدعيم قوة الدولة في العالم الثالث، بالتأكيد كان هناك بعض الدول القليلة التي تبنت العقيدة الشيوعية التي توكل أمر التنمية بالكامل إلى الدولة، مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا، وكان هناك من ناحية أخرى الدول الأكثر عددًا التي ارتبطت بالولايات المتحدة مثل غالبية دول أمريكا اللاتينية، والتي اعتمدت على قوى السوق في تحقيق التنمية، ولكن في الوقت ذاته كان عددًا كبيرًا من دول العالم الثالث من إندونيسيا في آسيا إلى الجزائر في إفريقيا ويوغوسلافيا الأوروبية التي تبنت سياسة عدم الانحياز، وتمتعت حكوماتها لفترة من الوقت بالقدرة على الاحتفاظ بمسافة واسعة بينها وبين كلتا القوتين العظميين، مما سمح لها بتطبيق ما تراه مناسبًا من سياسات تنموية مثل حماية صناعتها الوطنية الوليدة واشتراط موافقة الدولة على مختلف أنواع النشاط الاقتصادي في مجالات الاستثمار والتجارة، وهذا كان يتعارض مع مبدأ حرية السوق[12].

يمكننا القول إذن، أن الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات قد لعبت دورًا رئيسًا في العملية التنموية في الدول الليبرالية والاشتراكية، مع اختلاف طبيعة هذا الدور، مباشرًا في الدول الاشتراكية وغير مباشرًا في الدول الليبرالية، **ولكن شهد النصف الثاني من عقد السبعينيات عدة تغييرات كان لها دور كبير في إثارة التساؤلات حول فاعلية دور الدولة في التنمية، وتمثلت أهم هذه العوامل في:**

* انهيار نظام أسعار الصرف الثابت الذي أرسته مؤسسات «بريتون وودز» في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى عدم استقرار في أسعار الصرف.

* أزمتي البترول الأولى خلال الفترة من 1973 - 1974، والثانية خلال الفترة من 1997 - 1980، حيث أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول إلى إرباك الاقتصاد العالمي، وقد عانت الدول عمومًا، ودول العالم الثالث– التى ينتمي معظمها للمعسكر الشرقى- خصوصًا من ركود تضخمي خلال هذه الفترة: نتيجة زيادة الأسعار وتقلص النشاط الاقتصادي[13].

الهوامش

11. Leon Baradat, Political Ideologies: Their Origins and Impacts, (USA: Prentichall International INC, 1994), p174, p 177, p180.

12. جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، (القاهرة، دار الشروق، 2007)، ص ص90-89.

13. Thomas D.Laivson, International Political Economy: the Struggle for Power and Wealth, 2nd edition, (USA, Harcourt Brace college publisher, 1997), p 97.

* شهد النصف الثاني من السبعينيات أسوأ أداء للاقتصاد السوفياتي، حيث تراجع الاقتصاد السوفياتي بصورة كبيرة، ووصل معدل النمو السنوي إلى أقل من 3% [14]. وكذا انخفض معدل النمو في الدخل القومي من 41% في الفترة من 1966 - 1970 ليصل إلى 20% في الفترة من 1976 - 1980 وهذا يعد أدنى مستوى للنمو السوفياتي منذ الستينيات[15].

وكنتيجة طبيعية لهذه العوامل، ظهر مع نهاية عقد السبعينيات ما يسمى بتيار الليبرالية الجديدة (NeoLiberalism*) والذي بدأ مع انتشاره إثارة التساؤلات والانتقادات حول قدرة الدولة على توجيه عملية التنمية، وما إذا كان الفصل بين الدولة والعملية التنموية هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية. وقد انطلقت الليبرالية الجديدة من عدة فرضيات تمثل أهمها فيما يلي:

- القدرة المحدودة لمؤسسات الدولة في تحديد أوجه الاستثمار الأفضل لدفع عجلات التنمية.
- انتشار الفساد والمحسوبية في هذه المؤسسات.
- تدخل الدولة في السوق غالبًا ما يؤدى إلى نتائج غير مرضية.
- القدرة الضعيفة للدولة على تحليل المعلومات التي تؤدي إلى وضع الدولة أقدامها على الطريق الصحيح المؤدى للتنمية.

لهذا فقد أكدت الليبرالية الجديدة أن التنمية ستتحقق إذا رفعت الحكومة يدها التنظيمية والتوجيهية، كما أكدت على أهمية الخصخصة وتحرير التجارة والاستثمارات. وحري بالذكر أن هذا التيار الفكري كان بمثابة اللبنة الأولى لإرساء مفهوم العولمة الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة (الذي سنتناوله في الجزء الثاني من هذه الدراسة)[16].

وكنتيجة حتمية لأزمات الاتحاد السوفياتي والدول الموالية له وظهور تيار الليبرالية الجديدة وتوجيهه الانتقادات إلى المبادىء الاشتراكية، بدأت دول الشرق والجنوب في تطبيق ما عرف فيما بعد باسم سياسات التغيير والإصلاح الهيكلي.

وكانت البداية الفعلية في المجر عام 1986، حيث بدأت المجر ثورة الإصلاح وتبعتها عديد من دول «حلف وارسو» من خلال اتباع برامج اقتصادية ليست ذات طابع اشتراكي، في حين بدأت رومانيا في الاستقلال تدريجيًا عن السياسة الخارجية لموسكو، فضلا عن الاحتجاجات العمالية التي شهدتها ألمانيا الشرقية ومعارضة الكنيسة للنظام الاشتراكي في بولندا[17].

وفي خريف عام 1989 بدأت ملامح حسم الحرب الباردة لصالح المعسكر الليبرالي، حيث قامت كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا في تطبيق عديد من الإصلاحات والتخلي عن نموذجها الأقرب إلى الاشتراكية لصالح إرساء دعائم نموذج اقتصاد ليبرالي، وعلى الرغم من ذلك نجد أن عديدًا من دول العالم الثالث لم تتخل عن قطاعها العام، ولكنها جعلته موجودًا إلى جانب اتباعها سياسات السوق، وهذا ما قلل من كفاءة عمل مؤسسات اقتصاد السوق في هذه الدول[18].

وكذا شهد عام 1989، الحدث الأبرز والأهم في تاريخ الحرب الباردة وهو انهيار حائط برلين في 9/11/1989 وهو الحائط الذي كان يفصل ألمانيا الشرقية الاشتراكية عن ألمانيا الغربية الليبرالية، وكان بمثابة جدار الفصل بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وفي العام ذاته، صاغ عالم الاقتصاد الأمريكي John Williamson مبادئ ما يعرف باتفاق واشنطن بمبادئه العشر وتمثلت أهم هذه المبادئ، في تحويل الإنفاق العام نحو المجالات التي تحقق عوائد اقتصادية مرتفعة، الإصلاح الضريبي، تحرير رأس المال، تهيئة أجواء المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية، خصخصة المشروعات العامة[19].

وكان إعلان هذه المبادئ بمثابة إعلان حسم الحرب الباردة لصالح المعسكر الغربي، وتبع ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1992 والكتلة الشرقية وحلف وارسو[20]. وأفول حركة دول عدم الانحياز، وهو ما انعكس بالسلب على حكومات الدول النامية.

ودفع هذا الانتصار الليبرالي عديدًا من المفكرين إلى

الاعتقاد بأن الليبرالية ستكون الأيديولوجية الأبدية، وعلى رأس هؤلاء المفكرين، كان «فرانسيس فوكوياما» عندما نشر مقالة عام 1989 بعنوان The End of History?، والتي تمحورت حول انتصار الأيديولوجية الغربية، كما أكد أن نهاية الحرب الباردة تعد نهاية التاريخ وسواد الأيديولوجية الليبرالية إلى الأبد[21]. وتبع هذه المقالة بتأليف كتابه الشهير المعنون The End of History and The Last Man الصادر عام1992، والذي دار في الإطار ذاته[22].

ووفقًا لهذا يكون الدور الإنمائي للدولة، قد دخل منعطفًا جديدًا، فمع خفوت البريق الذي كان يصاحب قيام الدولة بدور محوري في إطلاق استراتيجية التنمية، شرعت عديد من الدول التي طبقت هذه الفكرة في التخلي عنها لصالح ما يسمى **بالدور التصحيحي للدولة، والذي يستند إلى ثلاثة محاور أساسية:**

1 - **التحرير الاقتصادي:** بمعنى إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.

2 - **الخصخصة** وإصلاح القطاع العام وتطبيق بعض الإصلاحات في الإدارة العامة.

3 - **انتهاج سياسة اقتصادية** تستهدف الاستقرار الاقتصادي.

وبهذا اكتمل بنيان النظام العالمي المتوجه نحو المذهب النيوليبرالي، حيث لم يتم رفض الاشتراكية فحسب وإنما أصبح من المسلم به أن الاشتراكية والدور التنموي للدولة قد أصبحا من العصر البائد، ولا يجوز حتى التفكير في إمكانية عودتهما إلى الساحة الفكرية والسياسية مرة أخرى.

ومن ثم فإن الدور الإنمائي للدولة قد طرأت عليه تغيرات جذرية من جراء هذه التغيرات الشديدة التي أدت إلى أن يدخل العالم في موجات متتالية من التحرير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظل ما يسمى بالعولمة، وهذا ما ينقلنا إلى المبحث التالي، والذى يدور حول تأثير العولمة على الدور الإنمائي للدولة.

2/ العولمة وتغير الدور الإنمائي للدولة:

لا نستطيع الجزم بأن مصطلح العولمة قد ظهر بصورة مفاجئة بعد انتهاء الحرب الباردة، ولكن في الوقت ذاته لا يمكننا تحديد متى برز هذا المفهوم كحقيقة حياتية، فإذا كانت تشير



هوامش

13. Thomas D.Laivson, International Political Economy: the Struggle for Power and Wealth, 2nd edition, (USA, Harcourt Brace college publisher, 1997), p 97.

14. Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, Power, «Globalization,and the End of the ColdWar: Reevaluating a Landmark Case for Ideas», International Security, Vol. 25, No. 3, Winter 2000/01, p16, p20.

15. http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-1270.html

*. لمزيد من التفصيل حول دور الدولة فى الليبرالية الجديدة ، يرجى الاطلاع على : Prabhat Patnaik, The State Under Neo-liberalism, at : http://www.macroscan.org/fet/oct06/pdf/Neo_liberalism.pdf

16. David M. Tubek, Developmental States and Legal Order: Towards a New Political Economy and Law, Paper prepared for presentation at the Conference on Social Science in the Age of Globalization, National Institute for Advanced Study on Social Science, Fudan University, Shanghai, December 2008, p4, at : http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1349163

17. Richard K. Herrmann and Richard Ned Lebow, What Was The Cold War? When and Why Did It End?, (USA, Ohio State University, The Mershon Center), December 1999, p7, at: http://psweb.sbs.ohio-state.edu/sipp/2000notes/nlcoldwar.pdf

18. Mieczyslaw Szostak,Op.Cit,p93.

19. John Williamson, The Washington Consensus as Policy Prescription forDevelopment, lecture in the series «Practitioners of Development» delivered at the World Bank on January 13, 2004, p 4, 6, 8, at: www.iie.com/publications/papers/williamson0204.pdf

20. Richard K. Herrmann and Richard Ned Lebow, Op.Cit, p4.

21. Francis Fukuyama, The End of History?, The National Interest, Summer 1989, p1, at: http://www.unc.edu/~rlstev/Text/Fukuyama%20End%20of%20History.pdf

22. Andy Blunden, The End of History and the Last Man, at: http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/us/fukuyama.htm

إلى زيادة الروابط الاقتصادية والتجارية والاعتماد المتبادل بين بلدان العالم فهي قديمة، وإذا كانت تعنى بروز عالم بلا حدود اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وثقافية، وأن نصبح في مجتمع عالمي واحد، فإنها غير موجودة حتى الآن.

ولكن حقيقة الأمر أن مفهوم العولمة لم يكن له أي حضور خاص قبل منتصف الثمانينيات، حيث نجد أن قاموس (أوكسفورد) للكلمات الإنجليزية الجديدة قد تطرق للمفهوم للمرة الأولى عام 1991، واصفًا إياه بالكلمة الجديدة التي برزت خلال عقد التسعينيات[23].

وعلى قدر الغموض والاختلاف الذي يحيط بالفترة الزمنية التي بدأ فيها هذا المصطلح في الظهور، فإنه لا يزال الغموض يكتنف معنى العولمة[24]، فحتى الآن لا يوجد تعريف متفق عليه للعولمة، فهي ظاهرة مركبة ومعقدة وعملية متشعبة تشمل (المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) لجعل كل ما هو محلي عالمي، ولها تعريفات متعددة[25]، ولكن يمكننا القول إن العولمة هي التوجه الأيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات في الاقتصاد، وعلى فكرة الديمقراطية في الجانب السياسي، وعلى مفهوم الحرية شبه المطلقة والمساواة التمثيلية في البعد الاجتماعي[26]، فالعولمة هي عملية تسعى إلى تكثيف وتيرة التفاعلات والاندماج بين الشعوب والشركات[27].

وفي هذا الإطار، يمكن استقراء تأثير العولمة على الدور الإنمائي للدولة من خلال الملامح العامة التي صاحبتها، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1 ـ التحرير الاقتصادي :

كانت رغبة المعسكر الغربي في نشر مبادئ اقتصاد السوق وأهمها العمل على تحرير الأسواق، وإزالة القيود على التجارة والاستثمار بمثابة قوة الدفع الرئيسة للدول الأخرى في أن تحذو حذوها في تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي[28]، وانعكس ذلك خلال جولات المفاوضات الثمانية الناجحة - وأشهرها جولة أوروجواي- والتي أفضت في النهاية إلى تغيير نظام التجارة العالمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995[29]، حيث تهدف الأخيرة إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين اقتصادات العالم، خاصة للدول النامية من خلال الاندماج والاعتماد المتبادل والتكامل وفتح الأسواق[30].

وفي الوقت ذاته، تهدف العولمة إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وعدم تقييدها، وأن تفتح كافة الدول أسواقها لاستقبال هذه الاستثمارات مما سيساهم في نقل التكنولوجيا الموجودة بالدول المتقدمة إلى الدول النامية، وسيعمل أيضًا على خلق الوظائف؛ مما سيؤدي إلى انتعاش اقتصاديات الدول النامية وتقليل الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي[31].

وتشير البيانات إلى تسارع وتيرة ظاهرة العولمة المتمثلة في التبادل التجاري، فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تجارة السلع والخدمات في العالم بنسب فاقت باستمرار نسبة نمو الناتج العالمي مع استثناءات قليلة.

وفي هذا الإطار ازداد حجم عمليات التملك والاندماج في العالم ليصل إلى نحو 1144 مليار دولار عام 2000، مقارنة بـ151 مليار دولار في عام 1990 مسجلة نمو سنوي يبلغ 22,5% [32]. وتزامن مع ازدياد تحرير التجارة والاستثمارات، ازدياد الاتجاه نحو الخصخصة، فعلى سبيل المثال خلال الفترة ما بين (1995-1999)، قامت اليمن بخصخصة نحو 40% من المؤسسات التي كانت مملوكة للدولة، وعلى رأسها بنك اليمن الوطني[33]، وخلال الفترة من 1990-2003، أجرت 120 دولة عمليات خصخصة تقدر بـ 410 مليار دولار أمريكي[34]، بل وصل الأمر إلى حد قيام بعض الدول النامية بتعديل دستورها لتتمكن من خصخصة بعض مرافقها العامة كما حدث في البرازيل[35].

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن كان إحداث تكامل تكنولوجي وتنموي واقتصادي بين دول الشمال والجنوب، إلا أن الواقع أصبح غاية في التوحش، حيث أدى عدم قدرة الدولة على السيطرة على تنقلات رؤوس الأموال إلى ظهور ما يسمى برؤوس الأموال الساخنة Hot Capital، كناية عن أنها رؤوس أموال قصيرة الأجل، تستهدف الربح السريع قصير المدى، وهذا لعب دورًا رئيسًا في زيادة حركة الاقتراض العالمي من أجل مساعدة الاستثمارات التي تمول المشروعات الضخمة، أو لكي تغطي الحكومات نفقاتها العامة، والذي خلق بدوره أزمة ديون تبعتها أزمة عملات طاحنة دفعت العديد من المستثمرين إلى سحب أموالهم من الدول المستقبلة وكل هذا أدى إلى حدوث أزمة مالية عام 1997 بدأت بالدول الآسيوية، ثم طالت آثارها السلبية باقي دول العالم[36].

2 ـ تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات :

اتصالا بالملمح الأول، تحولت الرأسمالية من رأسمالية قومية إلى رأسمالية ما وراء كل الحدود القومية، ولم يكن هذا التحول ممكنًا إلا بفضل ظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية، ويكفينا الاستشهاد بتقرير الاستثمار في العالم الصادر عام 1992 عن قسم الشركات متعددة الجنسيات والإدارة في أمانة الأمم المتحدة، ونقرأ أول سطر في هذه الوثيقة: لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملاً[37]، فضلاً عما أورده تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة الأونكتاد التابعة للأمم المتحدة لعام 2009، حيث أشار إلى أنه يوجد اليوم حوالي 82,000 شركة متعددة الجنسية في جميع أنحاء العالم، مع 810,000 شركة أجنبية منتسبة إليها، وتنهض هذه الشركات بدور رئيسٍ ومتنامٍ في الاقتصاد العالمي، فعلى سبيل المثال يُقدر أن صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية تستأثر بحوالي ثلث مجموع الصادرات العالمية من السلع والخدمات، وأن مجموع عدد الموظفين لديها في جميع أنحاء العالم قد قارب 77 مليون عام 2008 [38].

3 ـ الترويج إلى نماذج وقيم معينة :

في هذا الصدد يمكننا التمييز بين شقين :

الشق الأول: تسعى العولمة من خلاله إلى نشر معايير وقيم معينة في كافة المجالات، وتعمل على تعزيز قيم مثل الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان واحترام القانون وحماية البيئة[39]، فنجد أن الدول التي لا تلتزم بهذه المعايير تدخل

الهوامش

23. د.على غربى، د.بلقاسم سلاطنية وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص198-197.

24. Linda Weiss, «Globalization and State Power», Development and Society, Vol 29 ,NO.1, June 2000, p3.

25. Globalization and State: an overview,Report prepared by the Secretariat of the UnitedNations, May 2000, p 1.

26. د. إبراهيم الناصر، العولمة: مقاومة واستثمار(1)، سلسلة تصدر عن مجلة البيان، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005)، ص6.

27. Laurence E. Rothenberg ,The Three Tensions of Globalization, Occasional Papers Series. Presented at The American Forum for Global Education, 2003, at: http://www.globaled.org/issues/176.pdf .

28. World Public Sector Report : Globalization and the State, Department of Economic and Social Affairs, (New York, United Nations, 2001), p9.

29. Guido Bertucci and Adriana Alberti, Globalization and the Role of the State: Challenges and Perspectives, Paper presented upon the United Nations World Public Sector Report 2001 on “Globalization and the State”, p2, at : www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan006225.pdf.

30. الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية:
http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/anniversary_conferences_e.htm

31. Shahid Yusuf, Globalization and the Challenge for Developing Countries, Policy Research Working Paper, World Bank, June 2001, pp.15-16, at: www.econ.worldbank.org/.../0,,contentMDK:21119058~pagePK:64165401~piPK:641650 26~theSitePK:469372,00.html.

32. إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات استراتيجية، العدد 117،(الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص ص33-32.

33. Nabil Sultan, The Bane of Privatization and Liberalization, FES Globalization Insights 2004, Friedrich Ebert Stiftung, at: http://www.library.fes.de/pdf-files/iez/global/50042.pdf .

34. Sunita Kikeri and Aishetu Kolo, Privatization : Trends and Recent Developments , p4, At: http://rru.worldbank.org/Documents/Privatization/Privatization_paper.pdf .

35. ميشيل تشوسودوفيسكى، ترجمة محمد مستجير مصطفى، عولمة الفقر، (القاهرة: دار سطور، 1998)، ص59.

36. Daniel McFadden, Hot Money and Cold Comfort Global Capital Movement and Financial Crisis in Emerging Economies, paper presented at the ANEC Conference on Globalization and Development, Havana, February 2004, pp2-3, at, http://elsa.berkeley.edu/wp/mcfadden0204/hotmoney3.pdf.

37. د. عدلي أبو الوفا، النظام الاقتصادي العالمي والاستراتيجيات الحديثة للتنمية، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2008)، ص48.

38. World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agriculture Production and Development, United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, New York, 2009, pxx1.

39. Globalization and State: an overview, Op.Cit, p2.

تحت فئة الدول المارقة، ويفرض عليها المجتمع الدولي (كناية عن الدول الكبرى) عقوبات، وكم من الحروب والقرارات التي تم شنها واتخاذها تحت اسم حماية حقوق الإنسان وحماية المجتمع الدولي من الدول المارقة، وكان أكثرهذه الحروب دموية حتى الآن الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، فضلاً عن الوضع المتوتر مع كل من كوريا الشمالية وإيران.

الشق الثاني: من خلاله العولمة إلى تنميط العالم على نحو المجتمعات الغربية، وذلك بنقل قيم المجتمع الغربي عامة والأمريكي خاصة؛ ليكون المثال والقدوة، سواء ما نقل منها بإرادة مقصودة أو ما انتقل منها كنتيجة طبيعية لرغبة تقليد الغالب؛ لأن الأمة المغلوبة مولعة بتقليد الغالب[40]. ويستدل على ذلك من خلال انتشار الولع بنمط الحياة والموسيقى؛ وحتى العادات الغذائية الغربية (انتشار مطاعم الوجبات السريعة كماكدونالز الأمريكي، والذي يكاد يكون له فروع في كافة دول العالم)، وانتشار ما يطلق علية الباحثون ثقافة ماكدونالدز Mac-Culture[41]. إذن العولمة على المستوى الاجتماعي والثقافي أصبحت مرادفة للأمركة (Americanization).

4 ـ ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعومات :

خلال عقد التسعينيات حدثت طفرة تكنولوجية هائلة في كافة المجالات (الطب والهندسة الوراثية وخاصة مجال الحواسب الآلية والإنترنت)، وأصبح العالم كله كأنه مرتبط بشبكة واحدة أو كأنه قرية صغيرة عالمية[42]. حيث أصبحت التكنولوجيا إحدى السبل التي يتم استخدامها في تعزيز التبادل التجاري من خلال ما يسمى بالتجارة الالكترونية أو E-Commerce . فقد ارتفع نصيب القارة الإفريقية في التجارة الإلكترونية من 95,7 مليار دولار عام 2002 إلى 767,3 مليار دولار عام 2006 . كما ارتفع نصيب القارة الآسيوية من 87,6 عام 2002 إلى 660,3 عام 2006[43]. وبالتأكيد كان لهذه الثورة أثر سلبي على الدولة، فقد جعلت العالم بدون حدود فأصبحت دول العالم مرتبطة ببعضها ارتباطًا وثيقًا.

5 ـ ظهور مشكلات تسترعي الانتباه العالمي وتتعدى حدود الدولة الواحدة :

مع انتهاء الحرب الباردة، بدأت تظهر مشكلات ذات طابع عالمي مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، تلوث الماء والهواء، التصحر، ناهيك عن انتشار الفساد وعدم احترام حقوق الإنسان.

وبطبيعة الحال، لا تستطيع الحكومات الوطنية أن تقوم بحل هذه المشكلات بمفردها، ومن هنا بدأت المنظمات الحكومية الدولية في لعب دور مهم للمساهمة في حل هذه المشكلات، فبدأت الأمم المتحدة –أكبر منظمة حكومية دولية- في إقامة مؤتمرات دولية لتعزيز ما يطلق عليه الشراكة بين الحكومات الوطنية و المنظمات الدولية في مواجهة مثل هذه القضايا[44].

ومن الجدير بالذكر، أنه قد صاحب العولمة تباين حول فائدتها، فمن تبقى من مؤيدي المذهب الاشتراكي ناهض هذا المفهوم، مؤكدين أنه يسبب الشقاء والفقر لدول الجنوب، ويعمل على تآكل الطبقة الوسطى، فهم يرون أن العولمة هي وجه جديد للرأسمالية المتوحشة، وعلى الجانب الآخر نجد التيار الأكثر تأثيرًا -آنذاك- وهو التيار الذي وافق الدول الرأسمالية في ترويجها، أن العولمة هي القوة الدافعة التي ستحول الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض إلى دول غنية ذات دخل مرتفع[45]. واستندوا في ذلك إلى أن العولمة مليئة بالفرص والمميزات التي يمكن أن تستفيد منها الدولة، ومن هذه الفرص، خلق بيئة تنافسية في الأسواق المحلية، الاستفادة من الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، وتدفق الاستثمارات لخلق مزيد من الوظائف وتقليل معدلات البطالة[46].

ولكن الواقع قد شهد تحولاً ملموسًا نحو الاقتصاد الحر فالدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي تحولت بشكل شبه كامل إلى الاقتصاد الحر، وحتى الدول التي انتهجت مبدأ الاقتصاد المختلط، بدأت تعطى لاقتصاد السوق

وميكانزماته الدور الأكبر[47].

وبعد استعراضنا للملامح الأساسية لعصر العولمة، يمكننا استخلاص تأثيرها على الدور الإنمائي للدولة فيما يلي:

أولاً : إن مفهوم العولمة وآلياته يغض الطرف عن أي مفاهيم قومية ومحلية، ولا ترى سوى مفهوم العالمية[48].

ثانيًا : وكنتيجة حتمية لهذا، أصبحنا أمام واقع جديد، وهو أن الحكومات الوطنية فقدت كثيرًا من سيطرتها على اقتصادها وانتقال رأس المال من وإلى أراضيها، وفي ظل العولمة أصبحت الاتفاقيات الدولية لا تسمح بالتدخل الحكومي، ووضعت من الإجراءات ما يؤكد حرية التجارة الدولية، وهكذا نجد أن العولمة تؤدى إلى إضعاف دور الدولة في إدارة الاقتصاد لصالح القطاع الخاص[49].

ثالثًا : وفي هذا السياق، بدأ البساط ينسحب من تحت أقدام الدولة القومية ومؤسساتها، حيث بدأت وظائفها تتقلص، فالنمط المقترح للدولة في ظل العولمة هو نمط الدولة الانفتاحية، وهو نمط جديد من الدول يقوم على فكرتين أساسيتين، الأولى: إلغاء القيود والاندماج في السوق العالمي وإطلاق يد قوى السوق بأقصى قدر ممكن، وهذا يتعارض مع مبدأ الحماية الذاتية التي كانت أحد أهم شروط نجاح اقتصاد التخطيط، أما الفكرة الثانية: فهي تحرير الدولة من الالتزامات الاجتماعية والوطنية سواء تلك المتعلقة بمفهوم العدالة الاجتماعية أو تلك المتعلقة بمفهوم التنمية[50].

إن نمط الدولة الانفتاحية يختلف عن نمط الدولة الوطنية، فالأخيرة تطمح إلى تحقيق هيمنتها على ميكانزمات النمو الاقتصادي، أما الأولى تؤمن أن النمو الاقتصادي يتطلب ضمان حرية واسعة لأصحاب رؤوس الأموال من كل الجنسيات[51]. وفي واقع الأمر أدت العولمة إلى عكس ما كانت تنادي به، فسجل عملية التنمية الاقتصادية خلال العقدين الماضيين جاء مخيبًا للآمال، فقد اتخذ نمط تغير معدل النمو الاقتصادي في العالم منحنى منخفضًا، ففي حين سجل الاقتصاد العالمي معدل نسبة نمو حقيقى بلغت 5,2% خلال الفترة من 1966-1973، فإنه سجل بصعوبة نصف هذه النسبة خلال التسعينيات، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم الدول النامية، حيث نمت اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل نمو بلغ نحو 8% خلال الفترة من 1966-1973 مقارنة مع نسبة 3,4% خلال الفترة من 1991-2000 ونسبة 3,1% عام 2002، والأمر ذاته ينطبق على عديد من الدول النامية[52].

ويمكن الاستدلال على الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي من خلال مؤشر آخر وهو معدلات الدخل الفردي، فالمعدل السنوي لنمو الدخل الفردي الحقيقي في انخفاض مستمر في كافة الدول لصالح الدول الغنية، فقد شهدت فترة الثمانينيات انخفاضًا في مستوى الدخل الفردي في إفريقيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية مما يعني ازدياد الفجوة في معدلات

هوامش

40. د. إبراهيم الناصر، مرجع سبق ذكره، ص15.

41. فى هذا الصدد، تم الرجوع إلى كل من :
* Jackie Fa'asisila, Macdonald's and Samoan Youth: A Case Study of Globalization, (USA, Samoa, University of South Pacific, Fall 2004), pp26-27, at https://classshares.student.usp.ac.fj/SO110/McDonaldlisation%20-20Samoa%20Case.pdf
* Megan Parks, Globalization: A Case Study on McDonalds, official site of Millsaps College, at : http://www.millsaps.edu/socio/PDFs/parks2004.pdf .

42. Manuel Castells, Information Technology, Globalization and Social Development, UNRISD Discussion Paper No. 114,(Switzerland , United Nations Research Institute for Social Development, September 1999), p2, at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/downloa .

43. Development and Globalization: Facts and Figures, United Nations Conference on Trade and Development, New York, 2004 p99, at, http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan006225.pdf .

44. Globalization and State: an overview, Op.Cit,p3.

45. Branko Milanovic, «The Two Faces of Globalization: Against Globalization as We Know It», World Development, Vol. 31, No. 4, 2003, pp667-668.

46. Jyoti Srivastava, Globalization and Role of the State, September 2, 2008,at: http://www.indianmba.com/Faculty_Column/FC897/fc897.html .

47. Shahid Yusuf, Op.Cit, p6.

48. Linda Weiss, Op.Cit, p6.

49. د.محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة والتوزيع، 2008)، ص ص371-370.

50. حسن لطيف كاظم الزبيدى، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة فى العالم الثالث، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعى، 2002)، ص227.

51. المرجع السابق، ص228.

52. ابراهيم فريد عاكوم، مرجع سبق ذكره، ص14.

الدخل الفردي بين الدول الغنية والفقيرة. فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الدخل الفردي في الدول الصناعية نحو 4,1% خلال الفترة من 1973-1966 مقارنة مع نسبة نمو بلغت1,8% خلال التسعينيات في الدول النامية[53].

وبطبيعة الحال، انعكس هذا الأداء الاقتصادي بصورة سلبية على الأوضاع المعيشية للأفراد. وزاد من حدة مشكلات الفقر وقدرة الطبقات الفقيرة على الحصول على خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم والغذاء والمياه الصالحة للشرب.

ولكن الأمر لم يتوقف عند حد تضرر الدول الأقل حظًا في النمو، واستفادة الدول الأكثر نموًا من ثمار العولمة، بل وصل الأمر إلى أن الدول ذات الاقتصاد الصاعد عانت من أزمات طاحنة أشهرها وأكثرها تأثيرًا كان الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997، والتي بدأت بهبوط مفاجئ في قيمة عملات دول جنوب شرق آسيا، وأدت إلى تدهور كبير في اقتصاديات هذه المنطقة الصاعدة، وكنتيجة مباشرة للاعتماد المتبادل الذي خلقته العولمة، انتشرت عدوى هذه الأزمة إلى باقي بلدان العالم، وأثرت على الجميع بشكل مباشر أو غير مباشر بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية[54]، ومع الإخفاقات المتتالية للعولمة اهتزت الرؤية القائمة على أن دور الدولة لابد أن ينحصر في أضيق الحدود، وجاءت ردة الفعل الرئيسة لهذه الإخفاقات من خلال التقرير الذي أصدره البنك الدولي عام 1997 بعنوان الدولة في عالم متغير (State in a Changing World)، والذي أكد على أن تحقيق التنمية يتطلب وجود دولة فعالة تلعب دور المحفز للعملية التنموية ودور مكمل للأنشطة التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص، وأكد أن تجربة انهيار الدولة في الصومال وليبيريا تؤكد العواقب الخطيرة لعالم بلا دولة، ولكن في الوقت ذاته أوضح أن هذا الدور يأخذ أشكالاً عديدة، ليس من بينها الصيغة الاشتراكية القديمة التي ثبت فشلها، ولمحاولة تقليل الفجوة بين إمكانيات الدولة والدور المنوط بها، طرح التقرير استراتيجية من محورين:

تمثل المحور الأول في ضرورة العمل على تقريب الهوة بين إمكانيات الدولة والدور الذي تلعبه من خلال رؤية تكميلية لدور الدولة مع قوى السوق، فالدولة لها دور هام من خلال وضع البنية المؤسساتية اللازمة لعمل اقتصاد وقوى السوق، وتمثل المحور الثاني في زيادة إمكانيات الدولة من خلال إعادة تنشيط مؤسساتها العامة، وما يتطلبه ذلك من وضع قوانين فعالة لمراقبة تعسف الدولة والفساد والعمل على إيجاد درجة تنافسية أكبر بين مؤسسات الدولة لزيادة كفاءة تلك المؤسسات[55].

وعلى الرغم من تأكيد التقرير أن هناك مخاطر للاندماج -مثلما حدث في الأزمة الآسيوية- إلا أن هامش المخاطرة بالاندماج في الاقتصاد العالمي يكون أقل بكثير من المخاطرة بعدم الاندماج فيه، وفي ظل هذا، نادى البنك الدولي بأن تلعب الدولة دورًا حاسمًا في التصدي لمثل هذه الأزمات ومساعدة الأفراد والشركات على اقتناص فرص العولمة[56].

إذن، لقد أعادت الأزمة المالية الآسيوية –إلى حد ما- الأهمية المفقودة لدور الدولة التنموي في عصر العولمة، ولكن ما ذكره التقرير من وجهة نظر الباحثة لم يكن سوى اعتراف بأهمية الدور التنموي للدولة في إطار العولمة، وقام بتسمية بعض التوصيات المثالية لتقوية كيان الدولة في مواجهة شراسة العولمة، وظل الوضع كما هو عليه، الدولة تحارب من أجل الإبقاء على دورها التنموي المحدود، والدول النامية تزداد فقرًا، في حين يرتفع معدل النمو الحقيقي ومستوى دخل الفرد للدول الصناعية.

واتضح فيما بعد أن الأزمة المالية الآسيوية ما كانت إلا بداية استيقاظ لمارد أكبر من الركود والأزمات، وعندما تم إهمال هذا المارد، ازداد قوة وشراسة، وتجسد عام 2008 في أزمة مالية عالمية طاحنة، قوضت دعائم النظام الرأسمالي العولمي، لتعيد النظر –بشكل جِّدي- في العديد من دعائم هذا النظام، وعلى رأسها الدور الإنمائي للدولة، وهذا ما سوف يكون محور

الدراسة في جزئها الأخير.

3/ الأزمة المالية العالمية (2008-) وإعادة النظر في دور الدولة:

عانى الاقتصاد العالمي عديدًا من الأزمات المالية خلال القرن العشرين، كان أشهرها أزمة الكساد الكبير في عام 1929، وأزمة المكسيك عام 1995*، فضلاً عن الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ولكن منذ عام 2008 والعالم يشهد أول أزمة مالية في القرن الحادي والعشرين، والتي يقال إنها الأزمة الأعنف والأكثر تأثيرًا على النظام الدولي بشكل عام.

وعلى الرغم من أن عديدًا من المفكرين، أكدوا أن هذه الأزمة حدثت بشكل مفاجئ وغير متوقع، إلا أن البعض الآخر، وهو التيار الأغلب -والذي تتفق معه الباحثة- يرى أن هذه الأزمة كانت متوقعة الحدوث وأسبابها متجذرة في الممارسات الاقتصادية العالمية، فبعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، اتبعت أمريكا ومعظم الدول المتقدمة سياسات اقتصادية توسعية لإزالة آثار الكساد، فخلال الفترة من 2003-2001 قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة بمقدار 27 مرة، فضلاً عن الزيادة في أسعار العقارات، والتي صاحبها انتعاش في سوق الرهن العقاري والقروض المقدمة في هذا المجال، وكانت العلامة الفاصلة في هذا الصدد، هي أزمة ارتفاع أسعار النفط، والغذاء التي بدأت عام 2007، وازدادت حدتها[57]**.

وكل هذا كان بمثابة هزات صغيرة تحذيرية، وعندما لم يتم التعامل معها كما يجب، تحولت إلى أزمة حقيقة قوضت أركان النظام الاقتصادي العالمي، ففي منتصف شهر سبتمبر 2008، أعلن بنك ليمان برادرز رابع أكبر بنك استثماري أمريكي إفلاسه في أكبر عملية إفلاس تشهدها الولايات المتحدة بعدما تكبد خسائر مالية جسيمة، كان أفدحها في الربع الأخير من عام 2008، حيث بلغت نحو 4 مليارات دولار أمريكي، كما بلغت القيمة الإجمالية لديون البنك (613) مليار دولار أمريكي[58]. وهذا أدى إلى حدوث ذعر بين المستثمرين، وتبع ذلك حركة بيع كبيرة للأسهم والسندات، وبدأت الأمور تزداد سوءًا فأصبحت الأزمة ليست أزمة سيولة حيث تحولت إلى أزمة ائتمان[59]. ولقد كان وراء حالة الاضطراب التي سادت الأسواق المالية الأمريكية ذلك الحجم من الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري، حيث تم تقديم قروض عديدة وكبيرة لقطاع واسع من الأمريكيين دون عمل دراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية على سداد أقساط هذه القروض، وتبين بعد ذلك أن 50% من الذين حصلوا على هذه القروض لم يستخدموها في أغراضها، ومع توسع الإقراض العقاري بجانب الإقراض لشراء الأثاث والسيارات وغيرها، لجأت البنوك إلى إصدار سندات مقابل قروضها العقارية المتعثرة، وبيع هذه السندات إلى مستثمرين عالميين مقابل فوائد، وقام هؤلاء المستثمرون ببيع هذه السندات مرة أخرى، أو رهنها لدى صناديق استثمار في كافة أنحاء العالم . إذن بشكل أبسط كان المستثمرون يتداولون ديونًا متمثلة في سندات متعثرة[60].

هوامش

53. Global Economic Prospects Realizing the Development Promise of the Doha Agenda, (Washington, the International Bank for Reconstruction and Development / the World Bank, 2003), p281.

54. Kristine Tockman, Doug MacEachin and Janne E. Nolan, The Asian Financial Crisis of 1997–1998:Adapting U.S. Intelligence and Policy-Making to the Challenges of Global Economics, Working Group Report , No. V, (USA: Institute for the Study of Diplomacy, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Georgetown University, 27 February, 2006), p3.

55. Ajay Chhbber, «The State in a Changing World», Finance & Development, September1997, p17.

56. Ibid, p19.

* . لمزيد من المعلومات حول الأزمة المكسيكية لعام 1995، يرجى الاطلاع على:
Ian Va´squez, Cato HandBook for Congress: Policy Recommendations for the 108th Congress, (Washington, D.C., CATO Institute, 2003), pp 643- 652.

** . لمعلومات أكثر تفصيلاً حول أزمة الغذاء والنفط يرجى الاطلاع على المرجع السابق.

57. صلاح الدين حسن السيسى، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية (الأسباب-التداعيات-سبل المواجهة)، (القاهرة،أبناء وهبة محمد حسان، 2009)، ص 2، ص4.

58. المرجع السابق، ص14.

59. Wim Naudé, The Financial Crisis of 2008 and the Developing Countries, Discussion Paper No. 2009/01, (United Nations University, Helsinki, Finland), January 2009, p4, at: http://www.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2009/02547.pdf .

60. أ. مها أحمد خليل، مراحل إدارة الأزمات وكيفية اكتشاف مؤشرات الانذار المبكر للأزمة، محاضرة القيت فى إطار دورة تدريبية عن إدارة الأزمات، نظمها مركز الدراسات والاستشارات الإدارية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 27/3/2010.

وكنتيجة طبيعية لما أحدثته العولمة من ارتباط الأسواق المالية ببعضها البعض انتشرت هذه الأزمة على نطاق واسع، وتحولت هذه الأزمة الأمريكية إلى أزمة ائتمان وهبوط حاد في معدلات الاستهلاك والتجارة والاستثمار في دول مجموعة السبع G-7، وتبعها إلى باقي دول العالم، ونشير في عجالة إلى أن الأسواق المالية العالمية قد خسرت خلال عام 2008 حوالي 32 تريليون دولار أمريكي (ما يعادل الناتج الإجمالي للدول الصناعية السبع الكبرى)[61]. كما قامت البورصة الروسية بغلق أبواب تعاملاتها مرتين، وانخفضت أسهم البورصة الهندية بمقدار 8% في اليوم ذاته الذي انهارت فيه أسواق المال في الولايات المتحدة. فقد كان لهذه الأزمة تأثيرات عديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، منها انخفاض مستوى الصادرات، وعجز في ميزان المدفوعات[62]. كما انخفض الناتج الصناعي العالمي بنسبة 5% خلال الربع الأخير من عام 2008 [63]. وكذا شهدت نسب الاستثمار تناقصًا ملحوظًا منذ عام 2007، وحتى بداية عام 2009، كما هو موضح في جدول (3-3) كما يلي:

جدول (3-3) نسب الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول منذ عام 2007 حتى الربع الأول من عام 2009

الدولة / العام	الولايات المتحدة (%)	كوريا الجنوبية (%)	اليابان (%)
2007	-3,1	4,2	0,7
الربع الثالث من 2008	-5,3	0,2	-9,7
الربع الأخير من 2008	-22,0	-23,6	-14,6
الربع الأول من 2009	-37,3	0,7	-27,5

Source: Global Development Finance Charting a Global Recovery, Washington, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 2009), p11

وبمكننا استقراء تأثير هذه الأزمة على إعادة النظر بصورة جذرية في دور الدولة من خلال استعراض السياسات العالمية للتعامل مع الأزمة:

فعلى الصعيد الأمريكي :

• قامت الإدارة الأمريكية في 20 سبتمبر –بعد أيام من وقوع الأزمة- بإعداد خطة إنقاذ القطاع المالي الأمريكي (قانون تأمين الاستقرار الاقتصادي العاجل لعام 2008)، وأعطت خطة الإنقاذ وزير الخزانة الأمريكي الحق في شراء أصول مضطربة وأوراق مالية خاصة بالرهن العقاري بقيمة تصل إلى 700 مليار دولار أمريكي من شركات تواجه عجزًا ماليًا ومهددة بالإفلاس.

• كذلك قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ 85 مليار دولار لإنقاذ شركة (AIG) كبرى شركات التأمين العالمية من الإفلاس بعد أن فقدت أسهمها 93% من قيمتها على مدى العام، مقابل سيطرته على 79,9% من أسهمها، وجاءت هذه الخطة بعد أسبوع من إنقاذ السلطات الأمريكية شركتي (فاني ماي) و(فريدي ماك) للرهن العقاري من الإفلاس المحقق، وبعد ستة شهور من إنقاذ (بنك بيرستيرنز) والمساعدة في بيعه لشركة (جي بي مور جان)، حيث تضمنت هذه الخطة عدة بنود تمثل أهمها في إعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى (250) مليار دولار كمرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، وكذا تم الإقرار أن يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الفيدرالي، ووزير الخزانة، ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة[64].

• خلال اجتماعات مجموعة دول العشرين في أبريل 2009، تم الاتفاق على أن تقوم حكومات دول الـ20 بضخ 1,1 تريليون دولار في شرايين المؤسسات المالية الدولية بواقع (750 مليار دولار لصندوق النقد الدولي، 250 مليار دولار لتعزيز معدلات

التجارة الدولية، 100 مليار دولار لبنوك التنمية متعددة الأطراف[65].

• في يونيو 2009، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بتقديم 12 مشروعًا قانونيًا ليتسنى لإدارة أوباما تطبيق الإصلاحات المالية، وبشكل عام قد تركزت هذه الإصلاحات في عدة عناصر أهمها الآتي:

1 - تعزيز الرقابة الفعالة والمنظمة لشركات الصرافة، من خلال إنشاء مجلس رقابة الخدمات المالية، والذي يرأسه وزير المالية الأمريكي، ويضم رؤساء الاحتياطي الفيدرالي الرئيسيين، كما سيقوم الاحتياطي الفيدرالي بمراقبة نشاط كافة الشركات المالية- وحتى الشركات التي لا تمتلك بنوكًا - التي قد تمثل خطرًا على استقرار النظام المالي.

2 - إنشاء نظام إشرافي شامل للأسواق المالية.

3 - حماية المستهلك والمستثمر من إساءة استخدام الأصول، والسندات المالية من خلال استحداث هيئة جديدة للحماية المالية.

4 - إعطاء الدولة كافة الآليات اللازمة لإدارة الأزمات المالية من خلال تطبيق نظام جديد يتيح للدولة قدرة حل المؤسسات المالية غير البنكية، والتي قد يؤدي فشلها إلى عواقب جسيمة على جسد النظام المالي، وكذا مراجعة هيئة الإقراض العاجل للاحتياطي الفيدرالي من أجل تعزيز عملية المساءلة.

5 - تحسين المعايير التنظيمية الدولية وتعزيز التعاون الدولي[66].

• ومن الجدير بالذكر أنه لا تزال هذه الأزمة تلقى بظلالها على الاقتصاد الأمريكي، فهناك العديد من المحللين الاقتصاديين الأمريكيين الذين يرون أن أمريكا على أعتاب أزمة ديون عقارية أخرى، فالولايات المتحدة تعانى حالياً من وحش ذو ثلاثة رؤوس (ضعف الطلب الأجنبي، انخفاض الميزانيات الحكومية، زيادة نسبة عدم المساواة في الدخل)، وأنه ما لم تتدخل الدولة بسرعة لتحفيز الطلب الداخلي فسوف تزداد نسبة التضخم الاقتصادي وترتفع معدلات البطالة مما يعنى أزمة طاحنة جديدة[67].

فعلى الصعيد الأوروبي :

• القارة الأوروبية كانت المتضرر الأكبر بعد الولايات المتحدة، فكان ما يحدث من انهيار في أسواق الولايات المتحدة يتبعه الانهيار إلى الأسواق الأوروبية في أقل من 24 ساعة[68]، وفي هذا السياق أعلنت المفوضية الأوروبية في 14/11/2008 دخول دول الاتحاد الـ15 مرحلة ركود اقتصادي، تعد الأولى من نوعها منذ بدء العمل باليورو، كما قدر التقرير الذي أصدره البنك الدولي تحت عنوان «أوروبا.. التعامل مع الصدمات» أن إجمالي الناتج المحلي للدول الأوروبية انخفض من 2.8% عام 2007 إلى 1,3% عام 2008 . وفي ضوء هذا الوضع المتأزم خرج القادة الأوروبيون بمجموعة من القرارت التدريجية، كان أبرزها إعلان باريس في أكتوبر 2008، والذي أسفر عن اتفاقهم على التدخل لشراء أسهم في البنوك المتعثرة لدعم وضعها المالي، وضمان عملية الإقراض بين البنوك، كما شملت الإجراءات الأوروبية تأميم بعض المؤسسات المالية، حيث قامت بريطانيا بإعادة رأسملة وهيكلة 8 من أكبر بنوكها - حتى 8/10/2008 - وشراء جزئي لأسهم المؤسسات المتعثرة وتدخلت الدول لضمان الودائع البنكية وتخفيض سعر الفائدة.

هوامش

61. Kevin Rudd, The Global Financial Crisis, The Montly, February 2009, at: http://www.themonthly.com.au/monthly-essays-kevin-rudd-global-financial-crisis--1421 .

62. Dirk Willem te Velde, The Global Financial Crisis and Developing Countries, (U.K, Overseas Development Institute, October 2008), p4.

63. Global Development Finance Charting a Global Recovery, Op.Cit, p2.

64. صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص14-15.

65. Dick K. Nanto, The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications, (Washington, Congressional Research Service,October 2, 2009), p6.

66. Ibid, pp6-8.

67. Dimitri Papadimitriou, The coming 'tsunami of debt' and financial crisis in Americ, 15/6/2014, at: http://www.theguardian.com/money/2014/jun/15/us-economy-bubble-debt-financial-crisis-corporations .

68. فتحى عطية السيد مصطفى، الأزمة المالية: أسبابها وتداعياتها وطرق حلها والحل المقترح للعرب، (القاهرة، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع،2009)، ص254.

كما خصصت الدول الأوروبية الرئيسة مبالغ مليارية لتنفيذ إجراءات الإنقاذ السريع (50 مليار يورو في ألمانيا، 23 مليار يورو في بريطانيا). وبلغت تكلفة خطة الإنقاذ 13,8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في النرويج و 6,2% في هولندا و1,5% في فرنسا و1,3% في إيطاليا[69]. وفي نوفمبر 2008 خرجت خطة الإنقاذ العامة، والتي قدرت بـ200 مليار يورو، والتي تنص على الإسهام بما يوازي 1,2% من إجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي[70].

• وقد أوضحت المفوضية الأوروبية أن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو زيادة نسب الإنفاق العام لتحفيز الطلب، مع التسليم بأهمية تطبيق قوانين أكثر صرامة من الناحية الرقابية للممارسات المالية العالمية[71].

• ولا تزال أوروبا تصارع مع أزمات منطقة اليورو كما أسلفنا في مقدمة الدراسة. وجدير بالذكر أنه خلال شهر أغسطس 2014 تعالت أصوات في فرنسا «ثاني اكبر اقتصاد في منطقة اليورو» يحمل البنك المركزي الأوروبي مسؤولية الكساد وعدم تحقيق الاقتصاد الفرنسي أي نسبة نمو للمرة الثانية على التوالي خلال عام 2014، وقد عبر خبراء اقتصاديين أوروبيين عن تخوفهم من انجراف منطقة اليورو في أزمة جديدة نتيجة أزمات اليونان وأزمة أوكرانيا وروسيا وكذا الأزمات التي واجهتها إسبانيا والبرتغال، ولكنهم أكدوا أن خطط التحفيز التي تبنتها الدول الأوروبية سوف تأتي بثمارها قريبا قبل تفاقم الأزمة من ذلك[72].

فعلى الصعيد الآسيوي :

• على الرغم من أن التأثر الأكبر لهذه الأزمة كان من نصيب أمريكا وأوروبا، إلا أن الدول الآسيوية قد تأثرت بشدة بهذه الأزمة، حيث انخفضت مؤشرات البورصات في إندونيسيا وكوريا والفلبين وفيتنام وهونج كونج وتايوان والصين بنسب تتراوح بين20% و60% خلال سبتمبر وأكتوبر عام 2008 نتيجة قيام المستثمرين بسحب أموالهم خوفًا من الانهيار[73]، كما حقق مؤشر البورصة اليابانية أكبر انخفاض له منذ 59 عامًا، وألقت الأزمة بظلالها على أسواق المال الكورية حيث أفادت إدارة الرقابة المالية أن المستثمرين الأجانب قاموا ببيع ما قيمته 42,61 تريليون وون كوري (29,59 مليار دولار) من الأسهم عام 2008، مقارنة بـ30,56 تريليون وون عام2007 . وكانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني خلال الفترة من يناير– مارس 2009 حوالي 6,1%، وهذه النسبة تعد هي الأكثر تدنيًا خلال العشرين عامًا الماضية[74].

• أما على الصعيد الاجتماعي: فبالتأكيد ألقت هذه الأزمة بظلالها على الشعوب الآسيوية، وبصفة أساسية فقد أدت إلى ارتفاع نسب البطالة والفقر، ولكن الدول الآسيوية سعت إلى التغلب على هذه المشكلة من خلال إعادة هيكلة برامج الخدمة الاجتماعية كما حدث في الفلبين[75].

• وبناءًا على ذلك قامت الحكومات الآسيوية بالتدخل لتخفيف حدة الأزمة من خلال ضخ الأموال لحل هذه الأزمة، حيث قام البنك المركزي الياباني بضخ ما يقرب من 14,2 مليار دولار لمنع حدوث اضطرابات في معدلات السيولة النقدية، وفي الصين، ألغت الحكومة الضرائب على شراء الأسهم، وقامت بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة لها[76]. كما قامت العديد من البنوك المركزية الآسيوية بتخفيض نسب الاحتياطي النقدي الخاص بها من أجل ضخ الأموال في الأسواق لتفادي الركود.

• واعتمدت كل من الصين وفيتنام وسنغافورة وماليزيا خطط إنقاذ بقيمة تعادل أكثر من 5% من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين قامت هونج كونج وكوريا والهند والفلبين وتايوان باعتماد خطط انقاذ بقيم تتراوح بين 5%-2 ناتجها المحلي الإجمالي، حيث وافقت الحكومة الكورية على خطة إنقاذ بقيمة 130 مليار دولار، أما إندونيسيا وباكستان وكمبوديا فقد تراوحت خطط إنقاذها المالية بين 0,5 - 2% من ناتجها المحلي الإجمالي[77].

• إذن لقد حاولت كل دولة أن تتعامل مع الأزمة واتخذت عدة إجراءات في إطار ما تراه مناسبًا، وعلى الصعيد الآسيوي هناك من حاول، ولايزال يحاول التعافي من هذه الأزمة، ونجح في ذلك

حتى الآن بفضل سياسته الموفقة، مثل الصين والهند، وهناك من لا يزال متعثر، واستدعى مساعدة صندوق النقد الدولي مثل باكستان، لكن المؤكد أن هذه الأزمة استرعت الانتباه الدولي إلى ضرورة تكاتف الجهود، ويتضح ذلك من خلال القمم الدولية التي بحثت موضوع الأزمة في محاولة لإستجلاء الحلول، ومن أهمها قمة مجموعة العشرين التي عقدت في لندن يوم 2/4/2009، والتي تعهدت فيها دول العشرين• بإنفاق 5 تريليونات دولار أمريكي لتحفيز الاقتصاد العالمي بحلول عام 2010، كما خصصت 1.1 تريليون دولار لمواجهة آثار الأزمة، توزع بواقع 500 مليار دولار لتعزيز دور صندوق النقد الدولي، وتمكينه من تقديم القروض للاقتصاديات المتعثرة، 250 مليار دولار لتمويل الخطوات والإجراءات التي تعمل على تعزيز وتنشيط حركة التجارة العالمية، 250 مليار دولار لصندوق النقد الدولي من أجل تعزيز حقوق السحب الخاصة، 100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم في تقديم قروض للدول الفقيرة[78].

• ورغم ضخامة الإنفاق على خطط الإنقاذ من الولايات المتحدة، والتي وصلت إلى حد إعلان أوباما بفرض ضرائب تصل إلى تسعين مليار دولار على المصارف الأمريكية[79]. فضلاً عن خطط إنقاذ الدول المتضررة من الأزمة، أوروبية كانت أم آسيوية، وجهود المؤسسات المالية الدولية من أجل استقرار النظام المالي العالمي، إلا أن الأزمة ما زالت تخبو، وتخفت ثم تثور، وعلى الرغم من أن العديد من المحللين الاقتصاديين، قد تنبئوا بأن الاقتصاد العالمي يشهد حالة انتعاش وأن الأزمة بدأت في الانحسار:

• إلا أن أزمة اليونان أضعفت هذه الآمال، حيث بدأت فصول الأزمة عندما أعلنت اليونان في أكتوبر 2009 أنها كانت تقلل من تقدير نسب العجز التي تحققها لمدة سنوات، وكان هذا بمثابة دق لناقوس الخطر فيما يتعلق بسلامة النظام المالي لليونان، وبحلول ربيع 2010 ذاعت الأنباء عن أن اليونان على شفا الإفلاس مما هدد باندلاع أزمة مالية عالمية جديدة تبدأ في منطقة اليورو، ولمجابهة هذا الخطر، قامت الترويكا (المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي) بالإعلان عن حزمتين ماليتين لإنقاذ اليونان تم تقديمها حتى عام 2012 بمبلغ 240 مليار يورو، وكانت لهذه الحزم المالية شروط قاسية من الترويكا وإجراءات تقشفية تتضمن خفض لميزانية الدولة وزيادة كبيرة للضرائب، وكان الهدف الأساسي من هذه الحزم المالية هو إعطاء اليونان مساحة أكبر من الوقت لكي يستقر نظامها المالي، ولكن جاءت النتائج عكسية فقد انكمش الاقتصاد اليوناني بنسبة الربع خلال 5 سنوات وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 25% [80]، وقفز الدين العام للبلاد من

الهوامش

69. المرجع السابق، ص258.

70. يسرا الشرقاوى، «أوروبا فى مواجهة الأزمة..كثير من الوحدة..قليل من نقاط الضعف»، السياسة الدولية، عدد 175 (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2009)، ص ص 41-40.

71. الموقع الرسمى للمفوضية الأوروبية، 12/1/2010:
http://ec.europa.eu/financial-crisis/promoting/index_en.htm

72. larry Elliot, France calls on ECB to act as eurozone growth grinds to a halt, 14/8/2014, at:
http://www.theguardian.com/business/2014/aug/14/eurozone-growth-economy-germany-fall-france-stagnation-italy .

73. K. Sakai, A. Pio and V. Reppelin-Hill, Global Financial Crisis and Proposed ADB Response, (Asian Development Bank, January 2009), p1, at : www.adb.org/Documents/Others/in17-09.pdf .

74. إيمان مرعى، «أثر الأزمة المالية على آسيا»، السياسة الدولية، عدد 175، 175 (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2009)، ص148.

75. Singapore Institute for International Affairs, Global Economic Crisis: Consequencesand Responses in Asia, Africa, and the Middle East, (Singapore, October 8-9, 2009), pp2-3.

76. إيمان مرعى، مرجع سبق ذكره، ص148.

77. Masahiro Kawai, The Impact of the Global Financial Crisis on Asia and Asia's Responses: Crisis Developments and Long-Term Global Responses: Insights from Asia and Europe, paper presented to the AEEF Conference, Kiel, 7 July 2009, p12, at :
http://www.bruegel.org/pdfdownload/?pdf=fileadmin/files/admin/research_initiatives/asia_europe_economic_forum/AEEF_July_2009/paperKawai_Global_Financial_Crisis_and_Asia__Responses_AEEF_Kiel_7July09_07-06-2009__4_.pdf.

• تضم مجموعة العشرين 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى رأس هذه الدول (أمريكا / بريطاني ا/ كندا / ألمانيا / إيطاليا / هولندا / كوريا / الصين / الهند / اليابان / السعودية).

78. الموقع الرسمي لقمة مجموعة العشرين:
http://www.londonsummit.gov.uk/en/summit-aims/timeline-events/summit-outcomes .

79. توجه لفرض ضريبة مصرفية عالمية، 11/2/2010 :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1F4E4872-7006-464C-88C6-FC28037D7E17.htm .

80. Liz Alderman, James Kanter And Others, Greece's Debt Crisis Explained, 20/8/2015
HTTP://WWW.NYTIMES.COM/INTERACTIVE/2015/BUSINESS/INTERNATIONAL/GREECE-DEBT-CRISIS-EURO.HTML .

107% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 إلى 177% عام 2014، أي إلى 317 مليار يورو (351.7 مليار دولار)، حسب أرقام مكتب الإحصاء الأوروبي لعام 2014، وهو مستوى اعتبر صندوق النقد الدولي أنه يصعب سداده[81]. وهذا نتيجة أن أموال حزم المساعدة لم يتم ضخها بشكل مباشر في الاقتصاد اليوناني بل استخدمت لدفع ديون اليونان المتراكمة، وقد ألقى عدد من الاقتصاديين والمواطنين اليونانيين اللوم على إجراءات التقشف التي تم تطبيقها، في حين ألقى الدائنون خصوصاً ألمانيا باللوم على أثينا لفشلها في إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة بموجب اتفاق خطة الإنقاذ. ونتيجة التدهور الاقتصادي اتجه اليونانيين العام الحالي إلى انتخاب حزب سيريزا اليساري والذي يرفض الإجراءات التقشفية وينادى بدور أكبر للدولة في هذا الصدد[82].

• وتفاقمت الأمور عندما عجزت اليونان في يونيو 2015 عن تسديد 1.5 مليار يورو لصندوق النقد الدولي، ورفض الدائنين مطلب اليونان بتمديد برنامج الانقاذ لخمسة سنوات وفرضوا عليها شروطاً قاسية منها رفعَ أعمار التقاعد حتى 67 عاما، وخفض الرواتب في القطاع العام، ورفع ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء الامتيازات التي تتمتع بها الجزر وإرغامها على دفع الضرائب لصالح خزينة الدولة، كي تتمكن حكومة تسيبراس من تحقيق فائض مالي قادر على تحقيق النمو المطلوب في البلاد[83]، وقد رفض الشعب اليوناني بنسبة 61% هذه الشروط وذلك في استفتاء أجرى يوم 8/7/2015 [84].

• ولكن نتيجة التدهور الإقتصادي الشديد، اضطر تسيبراس على الموافقه على استقطاعات بالغة في القطاع العام، تشمل نظام معاشات التقاعد، مقابل الإبقاء على اليونان داخل منطقة اليورو وتأمين حزمة ثالثة تقدر بنحو 86 مليار يورو على مدار ثلاث سنوات، حيث حصلت اليونان يوم 20/8/2015 على أول دفعة من هذه الحزمة بقيمة 13 مليار يورو (14.5 مليار دولار) بعد إقرار البرلمانات الأوروبية المعنية للاتفاق مما سمح لها برد 3.2 مليار يورو من ديونها

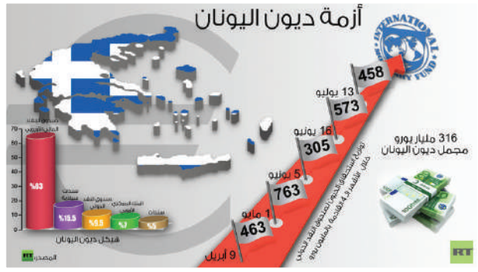

للبنك المركزي الأوروبي لتجنب التخلف عن السداد وبعد إقرار هذه الحزمة الثالثة أعلن تسيبراس عن استقالته ودعا لإجراء انتخابات مبكرة مؤكدا أن بعد تأمين البلاد من الانهيار هناك واجب أخلاقي لكي نتجه مرة أخرى لصناديق الاقتراع حتى يختار الشعب بحرية[85].

وعلى الرغم من أن فصول الأزمة اليونانية مازلت تتوالى ومازال خطر إفلاسها قائماً، إلا أن تأثير هذه الأزمة لم يتعدى سوى بعض الاقتصاديات الأوروبية ولم تسبب أزمة مالية عالمية جديدة كما تنبأ لها البعض، **فكانت المفاجأة أن تأتي بوادر أزمة عالمية جديدة من الصين، الدولة التي تمثل نموذج تنموياً فريداً وتحتل مركز ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهذا ما سنتناوله في القسم الأخير من هذه الورقة:**

4/ أزمة أسواق المال في الصين:

• جذور ومؤشرات الأزمة :

• ارتفعت الأسهم في البورصات الصينية بنسبة 150% خلال 12 شهر حتى منتصف يونيو 2015، حيث تسارع المستثمرين على شراء الأسهم في الأسواق الصينية الواعدة، وأحياناً يقوم العديد منهم بالاقتراض بضمان هذه الأسهم لشراء المزيد منها وتعظيم أرباحه[86]. فخلافاً للأسواق الأوروبية والأمريكية، فيشكل الأفراد نحو 80% من المستثمرين في البورصات الصينية، من بينهم 30% من طلاب الجامعات الذين يتداولون الأسهم بحثاً عن الأرباح السريعة، وبالتالي فقد ينجرف هؤلاء الشباب وراء الإشاعات ويتخذون قرارات

بالبيع أو الشراء وبالتالي تصبح السوق أكثر عرضه للتبدل السريع في سلوك المتعاملين[87].

• ونتيجة التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني ليصل إلى 7% في الربع الأول من 2015، وهو أضعف أداء له منذ 6 أعوام، فضلا عن أنه من المتوقع أن تشهد الصين بنهاية العام الحالي أضعف معدل نمو تسجله منذ ربع قرن[88]. فقد شهدت بورصة شنغهاي بداية من يوم 12/6/2015 حالة من الذعر الشديد أدت حدوث عمليات بيع جماعي للأسهم كبدتها خسائر فادحة تقدر بنحو 3.2 تريليون دولار خلال أقل من شهر(وهذا ما يقرب من 12 ضعف ديون اليونان). وفقدان الأسهم نحو 30% من قيمتها[89]، حيث هبط مؤشر CSI 300 والمكون من كبرى الشركات الصينية بنسبة 10% خلال 7 أيام، بالإضافة إلى هبوط مؤشر ChiNext، والذي يقال أنه بمثابة مؤشر ناسداك الصيني والمكون من شركات صينية كبيرة أيضاً بنسبة 25%، وبهذا تكون البورصة الصينية قد خسرت ما يقارب من مكاسبها خلال عام كامل[90].

• فضلاً عن أنه شهدت الصين خلال الشهور الماضية هروب مليارات الدولارات من سوق المال والصرف، بخاصة الأموال التي توصف بالساخنة، ليسجل احتياطي النقد الأجنبي هبوطا قياسيا خلال الربع الأول من العام الجاري، حيث فقد نحو 79.5 مليار دولار، ومن المتوقع أن تزيد وتيرة تراجع الاحتياطي الأجنبي مع الهزة الأخيرة التي أصابت البورصة الصينية[91].

• وقد دعم اضطراب البورصات الصينية مخاوف المستثمرين من زعزعة استقرار النظام المالي العالمي برمته، والذي يواجه مشاكل كبيرة، من بينها أزمة ديون اليونان ونقص السيولة والحروب في الشرق الأوسط[92]. ويرى عدد من المحللين أن سبب تفاقم الأزمة فى الصين هو الجمود البيروقراطى والنزاع الدائر بين بنك الصين الشعبي (البنك المركزي الصيني) واللجنة الصينية لتنظيم المصارف التي زرعت بذور بعض المشاكل الاقتصادية الراهنة[93].

• وتستمر فصول الأزمة في الصين، حيث سجلت الأسهم الصينية هبوطاً يقدربـ 8.5% يوم 24/8/2015 أو فيما يعرف بيوم الاثنين الأسود[94]. ولم تقتصر تبعات هذا الهبوط على الصين فقط، بل امتد ليشمل عدة دول أخرى، فقد انخفض مؤشر داو جونز الصناعي الأمريكي بنسبة 1000 نقطة، وسجل مؤشر FTSEurofirst الأوروبي هبوط بنسبة 5.4% وهو أقوى هبوط له منذ عام 2008 [95]. وعانت البورصة

الهوامش

81. أزمة اليونان ودائنيها إلى أين؟، 9/7/2015
HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/KNOWLEDGEGATE/NEWSCOVERAGE/2015/7/9/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%86%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86 .

82. Liz Alderman, James Kanter And Others, OP.CIT .

83. أزمة اليونان ودائنيها إلى أين؟، مرجع سابق.

84. الشعب اليوناني يقلب الطاولة على الدائنين، 6/7/2015
http://mubasher.aljazeera.net/ reports/2015/07/2015761217574785 66.htm .

85. رئيس وزراء اليونان يستقيل ويدعو لانتخابات مبكرة، 20/8/2015،
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/08/150820_greece_tsipras_stepping_down_snap_elections .

86. Why is China's stock market falling and how might it affect the global economy?, 24/8/2015,
http://www.theguardian.com/business/2015/aug/24/china-stock-market-fall-effects-global-economy-shares-interest-rates-inflation .

87. أسماء الخولى، هل يقود انهيار الاسواق المالية الصينية إلى أزمة مالية ثانية، 8/7/2015،
http://aawsat.com/home/article/402621/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%9F .

88. مصطفى عبد السلام، صدمة الصين تتفوق على أزمة اليونان،
http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/7/10/%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86

89. المرجع السابق.

90. China's stockmarket crash: a red flag, 7/7/2015,
http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2015/07/chinas-stockmarket-crash?page=1#sort-comments .

91. مصطفى عبد السلام، مرجع سابق.

92. المرجع السابق.

93. اسماء الخولى، مرجع سابق.

94. China's stockmarket: was the crash that big?, 28/8/2015,
http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2015/08/chinas-stockmarket-0 .

95. Why is China's Stock Market Falling and How Might it Affect the Global Economy?, 24/8/2015,
http://www.theguardian.com/business/2015/aug/24/china-stock-market-fall-effects-global-economy-shares-interest-rates-inflation .

الاسترالية أيضاً من اكبر خسائر لها منذ عام 2009، وهبط مؤشر نيكي الياباني بمعدل 4% في ذات اليوم[96].

• وتأثرت أسواق المال الخليجية هي الأخرى، حيث هبطت السوق السعودية وسوق دبي بمعدل 7 %، وقدرت خسائر أسواق الخليج مجتمعة بـ 184 مليار دولار أي ما يعادل نحو 45 % من إجمالي الميزانيات المرصودة لهذا العام من قبل حكومات دول الخليج . وكان السوق الأكثر تضرراً هو السوق السعودي والذي خسر ما يقارب من 118 مليار دولار، أى ما يعادل نصف ميزانيته المرصودة لهذا العام، تلته الإمارات بخسائر تقدر بـ 36مليار دولار، ثم قطر بخسائر قيمتها 18 مليار دولار[97]. وكان السبب وراء التأثر الشديد لدول الخليج بهذه الأزمة هو تراجع الطلب على البترول، فقد تزايد خلال السنوات القليلة الماضية الطلب الصينى على البترول نتيجة النمو الصناعى الصينى المتسارع، مما عزز أسعار البترول في العالم، ولكن نتيجة التخوف من أزمة أسواق المال الصينية، تراجعت أسعار الخام الأميركي إلى 40.48 دولاراً للبرميل، وهبط مزيج برنت إلى 46.81 دولاراً للبرميل مع توقعات لهبوطه ليصل إلى 32 دولار للبرميل[98].

• رد الفعل الصيني :

• قام الحزب الشيوعى الصينى بضخ ما يقارب من 235 مليار دولار لشراء الأسهم المتعثرة ودعم الأسعار لمنع ارتفاعها، وقد وضعت الدولة قيوداً شديدة على بيع الأسهم، وتم استدعاء ممثلي21 من شركات الأوراق المالية إلى مقر لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية، وعقب الاجتماع ونتيجة لضغط الحكومة الصينية، أعلنت هذه الشركات أنها ستستخدم رأس المال الخاص بها المقدر بـ120 مليار يوان صينى لشراء الصناديق المتداولة في البورصة والمرتبطة بالأسهم القيادية في بورصتي شينزن وشنغهاى، بالإضافة إلى تأكيد هذه الشركات على عدم بيع أي من أسهمها حتى يرتفع مستوى مؤشر شنغهاى المركب بنحو 4.72%. وقام بنك الصين الشعبي بتخفيض أسعار الفائدة ونسب الإحتياطي النقدي المطلوبة من البنوك، ولكن الإجراء الأكثر حدة على حد تعبير عدد من المحللين كان إيقاف التداول لنحو 200 شركة، حيث وصل عدد الشركات التي أوقفت أسهمها عن التداول بنحو 26% من الشركات المسجلة في البورصات الصينية الرئيسية[99].

• وقام بنك الصين الشعبي بضخ 120 مليار يوان (حوالي 19 مليار دولار) إضافية في بنوك تجارية رئيسية وشركات وساطة عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء العكسية، وهذه هي المرة الثانية خلال أسبوع التي يضخ فيها البنك الصيني القدر نفسه من السيولة في السوق، ومن خلال عملية إعادة الشراء هذه، فإن البنك المركزي يشتري أوراقاً مالية من بنوك كبرى وشركات سمسرة مع اتفاق لبيعها في المستقبل، كوسيلة فعالة لمعالجة نقص السيولة على المدى القصير في السوق، وبهذه الدفعة يكون البنك المركزي الصيني قد ضخ 163 مليار دولار في أسواق المال الصينية خلال شهر أغسطس[100].

• كما قامت الصين بتخفيض قيمة عملتها أمام الدولار بنسبة 2% وذلك في إطار دعم الإصلاحات الاقتصادية سعيا إلى إدخال اليوان إلى سلة العملات المرجعية الاحتياطية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والتي تتضمن حاليا الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني[101].

• فضلاً عن أن هذا التحفيض سيعمل على زيادة معدل الصادرات الصينية، حيث ستصبح البضائع الصينية أرخص بشكل أكبر من نظيرتها الكورية والاندونيسية، فالصين تأمل في أن يساهم هذا القرار في إنعاش اقتصادها المتباطىء، وقد رأى عدد من المحللين الاقتصاديين أن هذا القرار قد يكون بداية لحرب عملات جديدة وأن مثل ذلك القرار سوف يضر اقتصادات أخرى، فعلى سبيل بريطانيا تستورد 9% من منتجاتها من الصين، وتقليل سعر هذه البضائع نتيجة خفض سعر اليوان سيعمل على حدوث تضخم في بريطانيا وباقي الدول التي تستورد من الصين[102]. وفى هذا الصدد، نفى «ما جون» كبير

الاقتصاديين في البنك المركزي الصيني سعي الصين إلى شن حرب عملات، مؤكدا أن لا حاجة إلى ذلك مع توقع ارتفاع الصادرات في النصف الثاني من العام، كما أكد أن «الصين لا تحتاج إلى إطلاق حرب عملات كي ترجح كفتها»[103]، وأضاف «في المستقبل إذا دعت الحاجة لتدخل البنك المركزي في السوق فقد يكون في أي اتجاه»، أي برفع قيمة اليوان أو خفضه، كما توقع أن ينمو الاقتصاد نحو سبعة في المائة العام الجاري وفقاً للهدف الذي وضعته الحكومة الصينية[104].

• والجدير بالذكر أنه أظهرت بيانات من وزارة المالية الصينية ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي للصين بنسبة 25.9 % في أغسطس 2015 عن نظيرتها في العام الماضي، مما مثل سبباً إضافياً لقلق المستثمرين من أن هذه الزيادة في الانفاق تشير إلى ضخامة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد مما مثل دافعاً إضافياً لهم للاستمرار في بيع الأسهم[105].

وعلى الرغم من استمرار أسواق المال الصينية في الهبوط، إلا أن العديد من المحللين يشككون في أن تمثل هذه الأزمة مقدمات لأزمة عالمية جديدة، فالباحثة تتوقع أن تستطيع الحكومة الصينية بقدراتها المالية الكبيرة احتواء الأزمة والسيطرة علي أسعار الأسهم في المدى القصير، وأن تضخيم الأزمة كبادرة لأزمة عالمية جديدة هو خارج الإطار الموضوعي للأزمة والتي تعد مجرد عثرة أمام اقتصاد قوى، في حين أن التحدي الحقيقي أمام الاقتصاد الصيني يكمن في فقدان الحكومة الصينية لمصداقيتها على المستويين المحلي والإقليمي كما أن الارتباك الحالي الذي تعانى منه الحكومة وسعيها لإثبات قدرتها على إدارة الأزمة والسيطرة عليها قد يسبب مزيد من العثرات على المدى القصير.

خاتمة

وعلى خلفية ما سبق، يتضح أن المفكرون قد اتفقوا على ضرورة وجود الدولة، ولكنهم اختلفوا في توصيف دورها التنموي، وإذا نحينا نموذج الدولة التنموية الذي تلعب فيه الدولة دورًا رئيسًا في إطلاق وتوجيه عملية التنمية، والذي يعد علامة مميزة للدول الآسيوية خلال القرن العشرين، فسنجد أنه منذ الخمسينيات، وحتى نهاية السبعينيات، اتفق المفكرون على وجود نموذجين من الدول، دولة رفاهية وقانون في الغرب (الولايات المتحدة والمعسكر الغربي)، ودولة اشتراكية في الشرق (الاتحاد السوفيتي

هوامش

96. China's 'Black Monday' sends markets reeling across the globe - as it happened,25/8/2015, http://www.theguardian.com/business/live/2015/aug/24/global-stocks-sell-off-deepens-as-panic-grips-markets-live .

97. تأثير أزمة الصين المالية على دول الخليج، 25/8/2015، http://arabic.rt.com/features/792255-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC .

98. موسى مهدي، توقّعات بهبوط النفط إلى 32 دولاراً واستفحال أزمة الصين، 21/8/2015، http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/8/21/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%87%D8%A8%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A5%D9%84%D9%89-32-%D8%AF-%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86#sthash.HaZsaK4u.dpuf .

99. اسماء الخولى، مرجع سابق.

100. موسى مهدي، مرجع سابق.

101. الصين تخفض قيمة عملتها «اليوان» لليوم الثالث على التوالي، 13/8/2015، http://www.france24.com/ar/20150813-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d8%aa%d8%ae%d9%81%d8%b6-%d9%82%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%b6-%d9%88%d8%a7%d9%86-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1%d8%a8%d9%86%d9%83-%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%81-%d8%b9%d9%85%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af .

102. Heather stewart, eight reasons why china's currency crisis matters to us all, 16/8/2015, http://www.theguardian.com/world/2015/aug/16/china-currency-crisis-yuan-devaluation-why-it-matters .

103. الصين تخفض قيمة عملتها «اليوان» لليوم الثالث على التوالي، مرجع سابق

104. الصين تخفض قيمة اليوان،16/8/2015، http://www.skynewsarabia.com/web/article/767642/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86-%d8%aa%d8%ae%d9%81%d8%b6-%d9%82%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%88%d8%a7%d9%86 .

105. See Kit Tang, China shares lead losses in Asia on growth fears, 15/9/2015, http://www.cnbc.com/2015/09/14/asia-stocks-focus-on-boj-australia-leadership-amid-fed-rates-wait.html .

والمعسكر الشرقي). ووصل الأمر إلى أن كثيرًا من المفكرين قد سلموا بهذين النموذجين بصفة دائمة وأنهما غير قابلين للتغير[106]. ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة وظهور الأيديولوجية النيوليبرالية في منتصف الثمانينيات، والتي تنادي بدور للدولة في أضيق الحدود، فضلاً عن سقوط الاتحاد السوفيتي، وما تبعه من تغير شكل النظام الدولي العالمي من ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، تتزعمه الولايات المتحدة وذيوع مفهوم العولمة وتطبيقاته، وما ينطوي عليه ذلك من تراجع لدور الدولة، حيث ساد الاعتقاد منذ التسعينيات أن الدولة لم تعد قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، وأن القطاع الخاص هو الأقدر على مواكبة هذا التطور، وقد خضعت هذه الفرضية إلى المراجعة خلال الأزمة الآسيوية، ولكنها انهارت بشكل شبه كامل مع الأزمة العالمية التي بدأت تظهر ملامحها عام 2008، حيث اكتسبت هذه الأزمة طابعًا خاصًا، نبع من كونها لم تنشأ في الدول النامية أو الصغيرة، ولم تكن نتاج السياسات الحمائية التي تشوه التجارة، وتعطل آليات السوق، وإنما كانت في الولايات المتحدة الأمريكية مركز العولمة الاقتصادية ومعقل الرأسمالية، ومن ثم فقد مثلت الأزمة ضربة قوية لآليات السوق، كما أن هذه الأزمة ناتجة في بعض جوانبها عن عدم اختراق دول العالم لعملية العولمة بنسب متسقة ومتناسقة مع بعضها.

فضلاً عن أن السياسات التي اتبعتها الدول المختلفة للخروج من الأزمة المالية العالمية كان معظمها يدور في فلك واحد، وهو إعطاء مساحة أكبر لدور الدولة في إدارة العملية الاقتصادية، وتلافي الآثار الاجتماعية للأزمة، فنتائج هذه الأزمة لم تقتصر على إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز دور الإقتصادات الصاعدة كالصين، والهند في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي فحسب، بل أعادت هذه الأزمة الاعتبار للدور التنموي للدولة، وأصبح من يدافع عن العولمة هو من ينادى بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ اقتصاداتها التي على وشك الانهيار، وهذا ما تأكد عندما هرعت دول الاتحاد الأوروبي لتنقذ اليونان من إعلان إفلاسها والحزم التمويلية الضخمة التي ضختها دول الاتحاد –خصوصاً ألمانيا- لإنعاش الاقتصاد اليوناني، وكذا الاجراءات التدخلية الشديدة التي اتخذتها الصين والأموال التي ضختها في أسواقها لمنه أسواقها المالية والانهارية ووصل بها الحال لمنع المستثمرين من بيع أسهمهم، وهذا تصرف ليس بغريب على دولة قوية مثل الصين.

الخلاصة أنه يمكننا تمثيل دور الدولة بمنحنى يصعد ويهبط، يسطع نجمه ويخفت على مر السنوات، إلا أنه لم ولن يختفي أبدًا، فقد أثبت التاريخ خطأ دعاة الليبرالية والنيوليبرالية من أن الدولة لابد أن تفسح المجال بشكل كبير إلى ميكانزمات السوق والقطاع الخاص ليتولى إدارة الأمور الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فقد أثبتت الأزمات المتوالية أن دور الدولة لا غنى عنه في إطلاق ومراقبة عملية التنمية، وأنه حتى مع اعتماد الدولة للأيديولوجية الليبرالية الرأسمالية، فهذا لا يعني بتاتًا أن تتخلى الدولة عن مهامها الأصيلة في مراقبة العملية التنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

هوامش

106. Paul Starr, «The New Life of the Liberal State: Privatization and the Restructuring of State-Society Relations» in John Waterbury and Ezra Suleiman (eds.), Public Enterprise and Privatization, (Boulder, CO: West view Press, 1990), p22 .

شعر

وحده العشق لا يكفي

محمد الهلالي

يا ابنة المستكفي
لا تظني
بأن وحده
العشق قد يكفي
أو يصون قلبا
من لوعة الألمِ

إن كان لكِ
في الناس ملكا
فأنا خالد ملكي
بالقرطاس و القلمِ
--
في الأفق أرى
ضبابا أسودا
له دخن
تراكم فيه
الوقت و الزمن
تحمله ريح
الوجع و الندمِ
--
مات بن زيدون
منتظرا ,,
وكبرياء الرجل
يمنعني
أن أموت منكسرا
من أمل كاذب
يراوغني
وصدري يذوب
من لهبِ
سعير جحيم محتدمِ

قصة

الفيافي



عبد اللطيف أكاجي

كثبان رملية تغزو المكان، بدأت ترحف نحو حقول هجرها أهلها.. ذهبت بخضرة شجيرات صغيرة كانت تزين الأرض البنيمت، والهجرة..

الهجرة في أوجها نحو المدينة.

والدي يقول بأن المكان كان واحة خضراء تمنع العين وتأخذ اللب..لو سكرة الموت أنتك وأنت بين الأشجار والأزهار ما استطاعت أخذك..غير أن الحقيقة التي واجهتني منذ بدأت أعقل الصور والأماكن هي أن الواحة في مخيلة والدي لا تعدو سوى صحراء قاحلة لا ماء فيها ولا نبات.

وحدها أشجار النخيل ظلت محتفظة بحبها لنا..ربما لأنها سامقة ولا ترى في سموقها مبرر استسلامها لغزو الرمل الزاحف دون إشفاق؟ أو ربما لأنها لا تستطيع أن تخذلنا مادمنا نوفر لها كميات الماء القليلة التي تكفيها من حين لآخر؟

والدي لايريد أن ينحني للواقع الذي بات يفرض نفسه بقوة فقد أعلن للجميع إصراره على البقاء..سموقه وأنفته لم تتأثرا باستسلام كل أهل القرية للحل الذي لا ثاني له..آخر من رحل عن القرية كان عمي، بعد جهد بليغ في محاولة إقناع الوالد بضرورة الهجرة..تعنت الوالد ورفضه القاطع لفكرة الهجرة لم يثنيا عمي عما اعتزم فعله.

والذي يقول بأن كل هؤلاء الذين هاجروا لابد وأن يعودوا صاغرين راضين بما توفره لهم أرضهم من عيش-يقول والدي-كريم..المدينة غارقة في أوحالها ولا تستطيع أن تستوعب كل هؤلاء الوافدين الذين لن يريدوها إلا أوحالا.

والذي التي كان يستشيرها في كل أموره ويأتمر بأمرها تعلم عناده عندما يصر على أمر ما لأنه يرى فيه غاية الصواب..بالرغم من ذلك كانت تقول له:»وما لا نجرب حظنا نحن أيضا وإذا لم نفلح في العيش هناك فالأرض لن تهاجر سنجدها كما تركناها؟»..كانت تعلم مسبقا بأن كلماتها لن تغير شيئا من تعنت الوالد وصلابته..لكنها تبوح لتخفف عن نفسها.

لو كنت كبيرا لحققت لوالدتي رغبتها ولوضعنا الوالد أمام الواقع الذي لا يستطيع أن يحيد عنه..لكنها والدتي لا تستطيع أن تدير الأمر بنفسها وقد جبلت على أعمال البيت لها ومادونه لزوجها والمدينة كما يقولون إذا لم تكن أسدا بين الأسود لا تستطيع أن تحصل لقمة عيشك.

في المدينة كان رجال القرية يعملون في أي شيء غير الفلاحة التي وجدوا عليها آجدادهم..النساء أيضا خرجن إلى العمل.. وبيوت قصديرية كانت هي المأوى الليلي لهم.. معظم أبنائهم يعملون والبعض الآخر منهم يظلون يتسكعون في الشوارع ينتشلون ما تصله أيديهم ويتعاطون لمخدرات تذهب بعقولهم.. قال عمي في إحدى زياراته لنا وأضاف بأن مصاريف العيش متوفرة لكن البيوت القصديرية مستنقع في الشتاء وفران في الصيف ولا بديل لهم..يبدو على عمي الأسف لكن لا يبدو أنه يفكر بالعودة...

من ملامح تطور المدرسة التاريخية الوطنية ..

كرونولوجيا تاريخ المغرب



اسامة الزكاري

استطاع البحث التاريخي الوطني أن يكتسب العديد من عناصر التجديد والتميز داخل محيطه العربي الواسع. من خلال مبادراته المنهجية والمعرفية التي أعادت النظر والتدقيق والتقييم في مجمل مناهج العدة الإجرائية المتوارثة عن الإسطوغرافيات العربية الإسلامية التقليدية. وعلى أساس ذلك، برزت أعمال مؤسسة شكلت تيارات قائمة الذات، بعمق أكاديمي محترم وبامتداد إشعاعي واسع وبانفتاح متواصل على أحدث المكتسبات العلمية التي حققها مجال البحث التاريخي بمختلف جهات العالم. لقد تطور « درس التاريخ « ببلدنا على نطاق تأصيلي للمنطلقات وللرؤى وللمناهج وللغايات الكبرى، وأثمر تراكما جامعيا له مصداقيته الأكيدة. فبرزت أسماء أضحت أعلاما دالة عن عمق هذا المنحى، جسدتها بأعمالها المسترسلة، وبتنقيباتها المتواصلة، وبجرأتها المثيرة، وبرصانتها المتميزة، ثم بمبادراتها المستمرة لإنتاج الأسئلة التفكيكية لعناصر الاشتغال داخل المادة المصدرية والوثائقية والشفاهية واللسانية والأدبية والأركيولوجية والرمزية والثقافية والدينية المتنوعة والمتداخلة. وقد أثمر هذا المسعى، بروز مرجعيات كبرى في البحث التاريخي الوطني، لأسماء اكتسبت قصب السبق في اقتحام أغوار التأسيس الراشد لثوابت المدرسة التاريخية الوطنية، من أمثال عبد الله العروي وجرمان عياش ومحمد المنوني ومحمد زنيبر ومحمد بن عزوز حكيم. وامتد الأمر ليجد امتداداته مع الرعيل الثاني الذي استمر في تطوير التراكم من أمثال عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان المودن وجامع بيضا وأحمد التوفيق ومحمد الأمين البزاز وخالد بن الصغير وعلال الخديمي وعبد العزيز التمسماني خلوق وعبد المجيد القدوري ... وبموازاة مع جهود أعلام المرحلة في تطويع مناهج البحث وفي تخصيب رؤى الاشتغال، عرفت الساحة الثقافية بروز تجارب رائدة في إضفاء بعد أكاديمي خالص على مبادرات مؤسسة انبثقت من خارج أسوار الجامعة، وأصبحت لها تأثيرات عميقة على مجمل أداء الباحثين والمتخصصين، مثلما هو الحال مع تجربة إصدار موسوعة « معلمة المغرب » التي كان المرحوم محمد حجي أحد أبرز المشرفين عليها، أو مع تجربة إنشاء «المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب» تحت إشراف المؤرخ محمد القبلي، أو مع تجربة مؤسسة « أرشيف المغرب» التي يشرف عليها الأستاذ جامع بيضا. وإلى جانب ذلك، ظل مجال النشر يتعزز – بشكل متواصل – بسلسلة من الإصدارات التصنيفية أو التجميعية أو المونوغرافية أو القطاعية التي اكتست الكثير من الأسس التأسيسية لمعالم التميز داخل حقول الكتابة التاريخية الوطنية لزماننا الراهن. هي كتابات – ومع تفاوت قيمتها العلمية – تشكل أرضية خصبة للاشتغال

وللتأمل وللتطوير .. دراسات منفتحة على آخر مستجدات مناهج البحث التاريخي العالمي، ومخلصة لإواليات التنقيب العلمي في استثمار الشواهد والمخلفات والرموز، باختصار، هي كتابة مخلصة لذاتها الصارمة ولوسطها المنفتح ولأفقها العلمي، وقبل ذلك، لوفائها لمبدأ إسقاط « الأصنام « المتوارثة في التدوين وفي المنهج وفي التصنيف وفي التقييم.

في إطار هذا التصور العام، يندرج صدور كتاب «كرونولوجيا تاريخ المغرب – من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين»، سنة 2012، ضمن منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، في ما مجموعه 279 من الصفحات ذات الحجم العريض، والكتاب، اختزال لمجمل التحولات المنهجية الدالة على النضج الكبير الذي أضحت تكتسيه «صنعة» كتابة التاريخ بالمغرب، من خلال قدرته الهائلة على استثمار الطفرات المنهجية التي يعرفها مجال البحث التاريخي عالميا. لقد ركز الكتاب على مبدأ « عودة الحدث » أو « انبعاث الحدث»، كتعبير عن تجاوز منهجي لمنغلقات المدارس العالمية، والفرنسية تحديدا، التي ركزت على مقولة « الزمن البعيد المدى « وعلى مقولة « التطورات الكبرى»، قصد استثمار مفاتيح توجهات ما يعرف اليوم « بالتاريخ الجديد «، في أفق بلورة رؤى بديلة لقراءة تفاصيل « الحدث «، في زمانه المخصوص وفي ظروفه المخصوصة وفي تداعياته الممتدة. ولقد لخصت الكلمة التقديمية للكتاب، بعضا من منطلقات هذا التوجه، عندما قالت : « كيف تعاملت الإسطوغرافية المغربية – بالمقارنة مع الإسطوغرافية العامة - ... مع الحدث من مختلف زواياه المشتركة المشاعة بين الرصيدين معا ؟ الواقع أن غالبية المصادر المغربية قد تبنت المقاربة المعمول بها في التراث العربي كما وصلنا. ومعلوم أن هذه المقاربة تؤول إلى التعامل مع الخبر المفيد للحدث على أنه معطى فريد متفرد يكاد يكون مستقلا بنفسه ... أما الإسطوغرافيا العامة كما تطورت بالغرب الأوربي قبل أن تنزح إلى بقية الآفاق، فالظاهر أنها انطلقت هي الأخرى من نفس التصور لتصوغه عبر عدة أنماط متقاربة يبدو أنها عمت كل من الفترة الوسيطية وعصر النهضة ثم امتدت إلى ما يعرف بالعصر الحديث. ومع تقدم الطفرة التي عرفتها العلوم الاجتماعية في أواسط القرن العشرين، لم يلبث هذا التصور أن تراجع لفائدة مقاربة متوثبة جديدة تلامس الحدث على أنه مكون بسيط من مكونات الزمن الممتد، وذلك عبر التخلي عن النظرة الآخذة بمرادفته للحظة الضيقة العابرة مع العمل على إدراجه ضمن فترات فسيحة من شأنها أن تسمح بإبراز الروافد والتيارات مع التركيز على الظواهر والبنى ثم على المتكررات وما إليها من الثوابت والمتغيرات ... ولنضف أن مؤدى الانبعاث هنا ... يكاد يتلخص في التعامل مع الحدث كرافد لمسار مركب يتم تفكيكه عبر التعريج على مكتسبات الزمن الممتد والاستفادة منها منهجيا عند إبراز نقط الظل وإنارتها قبل أن يتم جمع الشتات وتسليط الأضواء على الحدث كنقطة إياب ومركز التفاف لمختلف نتائج التحليل ...».

وعلى هذا الأساس، يبدو أن العودة لتقديم القراءات التصنيفية لوقائع كرونولوجيا تاريخ المغرب الطويل، يشكل حجر الأساس في تجميع عناصر التأمل، قبل استخلاص الأحكام الكبرى، وقبل الانزياح نحو التنظير، وقبل الاطمئنان للتنميطات المتوارثة، وقبل تخنيط سلط الموتى وتحويلها إلى سيف مسلط على رقاب الباحثين. فالحقيقة التاريخية تظل من التمطط ومن القدرة على الانفتاح على القراءات « الأخرى «، بشكل يجعلها تتحول إلى أسئلة متجددة، لا يجد المؤرخ أي حرج في العودة لتفكيك جزئيات وقائعها الكورنولوجية كلما جد في الأمر جديد. لذلك، أمكن القول إن صدور كتاب « كرونولوجيا تاريخ المغرب»، بعمقه العلمي الدقيق وبصرامته الأكاديمية الواضحة، يشكل إحدى أبرز أوجه التميز والريادة التي تحملها مدارس الكتابة التاريخية الوطنية الراهنة، في بناها المعرفية والمنهجية الأصيلة، وبامتداداتها الإشعاعية الواسعة.



مؤرخ المملكة يصدر «منارات من تاريخ المغرب»

«منارات من تاريخ المغرب» هو العنوان الذي اختاره مؤرخ المملكة عبدالحق المريني لإصداره الجديد، الذي يتضمن مجموعة من الدراسات التي سبق أن نشرها الأستاذ المريني في عدد من المجلات بالإضافة إلى إسهاماته في ندوات ولقاءات علمية، ومحاضرات سبق إلقاؤها في رحاب جامعات أو مؤسسات مختلفة.

الكتاب الصادر عن «منشورات الزمن» (سلسلة شرفات رقم 69) يتمحور حول المحطات البارزة من تاريخ المغرب، حيث نجده يتحدث في عناوين دالة وبارزة عن «نظرات في الفكر الخلدوني» و «المغرب أرض الأبطال» و «الحضارة أخذ وعطاء» و «الأندلس وإشعاعها خارج حدودها» كما يتحدث عن التاريخ الحديث من خلال «التاريخ يعيد نفسه في قضية الملك الراحل محمد الخامس» و «محمد الخامس والحرب العالمية الثانية» ومحاور أخرى يحفل بها الكتاب حديث الصدور.

تجدر الإشارة إلى أن الأستاذ عبد الحق المريني ، المزداد سنة 1934 بالرباط ، صاحب مؤلفات عديدة من بينها «الجيش المغربي عبر التاريخ»، و «شعر الجهاد في الأدب المغربي»، (أطروحة دكتوراه)، و «دليل المرأة المغربية» في جزأين، و «مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني»، و «الشاي في الأدب المغربي» ضمن سلسلة شراع.



وزارة الثقافة تصدر كتابا حول التنمية الثقافية
للباحث محمد بهضوض

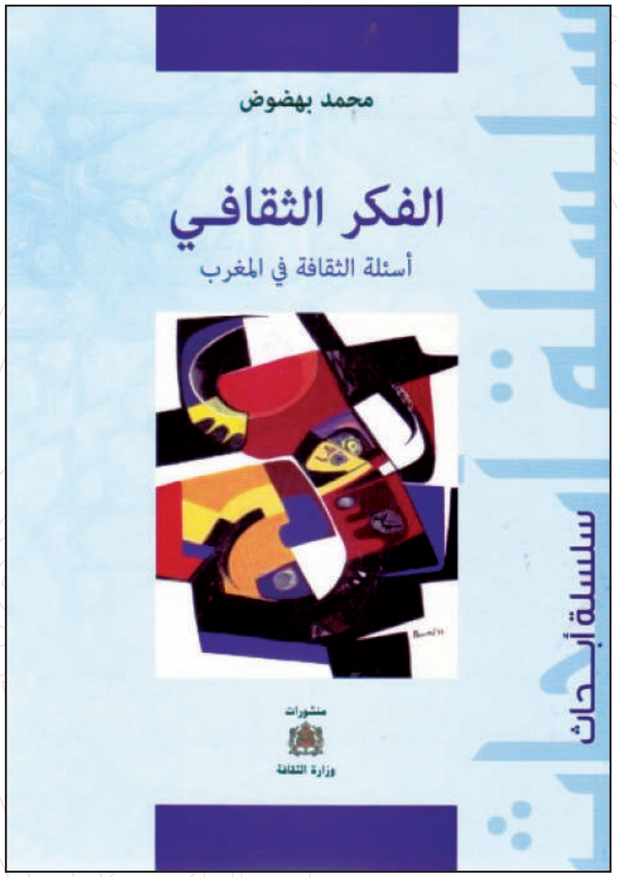

أصدرت وزارة الثقافة كتابا جديدا للباحث «محمد بهضوض» تحت عنوان: «التنمية الثقافية: الصناعات الثقافية والإبداعية في المغرب»؛ وقد أتى الكتاب – حسب بلاغ للوزارة- الذي قدم له الباحث الأنثربولوجي د. مراد الريفي العلمي، في 304 صفحة، موزعا على 3 أبواب و12 فصلا. تناول الباحث في بابه الأول الوضع العالمي للصناعات الثقافية والإبداعية، فيما خصص الباب الثاني لتقديم حصيلة الرأسمال الثقافي للمغرب كما يعكسها وضع هذه الصناعات التراثية والثقافية والإبداعية في بلادنا. أما الباب الثالث، فقد تم تخصيصه لطرح مدى الإمكانات والرهانات التي يطرحها استغلال هذا الرأسمال الثقافي من خلال إعداد استراتيجية وطنية ممكنة لتطوير الصناعات المذكورة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن كتاب «التنمية الثقافية..» هو الكتاب الرابع في سلسلة الدراسات التي خصصها الباحث محمد بهضوض لتحليل الحقل الثقافي في المغرب، والتي نشرتها الوزارة سنة 2014 تحت العناوين التالية: «المغرب الثقافي: من أجل مشروع وطني للثقافة»، و«المشهد الثقافي: الحقل الثقافي في المغرب»، و«الفكر الثقافي: أسئلة الثقافة في المغرب».

منشورات مدى

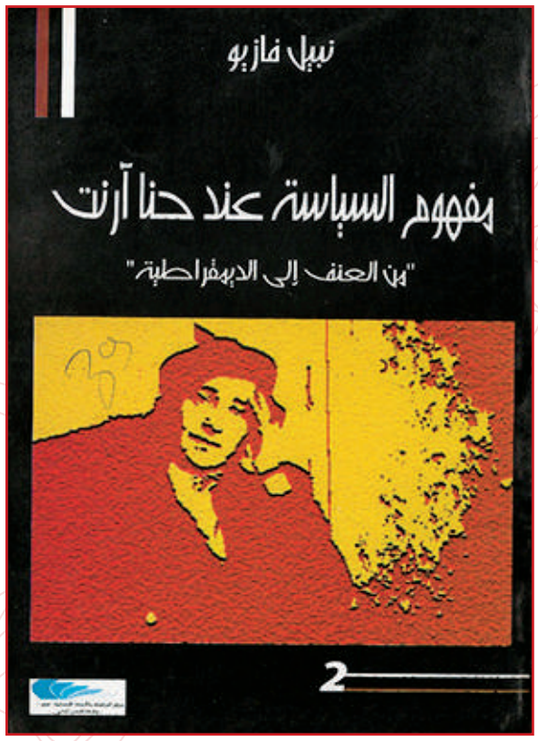
نبيل فازيو
مفهوم السياسة عند حنا آرنت
"بين العنف إلى الديمقراطية"
2


أحمد نضيف
قلق الحداثة في خطاب الشعراء النقاد
النموذج الأول: أحمد المجاطي
مدى


يوسف بن الغيالية
رهانات الثقافة
في
الفضاء المتوسطي
4


المنتدى المغاربي
نخب مغاربية:
الخلفيات، المسارات والتأثير
-أعمال المنتدى المغاربي الثاني-
إعداد:
د. المختار بنعبدلاوي
مدى 3